موقف العكبري في كتابه (شرح التكملة) من آراء العبدي المتوفى سنة (٤٠٦هـ) جمعًا ودراسةً

الدكتـــــور
سعد محمد عبد الرازق أبونور
الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية
اللغة العربية -جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بدسوق جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمدا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد ...

فهذه الدراسة عن (**موقف العكبري في كتابه شـرح التكملـة مـن آراء العبـدي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ جمعا ودراسة**)، و(العبدي) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن بقيَّة العبدي، تلميذ أبي علي الفارسي، وشارح كتابيه الإيضاح والتكملة، وشرحُه من أجلِّ الشروح، اعتنى بكتاب شيخه وشَرَحَه شرحًا كافيًا شافيًا، ويقال: (إنه شرح كتاب أبي علي بكلام أبي علي)، ومَنْ تعرض لشرح كتاب أبي علي إنما اقتدى بالعبدي وأخذ منه، وكتابُ العبدي مثله مثل كثير من المصنفات لم يَسْلَمْ من عوادي الأيام، فضاع كما ضاع غيره، ومع ذلك فقد حفظت المصنفات المتأخرة أشتاتا من آرائه، ومن هذه المصنفات كتاب شرح التكملة للعكبري[1]، وقد وقفت على هذا الشرح فوجدته حافلا بكثير

---

(١) كتاب شرح التكملة للعكبري حقق في رسالتين لنيل درجة الدكتوراه، الأولى: تحقيق د/ فوزية بنت دقل بن سالم العتيبي، وحصلت بها على الدكتوراه من قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العام الجامعي (١٤٢٤هـ) من أول الكتاب إلى نهاية باب (الأسماء التي تؤنث وتذكر)، إشراف الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن حمد الخثران، تحتفظ بها مكتبة الرسائل العلمية، بالمكتبة المركزية (مكتبة الأمير سلطان) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم

من آراء العبدي، ـ سواء كانت آراء نحوية، أو آراء صرفية تشمل كثيرا من أبواب الصرف ـ ووجدت العكبري ينقل هذه الآراء نقل الناقد الممحص، فلم يُسَلِّمْ له بكل ما قاله، فنراه تارة مؤيدا له، وتارة معارضا، وأخرى ينقل كلامه لزيادة إيضاح أو استئناس به، فعزمت -مستعينا بالله- على جمع تلك الآراء ودراستها وبيان موقف العكبري من تلك الآراء، ويرجع اختياري لهذا الموضوع إلى عدة أسباب، منها:

١. المكانة العلمية المتميزة لعَلَمَي هذا البحث، فالعبدي ـ رحمه الله ـ كما قيل ـ: أحد الأئمة النحويين المشهورين، من أفاضل أهل العربية، له عناية بالقياس، والعكبري ـ رحمه الله ـ إمام في اللغة والنحو، حاز قصب السبق في العربية.
٢. أنه موضوع لم يعالجه فكر، أو يتطرق إليه بحث، فيما ظهر لي.
٣. أن مجال البحث في مثل هذه الموضوعات من أخصب مجالات البحث النحوي، إذ فيها وقوف على آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، مع تحديد للعلاقات النحوية بين تأييد أو ردٍّ، وبيان أثر المتقدم في المتأخر، وموقف المتأخر من آراء المتقدم وهو موضوع البحث.

وقد جاء البحث في: **مقدمة** تناولت فيها موضوع البحث وأهميته، **وتمهيد** بعنوان: (العبدي والعكبري حياتهما وآثارهما)، وفيه مطلبان: **المطلب الأول**:

(٤١٥/ع .ف . ش)، والثانية: تحقيق د/ حورية بنت مفرِّج بن سَعْدي الجهني، وحصلت بها على درجة الدكتوراه من قسم النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى، العام الجامعي (١٤٣٤هـ) من أول باب جمع التكسير إلى نهاية الكتاب، إشراف أ.د/ عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، اطلعت عليه على الشبكة العنكبوتية.

(التعريف بالعبدي) وفيه تحدثت عن : اسمه ونسبه، كنيته ونسبته، شيوخه، تلاميذه، وفاته، مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه، مصنفاته، **والمطلب الثاني**: (التعريف بالعكبري) وفيه تحدثت عن: اسمه ونسبه، مولده ونشأته، شيوخه، تلاميذه، وفاته، مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه، مصنفاته.

ثم عَرْضٌ **لمسائل البحث** ودراستها متضمنة آراء العبدي مع بيان موقف العكبري من هذه الآراء، وترجيح ما يمكن ترجيحه، وجاءت هذه المسائل مرتبة حسب ورودها في الكتاب (شرح التكملة)؛ ليسهل على الباحثين مطالعتها في موضعها، ثم **خاتمة** اشتملت على أهم النتائج التي وقف عليها البحث، ثم فهرس المصادر والمراجع.

وكان منهجي في هذه الدراسة على النحو الآتي:

١. وضع عنوان مناسب لكل مسألة
٢. إثبات نص العكبري الذي فيه رأي العبدي.
٣. دراسة المسألة متضمنة الآراء مع إبراز رأي العبدي.
٤. بيان موقف العكبري في المسألة خصوصا من رأي العبدي، وترجيح ما يمكن ترجيحه.

وأما الخاتمة فبينت فيها أهم نتائج البحث.

وأما الفهارس فاقتصرت فيها على فهرس المصادر والمراجع.

وإني أحمد الله تعالى أن وفقني لهذا العمل، وأسأله المزيد من فضله إنه ولي ذلك والقادر عليه، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ

وَٰلِدَىَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحًا تَرۡضَىٰهُ وَأَصۡلِحۡ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓۖ إِنِّى تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ **والحمد لله رب العالمين** .

المطلب الأول: التعريف بالعبدي[1]

اسمه ونسبه: أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيَّة العبدي[2]، وقيل: أحمد بن بكر بن محمد بن بقيَّة العبدي[3]، وقيل: أحمد بن بكر بن بقيَّة العبدي[4].

كنيته ونسبته: اتفقت المصادر التي ترجمت له على أن كنيته (أبو طالب) ونسبته (العبدي)، قال القفطي: "ونسبته أشهر من اسمه"[5]، و(العبدي) - بفتح العين المهملة، وسكون الباء الموحدة، وبعدها دال مهملة - نسبة إلى (عبد القيس بن أَفْصَى بن دُعْمِيّ بن أَسَد بن ربيعة بن نزار)[6].

هذا ما وقفت عليه في ترجمة العبدي - رحمه الله - فمن ترجم له جاءت ترجمته مقتضبة غير وافية، فلم تفصح عن سنة ميلاده، ولا عن نشأته، ولا عن بيئته التي نشأ فيها.

---

(١) انظر ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٤٧، ومعجم الأدباء١/ ٢٠٤، وإنباه الرواة٢/ ٣٨٦، ووفيات الأعيان١/ ١٠١، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي ص٧١، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لليماني ص٢٦، والوافي بالوفيات٦/ ١٦٦، وبغية الوعاة١/ ٢٩٨، والأعلام١/ ١٠٤، وهدية العارفين١/ ٧١.

(٢) انظر: الوافي بالوفيات٦/ ١٦٦، وبغية الوعاة١/ ٢٩٨.

(٣) انظر: البلغة ص٧١، وإشارة التعيين ص٢٦.

(٤) انظر: نزهة الألباء ص٢٤٧، ومعجم الأدباء١/ ٢٠٤، ووفيات الأعيان١/ ١٠١، والأعلام١/ ١٠٤.

(٥) إنباه الرواة٢/ ٣٨٦.

(٦) انظر: الأنساب للسمعاني٨/ ٣٥٥، ووفيات الأعيان١/ ١٠١، وراجع جمهرة نسب ربيعة بن نزار في: جمهرة النسب للكلبي ص٤٨٣، ونسب عبد القيس ص٥٨٢.

شيوخه: تلمذ العبدي - رحمه الله - لعدد من شيوخ عصره[١]، فأخذ اللغة والنحو عن:

١- أبي عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المعروف بغلام ثعلب (٣٤٥هـ)[٢].

٢- أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزُبان (٣٦٨ هـ)[٣].

٣- أبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧ هـ)[٤].

٤- الرماني أبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (٣٨٤هـ) [٥].

عنهم أخذ النحو وعلوم اللغة[٦]، وكان ملازما لأبي علي، قال القفطي: " وكان اختصاصه بأبي علي، وانتسابُه إليه أكثر، وتعصبه له أوفر، أخذ عنه جُلَّ ما

---

(١) انظر شيوخه في: نزهة الألباء ص٢٤٧، ومعجم الأدباء١/ ٢٠٤، وإنباه الرواة٢/ ٣٨٦، ووفيات الأعيان١/ ١٠١، والبلغة ص٧١، وإشارة التعيين ص٢٦، والوافي بالوفيات٦/ ١٦٦، وبغية الوعاة١/ ٢٩٨.

(٢) ترجمته في: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي١٤/ ١٠٣ ، وإنباه الرواة٣/ ١٧١، وبغية الوعاة١/ ١٦٤.

(٣) ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٢٧، والمنتظم ١٤/ ٢٦٤، وإنباه الرواة١/ ٣٤٨، وبغية الوعاة١/ ٥٠٧.

(٤) ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٣٢، والمنتظم١٤/ ٣٢٤، وإنباه الرواة١/ ٣٠٨، والبلغة ص١٠٨، وبغية الوعاة١/ ٤٩٦.

(٥) ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٣٤، وإنباه الرواة٢/ ٢٩٤، وبغية الوعاة٢/ ١٨٠.

(٦) انظر: وفيات الأعيان١/ ١٠١، والوافي بالوفيات٦/ ١٦٦.

عنده"[1].

ومن شيوخه ـ أيضا ـ الذين أخذ عنهم وقد انفرد الصفدي[2] بذكرهم:

- دَعْلَج السِّجْزِي (٣٥١هـ)[3]، وحدَّث عنه بكتاب غريب الحديث لأبي عبيد[4].
- أبو عمر محمد بن العباس بن حَيُّويَه (٣٨٢هـ)[5].
- أبو بكر بن شاذان (٣٨٣هـ)[6].

---

(١) إنباه الرواة٢/ ٣٨٦.

(٢) انظر: الوافي بالوفيات٦/ ١٦٦.

(٣) دَعْلَج بن أحمد بن دَعْلَج بن عبد الرحمن أبو محمد السجستاني، ـ سمِّي (السِّجْزِي) نسبة إلى سجستان ـ المحدِّث الحجة الإمام الفقيه، ولد سنة (٢٥٩هـ) شيخ أهل الحديث في عصره، توفي سنة (٣٥١هـ) وقيل: (٣٥٣هـ).

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد٩/ ٣٦٦، ووفيات الأعيان٢/ ٢٧١، وسير أعلام النبلاء١٦/ ٣٠.

(٤) انظر: الوافي بالوفيات٦/ ١٦٦.

(٥) الإمام المحدث أبو عمر محمد بن العباس بن محمد بن زكريا بن يحيى البغدادي الخزَّار، المعروف بـ (ابن حيُّويَه)، ولد سنة (٢٩٥هـ) وتوفي سنة (٣٨٢هـ).

انظر: ترجمته في: تاريخ بغداد٤/ ٢٠٥، وسير أعلام النبلاء١٦/ ٤٠٩، وشذرات الذهب٤/ ٤٣٢، والأعلام٦/ ١٨٢.

(٦) أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان بن حرب بن مِهران، أبو بكر البزَّار، الشيخ الإمام المحدِّث الثقة المتقن، ولد سنة (٢٩٨هـ) وتوفي سنة (٣٨٣هـ).

- أبو طاهر المخلِّص (٣٩٣هـ)(١).

تلاميذه: ذكرت الكتب ثلاثة من تلاميذه(٢) هم:

- أبو الفضل محمد بن عبد العزيز بن المهدي الخطيب (٤٤٤هـ)(٣).
- القاضي أبو الطيب طاهر الطبري (٤٥٠هـ)(٤).

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد٥/ ٣١، وسير أعلام النبلاء١٦/ ٤٢٩، وشذرات الذهب٤/ ٤٣٣.

(١) محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي الذهبي، أبو طاهر المخلِّص، مخلِّص الذهب من الغش، شيخ صالح ثقة، ولد سنة (٣٠٥هـ) وتوفي سنة (٣٩٣هـ).

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد٣/ ٥٥٨، وسير أعلام النبلاء١٦/ ٤٧٨، وشذرات الذهب٤/ ٥٠٠، والأعلام٦/ ١٩٠.

(٢) انظر تلاميذه في: الوافي بالوفيات٦/ ١٦٦، وبغية الوعاة١/ ٢٩٨.

(٣) أبو الفضل محمد بن عبد العزيز بن العباس بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله المهدي بن المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي المنصوري، من أهل بغداد، كان خطيب جامع الحربية، من أهل الخير والعلم والفضل، ولد (٣٨٠هـ) وتوفي (٤٤٤هـ). ترجمته في: تاريخ بغداد٣/ ٦١٦، والأنساب١١/ ٥٠٠.

(٤) طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر أبو الطيب الطبري، الفقيه الشافعي، الإمام العلامة شيخ الإسلام، فقيه بغداد، شرح مختصر المزُني، وصنَّف في الخلاف والجدل والأصول، ولد سنة (٣٤٨هـ) توفي سنة(٤٥٠هـ).

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد١٠/ ٤٩١، وطبقات الشافعية للسبكي٥/ ١٢، وسير أعلام النبلاء١٧/ ٦٦٨، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة١/ ٢٣٥.

- أبو الحسين محمد بن محمد بن علي الوراق[١].

وفاته: اتفقت المصادر على أن وفاة العبدي - رحمه الله - سنة ست وأربعمائة، في شهر رمضان لعشر بقين منه في يوم الخميس[٢]، وذكر القفطي أنه عاش إلى قريب سنة عشرين وأربعمائة، لكنه ذكره بصيغة التمريض (قيل)[٣].

مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

قال الأنباري: "كان من أفاضل أهل العربية"[٤]، وذكر ياقوت أنه كان نحويا لغويا قيِّمًا بالقياس والافتنان في العلوم العربية[٥]، وذكر غيره أنه أحد الأئمة النحاة المشهورين[٦]، وقال القفطي: "كان وطيء العبارة، حسَنَ الغوص، جميل التصنيف ... كان متعب الخاطر في معرفة العبارة العربية غير مشتغل بسواها، فلا جرم أنه أجادها"، وقال: "وكان العبدي - رحمه الله - قد أدركه خمول الأدب، ولم يحصل له من السمعة ما حصل لابن جني والربعي، وكان كثير الشكوى لكساد سوقه وسوق الأدب في زمانه"[٧].

مصنفاته: ذكرت المصادر التي ترجمت للعبدي - رحمه الله - ثلاثة كتب هي:

---

(١) لم أقف له على ترجمة.

(٢) انظر: معجم الأدباء١/ ٢٠٥، والكامل في التاريخ لابن الأثير٨/ ٩٢، ووفيات الأعيان١/ ١٠١، وبغية الوعاة١/ ٢٩٨.

(٣) انظر: إنباه الرواة٢/ ٣٨٨.

(٤) نزهة الألباء ص٢٤٧.

(٥) معجم الأدباء١/ ٢٠٥.

(٦) انظر: إشارة التعيين ص٢٦، والوافي بالوفيات٦/ ١٦٦، وبغية الوعاة١/ ٢٩٨.

(٧) انظر: إنباه الرواة٢/ ٣٨٧، ٣٨٨.

١. شرح الإيضاح

قال عنه القفطي: "اعتنى بكتاب شيخه أبي علي وهو الكتاب المسمى بالعضدي، وهو الإيضاح والتكملة، وشرحه شرحا كافيا شافيا، أتى فيه بغرائب من أصول هذه الصناعة، وحقق أماكن، حتى يقال: إنه شرح كتاب أبي علي بكلام أبي علي ... وإذا أنصف المنصف، وأجمل النظر، واطَّرح الهوى، رأى أن كل من تعرض لشرح هذا الكتاب إنما اقتدى بالعبدي، وأخذ منه، وإن غيَّر الألفاظ" ثم يذكر القفطي أنه سأل عالِمَيْن عن كتاب العبدي وكتاب الجرجاني في شرح الإيضاح، فقال أحدهما: قد سمَّى الجرجاني كتابه المقتصد، وهو كما سمّاه، فإن فوائده مختصرة، وقال الآخر: أحسن العبدي في الكلام على العوامل، وقصَّر فيها الجرجاني، وأحسنا في التصريف، وكلام الجرجاني أبلغ وأبسط(1).

٢. شرح كتاب الجرمي، وكتاب الجرمي اسمه (المختصر في النحو)(2)، قال البغدادي: "شرح مختصر الجرمي في النحو ... شرحه أبو طالب بن بقيَّة أحمد بن بكر شارح الإيضاح"(3).

٣. (المختصر في النحو)، ذكره حاجي خليفة، والبغدادي(4).

---

(١) انظر: إنباه الرواة٢/ ٣٨٧.

(٢) انظر: تاريخ بغداد١/ ٤٢٦، وبغية الوعاة٢/ ٩، وكشف الظنون٢/ ١٦٣٠.

(٣) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون٢/ ٤٥١.

(٤) انظر: كشف الظنون٢/ ١٦٣١، وهدية العارفين١/ ٧١.

المطلب الثاني: التعريف بالعكبري[1]

اسمه ونسبه: أبو البقاء محبُّ الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري[2]، البغدادي، الأَزَجِيّ[3]، الفقيه الحنبلي، الحاسب الفَرَضي، النحوي الضرير.

مولده ونشأته: اتفقت المصادر على أن مولده سنة (٥٣٨هـ) ببغداد، ونشأ بها، وأخذ عن مشايخ عصره بها، وتذكر المصادر أنه أُضِرَّ في صباه بجُدَرِيّ

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء٤/ ١٥١٥، وإنباه الرواة٢/ ١١٦، ووفيات الأعيان٣/ ١٠٠، والبلغة ص١٦٨، وإشارة التعيين ص١٦٣، والوافي بالوفيات١٧/ ٧٣، وسير أعلام النبلاء٢٢/ ٩١، وتاريخ الإسلام للذهبي١٣/ ٤٧١، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب٣/ ٢٢٩، وبغية الوعاة٢/ ٣٨، وشذرات الذهب٧/ ١٢١، وروضات الجنات للخوانساري ٥/ ١٢٣، ومقدمة تحقيق كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص١١ وما بعدها، ومقدمة تحقيق كتاب اللباب في علل البناء والإعراب ص٩ وما بعدها، ومقدمة تحقيق كتاب إعراب القراءات الشواذ ص١٥ وما بعدها، وفيها ترجمة وافية عن العكبري ـ رحمه الله ـ.

(٢) نسبة إلى (عُكْبَرا) ـ بضم أوله، وسكون ثانيه، وفتح الباء الموحدة ـ اسم بليدة من نواحي (دُجَيل) بينها وبين بغداد عشرة فراسخ، والنسبة إليها (عكبري) و(عكبراوي). انظر: معجم البلدان٤/ ١٤٢، وراجع: وفيات الأعيان٣/ ١٠١.

(٣) نسبة إلى (باب الأَزَج) ـ بالتحريك والجيم ـ محلّة كبيرة ذات أسواق كثيرة ومحال كبار في شرقي بغداد، يُنَبُ إليها (الأَزَجِيّ) والمنسوب إليها من أهل العلم وغيرهم كثير جدا. انظر: معجم البلدان١/ ١٦٨.

لحقه، تفقه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ على مذهب الإمام أحمد بن حنبل(١)، سأله جماعة من الشافعية أن ينتقل إلى مذهب الشافعي، ويعطوه تدريس النحو بالنظامية، فقال: لو أقمتموني وصببتم عليَّ الذهب حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي(٢)، كانت لا تمضي عليه ساعة من ليل أو نهار إلا في العلم(٣) وإذا أراد التصنيف أُحضرت إليه مصنفات ذلك الفن، وقرئت عليه فإذا حصل ما يريده في خاطره أملاه، وصفه بعض الأدباء فقال: (أبو البقاء تلميذ تلامذته) أي: هو تبع لهم فيما يلقونه عليه(٤).

شيوخه: أخذ العكبري ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن مشايخ زمانه في بغداد(٥)، ومنهم:

---

(١) انظر: إنباه الرواة٢/ ١١٦.

(٢)انظر: الوافي بالوفيات١٧/ ٧٤، وتاريخ الإسلام١٣/ ٤٧٣، وسير أعلام النبلاء٢٢/ ٩٣، وبغية الوعاة٢/ ٣٩.

(٣) انظر: بغية الوعاة٢/ ٣٩.

(٤) انظر: إنباه الرواة٢/ ١١٨، وتاريخ الإسلام١٣/ ٤٧٢، وسير أعلام النبلاء٢٢/ ٩٣، وبغية الوعاة٢/ ٣٩.

(٥) انظر شيوخه في: إنباه الرواة٢/ ١١٦، ووفيات الأعيان٣/ ١٠٠، والوافي بالوفيات١٧/ ٧٤، وسير أعلام النبلاء٢٢/ ٩٢، وتاريخ الإسلام١٣/ ٤٧١، والذيل على طبقات الحنابلة٣/ ٢٣٠، وبغية الوعاة٢/ ٣٨، وشذرات الذهب٧/ ١٢١، ومقدمة كتاب اللباب ص١٠، ومقدمة كتاب التبيين ص١٨، ومقدمة كتاب إعراب القراءات الشواذ ص٢١.

١. أبو حكيم إبراهيم بن دينار النُّهْرُواني (٥٥٦هـ) تفقه أبو البقاء عليه[1].
٢. القاضي أبو يعلى الفراء (٥٦٠هـ) وتفقه أيضا عليه[2].
٣. الوزير يحيى بن هبيرة (٥٦٠هـ) أخذ عنه الحديث[3].
٤. أبو الفتح بن البطِّي (٥٦٤هـ) أخذ عنه الحديث[4].

(١) أبو حكيم إبراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين بن حامد بن إبراهيم النُّهْرُوَاني الرَّزَّاز، الفقيه الحنبلي، ولد سنة(٤٨٠هـ) وتوفي سنة (٥٥٦هـ). انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات٥/ ٢٢٧، وسير أعلام النبلاء٢٠/ ٣٩٦، والذيل على طبقات الحنابلة٢/ ٨٢، وشذرات الذهب٦/ ٢٩٤.

(٢) محمد بن محمد بن الحسين أبو يعلى الصغير بن أبي خازم بن أبي يعلى الفراء، البغدادي، تفقه على أبيه وعمه، تولى القضاء بباب الأزَج، وواسط، ولد سنة (٤٩٤هـ) وتوفي سنة (٥٦٠هـ).

انظر ترجمته في: المنتظم١٨/ ١٦٥، والذيل على طبقات الحنابلة١/ ٤١٠، وشذرات الذهب٦/ ٣١٦.

(٣) يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعد بن الحسن بن أحمد الشيباني البغدادي، الوزير العادل العالم، عون الدين، أبو المظفر، من مشاهير وزراء الدولة العباسية، ولد سنة (٤٩٩هـ) وتوفي سنة (٥٦٠هـ).

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء٢٠/ ٤٢٦، والذيل على طبقات الحنابلة٢/ ١٠٧، وشذرات الذهب٦/ ٣١٩.

(٤) أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان البغدادي الحاجبُ ابن البطِّي، شيخ أهل بغداد في وقته، كان حريصا على نشر العلم، ولد سنة (٤٧٧هـ) وتوفي سنة (٥٦٤هـ).

٥. أبو بكر بن النَّقُّور (٥٦٥هـ) أخذ عنه الحديث(١).

٦. أبو زُرْعة المقدسي (٥٦٦هـ) أخذ عنه الحديث(٢).

٧. ابن الخشاب (٥٦٧هـ) قرأ عليه العربية، وهو شيخه في النحو واللغة(٣).

٨. أبو البركات يحي بن نجاح (٥٦٩هـ) أخذ عنه - أيضا اللغة والنحو-(٤).

انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات٣/ ١٧٣، وسير أعلام النبلاء٢٠/ ٤٨١، وشذرات الذهب٦/ ٣٥٤.

(١) أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن عبد الله بن النَّقُّور، البغدادي البزَّاز، ولد سنة (٤٨٣هـ) وتوفي سنة (٥٦٥). ترجمته في: سير أعلام النبلاء٢٠/ ٤٩٨، وتاريخ الإسلام١٢/ ٣٣٨، وشذرات الذهب٦/ ٣٥٧.

(٢) طاهر بن محمد بن طاهر بن علي أبو زُرْعة المقدسي الهمذاني، ولد بالرَّيّ سنة (٤٨١هـ) وتوفي بهمذان سنة (٥٦٦هـ).

ترجمته في: سير أعلام النبلاء٢٠/ ٥٠٣، وتاريخ الإسلام١٢/ ٣٥٠، وشذرات الذهب٦/ ٣٥٩.

(٣) عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر النحوي البغدادي المعروف بابن الخشاب أبو محمد، علامة عصره، إمام في النحو واللغة والحديث والمنطق والفلسفة والحساب، ولد سنة (٤٩٢هـ) وتوفي سنة (٥٦٧هـ).

ترجمته في: معجم الأدباء٤/ ١٤٩٦، وإنباه الرواة٢/ ٩٩، والبلغة ص١٦٦، وبغية الوعاة٢/ ٢٩.

(٤) أبو البركات يحي بن نجاح بن سعود بن عبد الله اليوسفي، المؤدِّب الأديب الشاعر الحنبلي، توفي سنة (٥٦٩هـ).

انظر ترجمته في: المنتظم١٨/ ٢١٠، والذيل على طبقات الحنفية٢/ ٢٨٣، وشذرات الذهب٦/ ٣٨٩.

٩. أبو الحسن البطائحي (٥٧٢هـ) قرأ عليه القرآن الكريم بالروايات[١].

١٠. علي بن عبد الرحيم بن العصار (٥٧٦) قرأ عليه الأدب[٢].

تلاميذه[٣]: تلمذ للشيخ ـ رحمه الله ـ وروى عنه خلق كثير منهم:

١. أبو الفرج بن الحنبلي (٦٣٤هـ)[٤].

---

(١) أبو الحسن علي بن عساكر بن المرحَّب بن العوَّام البطائحي، الضرير، المقرئ النحوي الحنبلي، مقرئ أهل بغداد في وقته، عارفا بالنحو جيِّدًا، ثقة صدوقا، حسّنُ الطريقة، ولد سنة (٤٨٩هـ) وتوفي سنة (٥٧٢هـ).

انظر ترجمته في: إنباه الرواة٢/ ٢٩٨، والذيل٢/ ٢٢٩٣، وغاية النهاية١/ ٤٩٢، والبغية٢/ ١٧٩، وشذرات الذهب٦/ ٤٠١.

(٢) أبو الحسن علي بن أبي الحسين عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الملك بن إبراهيم السلمي البغدادي، المعروف بابن العصار اللغوي، من الأدباء المشاهير، ولد سنة (٥٨٠هـ) وتوفي سنة (٥٧٦).

انظر ترجمته في: إنباه الرواة٢/ ٢٩١، ووفيات الأعيان٣/ ٣٣٨، وبغية الوعاة٢/ ١٧٥.

(٣) انظر تلاميذه في: تاريخ الإسلام١٣/ ٤٧٢، وسير أعلام النبلاء٢٢/ ٩٣، والذيل على طبقات الحنابلة٣/ ٢٣١ وما بعدها، ومقدمة تحقيق كتاب التبيين ص٢١، ومقدمة كتاب اللباب ص١٤.

(٤) عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي الحنبلي، الإمام ناصح الدين أبو الفرج الحنبلي، ولد سنة (٥٥٤هـ) وتوفي سنة (٦٣٤هـ). ترجمته في: تاريخ الإسلام١٤/ ١٤٢، وشذرات الذهب٧/ ٢٨٨.

٢. ابن الدُّبَيْثيّ [(١)].

٣. الضياء المقدسي (٦٤٣هـ)[(٢)].

٤. ابن النجار (٦٤٣هـ)[(٣)].

٥. تقي الدين المراتبي (٦٤٤هـ)[(٤)].

---

(١) أبو عبد الله محمد بن سعيد بن يحيى الواسطي الشافعي الحافظ المؤرخ المقرئ المعروف بـ (ابن الدُّبَيْثِيِّ) نسبة إلى (دُبَيْثَا) قرية بواسط، ولد سنة (٥٥٨هـ) وتوفي سنة (٦٣٧هـ).

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء٢٣/ ٦٨، وغاية النهاية٢/ ١٢٩، وشذرات الذهب٧/ ٣٢٤.

(٢) محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل الحافظ الحجة الإمام ضياء الدين أبو عبد الله السعدي المقدسي، ثم الدمشقي الصالحي، صاحب التصانيف النافعة ولد سنة (٥٦٩هـ) وتوفي سنة (٦٤٣هـ).

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام١٤/ ٤٧٢، والذيل على طبقات الحنابلة٣/ ٥١٤، وشذرات الذهب٧/ ٣٨٧.

(٣) محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن محب الدين أبو عبد الله بن النجار البغدادي، الشافعي، الحافظ الثقة، مؤرخ العصر، محدِّث العراق، ولد سنة (٥٧٨هـ) وتوفي سنة (٦٤٣هـ).

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي٨/ ٩٨، وسير أعلام النبلاء٢٣/ ١٣١، وشذرات الذهب٧/ ٣٩٢.

(٤) محمد بن محمود بن عبد المنعم البغدادي المراتبي، تقي الدين أبو عبد الله، نزيل دمشق، الفقيه الإمام، صحب ببغداد أبا البقاء وأخذ عنه، قدم دمشق فصاحب الشيخ موفق الدين وتفقه عليه وبرع وأفتى، توفي سنة (٦٤٤هـ).

٦. عبد الصمد بن أبي الجيش (٦٧٦هـ)[1].

٧. الجمال بن الصيرفي، ويعرف بابن الحبيشي (٦٧٨هـ)[2].

وفاته: توفي العكبري ـ رحمه الله ـ ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة، ودفن يوم الأحد بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب[3].

مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

وصفه ياقوت فقال: "شيخ زمانه، وفرد أوانه، منحة الدهر، وحسنة العصر، إمام في كل علم من النحو واللغة والفقه والفرائض والكلام، يقرئ ذلك كله وهو ضرير ... ديِّنًا ورعا صالحا، حسن الخلق، قليل الكلام فيما لا يجدي

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام١٤/ ٥٠٧، والذيل على طبقات الحنابلة٣/ ٥٣٣، وشذرات الذهب٧/ ٣٩٨.

(١) عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الجيش بن عبد الله البغدادي، المقرئ النحوي اللغوي، الفقيه الحنبلي، شيخ بغداد وخطيبها، ولد سنة (٥٩٣هـ) وتوفي سنة (٦٧٦هـ).

ترجمته في: تاريخ الإسلام١٥/ ٣١٤، والذيل على طبقات الحنابلة٤/ ١٣٥، والبغية٢/ ٩٦، وشذرات الذهب٢/ ٦١٥.

(٢) يحيى بن أبي منصور أبي الفتح بن رافع بن علي بن إبراهيم الحرَّاني، الفقيه المحدث جمال الدين أبو زكريا بن الصيرفي، ويعرف بابن الحبيشي، نزيل دمشق، ولد في حرَّان سنة (٥٨٣هـ) توفي سنة (٦٧٨هـ).

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام١٥/ ٣٦٨، وسر أعلام النبلاء٢٣/ ٦، وشذرات الذهب٧/ ٦٣٢.

(٣) انظر: إنباه الرواة٢/ ١١٧، ووفيات الأعيان٣/ ١٠١، والذيل على طبقات الحنابلة٣/ ٢٣٧، وبغية الوعاة٢/ ٣٩.

نفعا..."[١]، وقال القفطي: "كان جماعة لفنون من العلم والأدب"[٢]، وقال الصفدي: "كان رقيق القلب، سريع الدمعة، ثقة صدوقا فيما ينقله ويحكيه، غزير الفضل، كامل الأوصاف، كثير المحفوظ، ديِّنًا، حَسَنَ الأخلاق متواضعا"[٣]، وقال الذهبي: "حاز قصب السبق في العربية"[٤]، وذكر ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة عن أبي الفرج ابن الحنبلي أنه قال: "كان إماما في علوم القرآن، إماما في الفقه، إماما في اللغة، إماما في النحو، إماما في العروض، إماما في الفرائض، إماما في معرفة الحساب، إماما في المذهب، إماما في المسائل النظريات، وله في هذه الأنواع من العلوم مصنفات مشهورة"[٥].

مصنفاته[٦]:

برع ـ رحمه الله ـ في فنون عديدة من العلم، وصنَّف التصانيف الكثيرة، فصنف في الفقه ومذاهب الفقهاء وخلافهم، كما ألف في النحو ومذاهب النحاة

---

(١) انظر: معجم الأدباء٤/ ١٥١٥، ١٥١٦.

(٢) إنباه الرواة٢/ ١١٦.

(٣) الوافي بالوفيات١٧/ ٧٤، وراجع: البغية٢/ ٣٩.

(٤) سير أعلام النبلاء٢٢/ ٩٢، وتاريخ الإسلام١٣/ ٤٧٢.

(٥) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة٣/ ٢٣٠، وهذه الرواية في: شذرات الذهب٧/ ١٢١.

(٦) انظر مصنفاته في مصادر ترجمته في الحاشية رقم (١)، ومقدمة تحقيق كتاب التبيين ص٣٦، ومقدمة تحقيق كتاب اللباب ص١٦، ومقدمة تحقيق كتاب إعراب القراءات الشواذ ص٤٢ وقد أوصلها محققه إلى اثنين وستين كتابا.

واختلافهم، وألف في العروض، والحساب، والأدب والشعر، والتفسير، والجدل، والحديث[١]، ومنها[٢]:

١. إعراب الحديث النبوي، تحقيق/ عبد الإله النبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٢. إعراب القراءات الشواذ، تحقيق/ محمد السيد أحمد عزوز، مطبوعات عالم الكتب.
٣. إعراب لامية الشنفرى، تحقيق/ محمد أمين جبران، المكتب الإسلامي بيروت.
٤. التبيان في إعراب القرآن، تحقيق/ محمد علي البجاوي، مطبوعات عيسى البابي الحلبي، وطبع باسم/ إملاء ما منَّ به الرحمن، مطبوعات دار الكتب العلمية.
٥. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، مطبوعات دار الغرب الإسلامي.
٦. شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عبد الرحمن عبد الله الحميدي، رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق كتاب التبيين ص٣٥.

(٢) سأقتصر على بعضها، ومن أراد الوقوف عليها فليراجع مصادر مصنفاته في الحاشية(٢) .

٧. شرح التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ فوزية بنت دقل العتيبي، رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية جامعة الإمام (١٤٢٤هـ)، والجزء الثاني تحقيق د/ حورية بنت مفرِّج سعدي الجهني، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى (١٤٣٤هـ).

٨. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د/ غازي مختار طليمات، ود/ عبد الإله النبهان، مطبوعات دار الفكر المعاصر.

٩. المتبع في شرح اللمع، تحقيق د/ عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي، مطبوعات جامعة قاريونس ببنغازي.

١٠. المشُوفُ المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، تحقيق/ ياسين محمد السواس، مطبوعات جامعة أم القرى.

١ـ توجيه ما احتجَّ به الفراء من قولهم: (أَانَ فَعَلْتُ) على أصالة ألف (أنا)

قال العكبري: "... (أنا) وهو ضمير المتكلم المنفصل، والاسم هو الهمزة والنون ... فأما الألف الثابتة في الوقف فزائدةٌ؛ لبيان الحركة، وليقع الوقف على الساكن مع بقاء إزالة اللبس وتقوية الكلمة، وقال الفراء: الألف من جملة الاسم، ... واحتج بشيئين، أحدهما: قولهم: (أَانَ فَعَلْتُ) بألف بعد الهمزة ... والثاني: قولهم في الوصل: (أنا فعلت) كما قال الشاعر:

فَكَيْفَ أَنَا وانْتِحَالِي الْقَوَا ∴ فِيَ بَعْدَ المَشِيبَ كَفَى ذَاكَ عَارًا[1]

---

(١) من المتقارب للأعشى في: الديوان ص٥٣ وروايته فيه:

فما أنا أم ما انتحالي القوا ... فِ بعد المشيب كفى ذاك عارا

... والجواب: أمَّا (أَانَ فَعَلْتُ) فلغةٌ قليلةٌ، والألف فيها وجهان:... والثاني: أن يكون قدَّم الألف مع كونها زائدة، كما قالوا (تَعَفْرَتَ) إذا صار كالعفريت، فقدَّم التاء الأخيرة عند الاشتقاق، والأصل: (عفريت) والتاء زائدة، وهو قول العبدي، وفيه نظر..."[1].

الدراسة:

الألف الأخيرة في ضمير المتكلم (أنا) مختلف فيها بين البصريين والكوفيين، فمذهب البصريين أن الاسم هو الهمزة والنون (أَنَ)[2]، وكان القياس أن تسكن النون؛ إذ هذا حكم كل مبني، ولكن حُرِّكت لأمرين، أحدهما: أنه ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ فقوي بالحركة؛ لتناسب قوته في المعنى، والثاني: أن الحركة تفصل بينه وبين (أَنْ) التي هي حرف، وإزالةُ اللبس حسنٌ، وأمَّا الألف الثابتةُ في الوقف فزائدةٌ؛ لبيان الحركة، وليقع الوقف على

وبرواية العكبري منسوبا للشاعر في: الأصول٣/ ٤٥٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٢٠٥، والحجة لأبي علي٢/ ٣٦٥، وكتاب الأفعال للسرقسطي٣/ ٢٠٨، وغير منسوب في: التكملة ص٢٨، والمقتصد في شرح التكملة١/ ٣٠٠.

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) انظر: الكتاب٤/ ١٦٤، والأصول٢/ ٣٧٨، والمنصف لابن جني١/ ٩، وشرح اللمع لابن برهان١/ ٢٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش٣/ ٩٣، والارتشاف٢/ ٩٢٧، والتذييل والتكميل٢/ ١٩٤، والتصريح١/ ٩٦، والهمع١/ ٢٠٧.

الساكن، مع بقاء إزالة اللبس وتقوية الكلمة(١) قال سيبويه: "هذا باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك...ومن ذلك قولهم (أنا) فإذا وصل قال: (أَنَ أقول ذاك)، ولا يكون في الوقف في (أنا) إلا الألف"(٢)، واحتجوا بوجهين، أحدهما: أنَّ الألف تحذف في الوصل، ولو كانت من أصل الكلمة لم تحذف، الثاني: أنَّك إذا وصلت بهذا الاسم تاء الخطاب حذفت الألف فقلت: (أنتَ فعلتَ)(٣).

ومذهب الفراء والكوفيين ـ واختاره ابن مالك ـ أنه كُلَّهُ الاسمُ(٤)، وحجتهم إثبات الألف في الوصل كما في قول الشاعر:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي ∴ حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا(٥).

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي١/ ٢٠٥، وشرح التكملة١/ ٢٥٥، وشرح المفصل٣/ ٩٣، وشرح الكافية للرضي٢/ ٤١٦.

(٢) انظر: الكتاب٤/ ١٦٤.

(٣) انظر: شرح اللمع لابن برهان١/ ٢٩٨، وشرح التكملة١/ ٢٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢٢، والتذييل٢/ ١٩٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء٢/ ١٤٤، وشرح اللمع لابن برهان١/ ٢٩٨، وشرح المفصل٣/ ٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢٢، وشرح التسهيل ١/ ١٤١، وشرح الكافية٢/ ٤١٧.

(٥) من الوافر لحميد في: شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢٢، والمساعد٢/ ٤٣٢، ولحميد بن ثور في: التذييل٢/ ١٩٥، وانظره في: ديوانه ص٤٠٦، ولحميد بن حريث

وغيره من الشواهد، واحتجَّ الفراءُ بقولهم: (أَانَ فعلتُ) بألف بعد الهمزة، وهي الألف التي تكون بعد النون[1]، وقدَّموها لضربٍ من التصرف[2]، قال ابن الخشاب: "ووردت في هذا الضمير لُغَيَّةٌ، زعم الفراء أنها على القلب، وهي قولهم: (أَانَ فعلتُ) قال: أراد: (أنا) فقدَّم الألف على النون، فصارت بينها وبن الهمزة"[3]، وقال ابن يعيش: "وقد حكى الفراء (آن فعلتُ) بقلب الألف إلى موضع العين، فإن صحَّت هذه الرواية كان فيها تقويةٌ لمذهبهم، فهو عند الكوفيين مبني على السكون وهي الألف"[4].

بن بجدل في: الخزانة ٥/ ٢٤٢، وغير منسوب في: شرح الكتاب للسيرافي١/ ٢٠٥، والحجة لأبي علي٢/ ٣٦٥، والمنصف١/ ١٠، وشرح المفصل ٣/ ٩٣، وشرح الكافية٢/ ٤١٧.

(١) وهي لغة (قُضَاعة) انظر: إعراب القرآن للنحاس٢/ ٤٦، والتذييل والتكميل٢/ ١٩٦.

(٢) انظر: المرتجل لابن الخشاب ص٣٢٩، وشرح اللمع لابن برهان١/ ٢٩٨، وشرح التكملة١/ ٢٥٦، وشرح المفصل٣/ ٩٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس١/ ٦٦٣.

(٣) المرتجل ص٣٢٩.

(٤) شرح المفصل٣/ ٩٤.

وأجاب العكبري عما استدل به الفراء بأنها لغة قليلة، وأن الألف فيها وجهان[١]، أحدهما: أنه أشبع فتحة الهمزة فنشأت الألف، كما قالوا: (المنتزاح) في (المنتزح)[٢].

الوجه الثاني: وهو قول العبدي ـ فيما حكاه عنه العكبري ـ أنْ يكون قدم الألف مع كونها زائدة، كما قالوا: (تعفرت) إذا صار كالعفريت، فقدَّم التاء الأخيرة عند الاشتقاق، والأصل (عفريتٌ) والتاء زائدة.

فالعبدي وجَّه قولهم (أَانَ فعلتُ) بأنَّ الألف قُدِّمت مع كونها زائدة، وقاس ذلك على تقديم التاء في (عفريت) فقالوا (تعفرت) عند الاشتقاق، فالألف في (أنا) زائدة، والتاء في (عفريت) زائدة، وقدَّموهما فقالوا (أَانَ فعلت)، كما قالوا (تعفرت) لأجل الاشتقاق، ولم أقف على من قال بهذا الوجه قبل العبدي.

ولم يُسَّلِّم العكبري للعبدي بقوله، بل ردَّه فقال "وفيه نظرٌ"، ثم بين وجه النظر بأنَّ الاشتقاق لا يوجبُ أن تكون الزيادةُ الأخيرةُ هي التي جاء بها في

---

(١) انظر الوجهين في: شرح التكملة١/ ٢٥٧، والوجه الأول في: شرح اللمع لابن برهان١/ ٢٩٨، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس١/ ٦٦٣، والتذييل والتكميل٢/ ١٩٦.

(٢) ردَّ ابن مالك على مثل هذا فقال: "لا ينبغي أن يكون (آن) ـ بالمد ـ من الإشباع؛ لأن الإشباع لا يكون غالبا إلا في الضرورة". شرح التسهيل١/ ١٤٢.

الفعل، واستدلَّ بقولهم (تَقَرَّبْتُ) من (القرب)، فالتاء زائدة في (تَفَعَّلْتُ) وكذلك (تَعَفْرَت)[1].

موقف العكبري: حكى العكبري ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ خلاف البصريين والكوفيين ـ وإن لم يسمهم ـ في الألف الأخيرة من ضمير المتكلم (أنا)، وذكر لكلٍ حجته، وواضح من عرضه للمذهبين اختياره رأي البصريين، ومما عرضه: احتجاج الفراء لأصالة الألف بقولهم (أَانَ فَعَلْتُ)، ثم أجاب عما احتج به الفراء بأنه لغة قليلة، وأمَّا الألف ففيها وجهان، إما أن تكون نشأت من إشباع فتحة الهمزة، أو يكون قدَّم الألف مع كونها زائدة، كما قدَّموا التاء في قولهم (تعفرت) وهي زائدة، وهذا توجيه العبدي كما قال العكبري، وقد ردَّه بأن الاشتقاق لا يوجب ذلك.

وما ذكره العكبري هو ما يترجح لديَّ؛ وهو قول الجمهور، ولم أقف على من قال بأن التاء في (تعفرت) هي التاء الأخيرة التي في (عفريت) وقدمت، قال ابن جني: "(تعفرت الرجل) إذا خبث، فاشتق من (العفريت) وفيه التاء زائدة"[2]، فهذا نص صرح في أن التاء الأولى زائدة، وما احتج به الفراء من قولهم (أَانَ فعلت) يحمل على أنه لغة ضعيفة كما قال العكبري، أو على أنه لُغَيَّةٌ قليلة كما قال ابن الخشاب ، والله أعلم.

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٢٥٧.

(٢) الخصائص٢/ ٤٧٩، وراجع: المخصص١/ ٢٨٤، وتاج العروس١٣/ ٨٨ (عفر).

٢ـ توجيه قولهم (أُنَافِيّ) في النسب إلى (أَنْف)

قال العكبري: "وأمَّا (أُنافِيّ) للعظيم الأنف فإنَّه مُغَيَّرٌ، وذلك أنهَّم ضَمُّوا الهمزة وكانت مفتوحةً، وزادوا الألفَ وليس هذا قياس النَّسبِ ولكنَّهم غَيَّرُوهُ؛ ليدُلُّوا بتغييره في اللفظ على أنهَّم أرادوا معنىً زائدًا على النسب، وهو عِظَمُ الأنف، ... وقال العبدي: الوجه في قولهم (أُنافِيّ) أنَّ في الجمع ما هو على (فُعَال) نحو: تُؤَام[١]، ورُخال[٢]، فلمَّا أرادوا تعظيم الأنف حملوه على وزنٍ يَدُلُّ على الكثرة"[٣].

الدراسة:

القياس عند النسب إلى (أنف): (أَنْفِيٌّ) بزيادة ياء النسب مشددة وكسر ما قبلها، وسُمع قولهم (أُنافِيٌّ)، ووُجِّهت بأنها جاءت على هذه الصيغة مخالفة لقياس النَّسَب للدلالة على عظمها[٤]، وفيما جاء مخالفا لقياس النسب قال سيبويه: " هذا باب ما يصير إذا كان علما في الإضافة على غير طريقته، وإن كان في الإضافة قبل أن يكون علما على غير طريقة ما هو على بنائه، فمن

---

(١) تُؤَامٌ جمع تَوْأَم، وأَتْأَمَتِ المرأةُ إذا ولدت اثنين في بطن. انظر: إصلاح المنطق ص٣١٢.

(٢) رُخَال جمع (رِخْل) وهي الأنثى من ولد الضَّأْن. انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ص٨٤، وإسفار الفصيح للهروي٢/ ٧٩١.

(٣) انظر: شرح التكملة١/ ٣٢٦.

(٤) انظر: الكتاب٣/ ٣٨٠، وشرحه للسيرافي٤/ ١٣٠، والنكت للأعلم٢/ ٥٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٢٢، والمساعد٣/ ٣٨٢، وتمهيد القواعد٩/ ٤٧٣٦، والهمع٦/ ١٧٤.

ذلك قولهم في الطويل الجُمَّة: جُمَّانِيٌّ، وفي الطويل اللِّحْيَةِ: اللِّحْيَانِيِّ، وفي الغليظ الرَّقَبَة: الرَّقَبَانيّ"[١]، وقال السيرافي: "... اللِّحْيَانِيّ، والجُمَّانِيِّ، والرَّقَبَانِيِّ، إنما أرادوا به الطويل اللِّحْيَةِ، والغليظَ الرَّقَبَة، فزادوا فيه الألف والنون دلالة على هذا المعنى، وهو خارجٌ عن القياس"[٢].

وتوجيه هذه الصيغة على أنها جاءت مخالفة لقياس النسب قال به - أيضا - العكبري - رحمه الله - حيث قال: "وأمَّا (أُنَافِيّ) للعظيم الأنف فإنَّه مُغَيَّرٌ، وذلك أنَّهم ضَمُّوا الهمزة وكانت مفتوحةً، وزادوا الألفَ، وليس هذا قياسَ النَّسبِ ولكنَّهم غَيَّرُوهُ؛ ليدُلُّوا بتغييره في اللفظ على أنَّهم أرادوا معنىً زائدًا على النسب، وهو عِظَمُ الأنف، ومثله قولهم في العظيم اللحية والرقبة: (لحْيَانِيّ) و(رَقَبَانِيّ)"[٣].

وقال العبدي - وقد حكاه عنه العكبري - : " الوجه في قولهم (أُنَافِيّ) أنَّ في الجمع ما هو على (فُعَالٍ) نحو: تُؤَامٍ، ورُخَالٍ، فلمَّا أرادوا تعظيمَ الأنف حملوه على وزنٍ يَدُلُّ على الكثرة"[٤]، وقول العبدي هذا تَفْسِيرٌ لقول أبي علي في التكملة : "وزعموا أنهم قالوا للعظيم الأنف: (أُنَافِيّ) وإلى (وُبار) (أُبَارِيّ)، وكأنه بنى الاسم على (فُعَال)"[٥].

---

(١) الكتاب٣/ ٣٨٠.

(٢) شرح الكتاب٤/ ١٣٠، ١٣١ .

(٣) شرح التكملة١/ ٣٢٦.

(٤) انظر: شرح التكملة١/ ٣٢٦.

(٥) التكملة ص٥٢.

وقريبٌ من قول العبدي ما قاله الرضي وهو: "وقد يلحقُ ياءُ النَّسَبِ أسماءَ أبعاضِ الجسدِ للدلالة على عِظَمِهَا، إمَّا مَبْنِيَّةً على (فُعُالٍ) كـ: (أُنَافِيّ) للعظيم الأنف، أو مزيدا في آخرها ألفٌ ونونٌ كـ: (لِحْيَانِيٍّ، ورَقَبَانِيّ، وجُمَّانِيّ) للطويل الجُمَّةِ، وليس البناءان بالقياس، بل هما مسموعان"(١)، وبمثل قول الرضي قال ابن عقيل، والسيوطي(٢).

موقف العكبري: حكى - رحمه الله - أنَّ قولهم (أُنَافِيّ) للعظيم الأنف بناءٌ مُغيَّرٌ مخالف لقياس باب النسب، ووجَّهه بأنَّه جاء على هذا البناء للدلالة على عظم الأنف، ثم ذكر توجيه العبدي ولم يعترض عليه.

والتوجيهان مؤدَّاهما واحد وهو الدلالة على العظم، لكن عند العكبري حصل تغيير في اللفظ للدلالة على معنى زائد، وعند العبدي جاء الاسم بهذه الصيغة (فُعَال) للدلالة على عظم ذلك العضو. والله أعلم.

٣ـ مفرد (اثنين) وجمعه

قال العكبري: "(اثنان) اسمٌ مرتجلٌ لواحدٍ وأحدٍ، وليس تثنية على الحقيقة؛ إذ لو كان كذلك لكان واحده (اثنا) ولا يقال ذلك في الواحد ... وقياس ذلك إذا جُعِلَ تثنية صناعية أن يكون واحده (ثِنْيًا) وجمعُه (أثناء) كـ (جِذْعٍ، وأجذاع)، قال أبو علي: وقد قالوا (أثناء)، قال العبدي: معنى ذلك أنه

(١) شرح الشافية٢/ ٨٤.

(٢) انظر: المساعد٣/ ٢٨٢، والهمع٦/ ١٧٤.

مسموع من العرب وليس بقياسٍ نحويٍّ، وقال ـ أيضا ـ إنَّ واحده (ثِنْي) على (فِعْل) فأُبدلت ياؤه ألفا فصار كـ (قفا، وأقفاء) ..."[1].

الدراسة:

الكلام هنا عن مفرد (اثنين) وجمعه، أمَّا مفرده فذهب العبدي ـ فيما حكاه عنه العكبري ـ إلى أنَّ مفرده (ثِنْي) على (فِعْل)، أبدلت لامه ألفا فصار كـ (قفا)، فلامه ياء لأن اشتقاقه من (ثَنَيْتُ الشَّيْءَ) إذا كررته وعطفته، وفي قولك (اثنان) حذفت اللام وجئت بهمزة الوصل كالعوض من اللام، كما فعلوا في (ابن)[2].

وذهب العكبري إلى أن (اثنين) لفظٌ مرتجل لواحدٍ وأحدٍ، فليس له مفردٌ من لفظه، ولو كان له مفردٌ من لفظه لكان (اثنا)، (واثنا) لا يقال في الواحد، قال عبد القاهر: "ليس هنا (اثن) مفرد"[3]، ثم ذكر العكبري أنَّ نظيره في الارتجال: (ثلاثون) و(أربعون) فقال: "ونظيره في الارتجال (ثلاثون) و(أربعون) فإنه مشتقٌ من (الثلاثة) و(الأربعة) وليس واحده (ثلاثة) ولا (أربعة)"[4]، وبناءً على هذا فـ (اثنان) ليس تثنية على الحقيقة، وإنما هو لفظ مرتجل، ولو جُعل تثنية صِنَاعِيَّةً فقياسُ مفرده أن يكون (ثِنْيًا) ويكون جمعه (أثناء) كـ (جذع، وأجذاع).

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٣٧٨، ٣٧٩.

(٢) انظر: شرح التكملة١/ ٣٧٩.

(٣) المقتصد في شرح التكملة١/ ٤٨٤.

(٤) السابق١/ ٣٧٨.

وقال الجوهري: "و(اثنان) من عدد المذكر، و(اثنتان) للمؤنث ... ولو جازَ أن يُفْرَدَ لكان واحده (اثْن) و(اثْنَة) مثل: (ابن) و(ابنة)"[1].

وأمَّا جمعه فقالوا فيه (أثناء)، قال الفراء: "و(الاثنان) تثنيةٌ، لا يُثَنَّى، والجمع الأقل (أثناء)"[2]، وقال أبو علي: "وقالوا في جمع الاثنين: أثناء"[3].

ويوجه هذا الجمع على أنهم جاءوا به على حدِّ (الاثْنِ) وإن لم يتكلم به، ثم كسَّروه على (أفعال)، كما قالوا: (ابن) و(أبناء)[4]، قال سيبويه: "وإنما أوقعت العرب الاثنين في الكلام على حدِّ قولك: اليومُ يومان، واليومُ خمسةَ عشرَ من الشهر، والذين جاءوا بها فقالوا: (أثناء) إنما جاءوا بها على حدِّ (الاثن) كأنهم قالوا (اليومُ الاثْنُ)"[5]، أو أنهم قالوا (الثنى) كـ (إلى) فلا بأس أن يجمع على (أثناء) قال النحاس: "وقرأت على أبي إسحاق في كتاب سيبويه فيما حكاه: اليومُ الثِّنى، فيقول على هذا في الجمع (الأثناء)"[6].

---

(١) الصحاح٦/ ٢٢٩٥ (ثني).

(٢) الأيام والليالي والشهور ص٣٣.

(٣) التكملة ص٦٧.

(٤) انظر: الكتاب٣/ ٣٩٣، وشرحه للسيرافي٤/ ١٤٢.

(٥) الكتاب٣/ ٣٩٣.

(٦) عمدة الكتاب ص٩٤، وراجع: كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ص٣٤، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص٢٠١.

وذهب العبدي إلى أن هذا الجمع مسموع من العرب وليس بقياسٍ نحوي[1]، ويؤيد ما ذهب إليه ما جاء في تاج العروس حيث قال: "المسموع في جمع الاثنين (أثناء)، على ما حكاه سيبويه، وحكى السيرافي وغيره عن العرب (أنه ليصوم الأثناء)"[2].

موقف العكبري: ذكر ـ رحمه الله ـ أن (اثنين) لفظ مرتجل لواحد وأحد، فليس تثنية حقيقية، وقياسه إذا جعل تثنية صناعية أن يكون مفرده (ثنيا)، وذكر قول أبي علي إنَّ جمعه (أثناء)، ثم ذكر قول العبدي إن معنى هذا أن يكون مسموعا من العرب وليس بقياس نحوي، واستطرد العكبري فذكر أن العبدي قال إن واحده (ثِنْي) على وزن (فِعْل). والله أعلم .

٤ـ الجمع بين (ال) والإضافة في العدد المضاف إلى معدوده

قال العكبري: "وقد حكى الكسائي (الخمسةُ الأثواب) و(المائةُ الدرهم) بجر الاسم الثاني وتعريفهما، وفي هذه الحكاية بعدٌ من جهة السماع والقياس، وإن كانت العامة قد أولعوا به، قال العبدي: والذي يسوغ ذلك أنه جاز أن تجعل (الأثواب) نعتا لـ (الخمسة) فتقول: هذه الخمسةُ الأثوابُ، فيعود الجنس إلى معنى الصفة..."[3].

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٣٧٨.

(٢) تاج العروس٣٧/ ٢٨٦ (ثني).

(٣) انظر: شرح التكملة١/ ٣٨٩.

الدراسة:

مذهب البصريين[١] إذا قلت: (ثلاثةُ دراهم) وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثاني؛ لأن الأول يكون معرفة بما أضفته إليه، فتقول: (ثلاثةُ الدراهم)، فتعرف المضاف إليه ولا تعرف المضاف؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع الألف واللام مع الإضافة، وهذا مما لا وجه له[٢]، قال سيبويه: "تدخل في المضاف إليه الألف واللام؛ لأنه يكون الأول به معرفة، وذلك قولك: ثلاثةُ أبواب، وأربعةُ أنفس، وأربعةُ أثوابٍ... وإذا أدخلت الألف واللام قلت: خمسةُ الأثواب، وستَّةُ الأحمال"[٣]، واستدل البصريون بقول ذي الرمة:

وهل يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أو يَدْفَعُ البُكَا ... ثَلاثُ الأَثَافِي والرُّسُومُ البَلاقِعُ[٤].

وقول الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ... وَدَنَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[٥].

---

(١) انظر: الكتاب١/ ٢٠٦، والمقتضب٢/ ١٧٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٤٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٢١، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٦٦٨.

(٢) انظر: شرح اللمع للأصفهاني ص٧٢٠.

(٣) انظر: الكتاب١/ ٢٠٦.

(٤) من الطويل للشاعر في: الديوان برواية ثعلب ص١٢٧٤، وروايته (أو يكشفُ العمى)، وهو له في: إصلاح المنطق ص ٣٠٣، والمقتضب٢/ ١٧٤، وتوجيه اللمع ص٤٤٥، وشرح التكملة١/ ٣٩٠، وغير منسوب في: أمالي ابن الحاجب١/ ٣٥٨، والتعليقة لابن النحاس ص٣٩٠.

(٥) من الكامل للشاعر في: الديوان ص٢٦٧، والمقتضب٢/ ١٧٤، وتوجيه اللمع ص٤٤٥، والتخمير٢/ ٧، ٩، وغير منسوب في: إصلاح المنطق ص٣٠٣، والهمع٥/ ٣١٤.

لمَّا أراد التعريف جاء باللام في الثاني، قال المبرد: "فهذا لا يجوز غيره"(١).
ومذهب الكوفيين جواز إدخال حرف التعريف على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام، فتقول: قبضتُ العشرةَ الدنانير، واشتريت الخمسةَ الأثواب(٢).
وتمسكوا بالسماع والقياس، أمَّا السماعُ فمنه ما رواه الكسائي من نحو قولهم: (الخمسةُ الأثواب)(٣)، وأما القياس فعلى قولهم: (الحسنُ الوجه)(٤).
ومال الخوارزمي إلى ترجيح مذهب الكوفيين، فقال: "وأنا لا أستبعد ما عليه الكوفيين؛ وذلك أن هذه الأعداد تَنَزَّلُ تنزيل المعدود، وهذا القدرُ من العدد والمعدود إذا أضيف جاز إدخالُ الألف واللام عليه، والذي ذكره البصريون قياسٌ، ومذهبُ الكوفيين استحسانٌ، والطَّبْعُ يَنْزِعُ إليه، فوجب أن يجوز"(٥).

---

(١) المقتضب٢/ ١٧٤.
(٢) انظر: مجالس ثعلب٢/ ٥٩٠، والأصول٢/ ١٤، والمفصل ص٨٣، والتخمير٢/ ٨، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٢١.
(٣) انظر: إصلاح المنطق ص٣٠٣، والتكملة ٦٨، وتوجيه اللمع ص٤٤٥، والتذييل والتكميل٩/ ٣٤٤.
(٤) انظر: مجالس ثعلب٢/ ٥٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٧، والبسيط لابن أبي الربيع ص١٠٩٣.
(٥) التخمير في شرح المفصل٢/ ٨.

وردَّ البصريون ومن تبعهم ما تمسَّك به الكوفيون، أمَّا السماع فقد ذكر المبرد أنَّ الرواية عن العرب الفصحاء خلافه، فروايةٌ بروايةٍ، والقياسُ حاكمٌ بعدُ[١]، وروى أبو زيد فيما حكاه عنه أبو عُمَرَ[٢] أنَّ قوما من العرب يقولونه غير فصحاء، ولم يقولوا: (النصفُ الدرهم) ولا: (الثلثُ الدرهم)[٣]، وامتناعُه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدلُّ على ضعفه في القياس[٤]، وحكم عليه ابن مالك، والرضي بالشذوذ[٥]، وتبعهما ابن عقيل، والمرادي[٦]، وضعفه ابن

(١) المقتضب٢/ ١٧٣.

(٢) أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي البصري، أخذ عن الأخفش وغيره، ولقي يونس بن حبيب، ونَاظَرَ الفراءَ، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، وطبقتهم، مات سنة ٢٢٥، له كتاب التنبيه، وكتاب الأبنية، وكتاب غريب سيبويه. ترجمته في: إنباه الرواة٢/ ٨٠، وبغية الوعاة٢/ ٨.

(٣) انظر: التكملة ص٦٨، وتوجيه اللمع ص٤٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٢٢، والمساعد٢/ ٩٠.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٢٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل٢/ ٤٠٩، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٦٧٧، وشرح الكافية للرضي٣/ ٣١٠.

(٦) انظر: المساعد٢/ ٩٠، وشرح التسهيل للمرادي ص٦٠٥.

الحاجب[١]، وابن أبي الربيع[٢]، لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء، وإن صحَّ فهو محمولٌ على زيادة (ال) في الأول[٣].

وأمَّا القياسُ على (الحسن الوجهِ) فقال ابن يعيش: "وتشبيهه بـ (الحسن الوجه) ليس بصحيحٍ؛ لأنَّ المضاف في (الحسن الوجه) صفةٌ، والمضاف إليه يكون منصوبا ومجرورا"[٤]، وقال ابن عصفور: "هذا خطأٌ؛ لأنه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب (الحسن الوجهِ) لأنَّ الإضافة فيه غير محضة، والإضافة هنا محضة"[٥].

ومع ردِّ البصريين ومن تبعهم لما احتج به الكوفيون من السماع فقد التمس له بعض النحاة وجها لتسويغه، فقال العبدي: "والذي يسوغ ذلك أنه جاز أن تجعل (الأثواب) نعتا لـ (الخمسة) فتقول: هذه الخمسةُ الأثوابُ، فيعود الجنس إلى معنى الصفة، فكأنك قلت: المنسوجة، ولمَّا تقرر لها معنى الصفة جاز أن تجعلها من باب (الحسن الوجه) كما تقول: (هذا الحسنُ الوجه) وإن كان الحسن للوجه، إلا أن هذا يبعد من جهة أنَّ (الحسن) المحصول أولا هو الصفة، والمضاف إليه هو (الوجه) الموصوف،

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية ص٥٩٢.

(٢) انظر: البسيط٢/ ٨٩٤.

(٣) انظر: التذييل والتكميل٩/ ٣٤٤، والارتشاف٢/ ٧٦٣، والمساعد٢/ ٩٠.

(٤) شرح المفصل٢/ ١٢٢.

(٥) شرح الجمل٢/ ٣٧.

و(الخمسةُ الأثوابُ) بعكس ذلك، إلا أنَّ في ذلك تأنيسا"[١]، وقال الأصفهاني: "فإنْ عرَّفت المضاف فوجب ألا تضيفه بل تعرفه باللام، وتعرف الثاني أيضا باللام، وتجعل الثاني صفة له، فتقول: قبضتُ الخمسة الأثواب التي كانت لفلان عليك، وعلى هذا فقس"[٢].

فحمله العبدي والأصفهاني على أن الثاني وصفا للأول، وبذلك يمكن قبول دخول (ال) على المضاف والمضاف إليه.

ووجَّهَهُ الرضي بأنَّ المضاف هو المضاف إليه من حيث المعنى، وأنَّ المضاف هو المقصود بالنسبة، وجيء بالمضاف إليه لبيان جنس المضاف، فعرف المضاف - المقصود بالنسبة - تعريفا من حيث ذاته، لا تعريفا مستعارا من غيره، ثم أضيف بعد التعريف، والغرضُ بيان من أيّ نوعٍ هو، كأنك ذكرت أولا أنَّ عندك ثلاثة، ولم تذكر من أيِّ نوعٍ هي، ثم رجعت إلى ذكرها فقلت: بعتُ الثلاثة، ثم بينت نوعها فقلت: الثلاثةُ الأثواب[٣].

موقف العكبري: حكى - رَحِمَهُ اللهُ - رواية الكسائي (الخمسةُ الأثوابِ) و(المائةُ الدرهمِ)، وردَّها بأنها بعيدةٌ من جهة السماع والقياس، واستدلَّ على أن الأصل هو تعريف الثاني - كما هو مذهب البصريين - بقول الفرزدق وذي الرمة، ثم ذكر توجيه العبدي لما رواه الكسائي، ولم يعترض عليه.

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٣٨٩.

(٢) شرح اللمع ص٧٢٠.

(٣) انظر: شرح الكافية٢/ ٢١٦.

وأرى أن توجيه العبدي لما رواه الكسائي توجيه مقبول، حيث التمس له وجها لتسويغه، وقد قال به أيضا الأصفهاني، وما ذكره الكوفيون هو استحسانٌ كما قال الخوارزمي، فهم يجوزون الوجهين، وروايتهم إنما هي عن العرب، وإن كانت لغة غير فصيحة. والله أعلم.

٥ـ الأوجه الإعرابية الجائزة في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾

قال العكبري: "قوله تعالى ﴿ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾(١) (ثَلَٰثَةٌ) خبر مبتدأ محذوف تقديره: (هم ثلاثة)، وفي ﴿ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ثلاثةُ أوجُهٍ، أحدها: أنَّ (رَّابِعُهُمْ) مبتدأ و(كَلْبُهُمْ) خبره، والجملة نعتٌ لـ (ثلاثة)، والثاني: و ﴿ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ هو مبتدأ وخبر، والواو واو الحال، والجملة حال، والحال من النكرة مع الواو جائزة ...، وهذا الوجه ذكره العبدي ... والوجه: أنْ يجْعَلَ ﴿ رَّابِعُهُمْ ﴾ وصفًا لـ ﴿ ثَلَٰثَةٌ ﴾ ويُرْفَعَ ﴿ كَلْبُهُمْ ﴾ به، كما يرتفع بالفعل، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾(٢)، وهذا الحكم مستمرٌ إلى (عاشرُ عشرة) و(عاشر تسعة)"(٣).

---

(١) من الآية (٢٢) سورة الكهف.

(٢) من الآية (٧) سورة المجادلة.

(٣) انظر: شرح التكملة ١/ ٣٩٣.

الدراسة:

في النص السابق ذكر العكبري ـ رحمه الله ـ ثلاثة أوجه جائزة في إعراب (رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) من قوله تعالى: (سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ)، **الوجه الأول**: أن تجعل (رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع نعت لـ (ثَلَٰثَةٌ)، وهذا توجيه الزجاج[1]، والنحاس[2]، وذهب إليه كلٌّ من: الزمخشري[3]، والأنباري[4]، وابن الحاجب[5]، وقال به: أبوحيان، والسمين، وابن عادل[6].

ولم يرتضِ ابن جني هذا الوجه، وإن كان في غير هذا الموضع جائزا، وعللَّ ذلك بأنَّ الجملة التي في آخر الكلام فيها واو العطف وهي قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ فكما ظهرت الواو في آخر الكلام فكذلك هي مرادة في أوله؛ لتتجنَّس الجمل في أحوالها والمرادِ بها، فكأنَّها ـ والله أعلم ـ سيقولون ثلاثة ورابعهم كلبهم، ويقولون خمسة وسادسهم كلبهم رجما بالغيب، ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم، إلا أن الواو حُذفت من

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه٣/ ٢٧٧.

(٢) انظر: إعراب القرآن٢/ ٤٥٢.

(٣) انظر: الكشاف٣/ ٥٧٦.

(٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن٢/ ١٠٣.

(٥) انظر: الأمالي١/ ٢٤٨.

(٦) انظر: البحر المحيط٦/ ١١٠، والدر المصون٧/ ٤٦٦. واللباب في علوم الكتاب١٢/ ٤٥٤.

الجملتين المتقدمتين لأنَّ الذي فيهما من الضمير يعقدهما بما قبلهما، لا عقد الوصف ولا عقد الحال، ولكن عقد الإتباع ـ أي: من باب عطف الجملة على الجملة ـ لاسيَّما وقد ظهرت الواو في الجملة الثالثة، فدلَّ ذلك على أنها مرادةٌ في الجملتين المتقدمتين[١].

الوجه الثاني: أن يرتفع (رَّابِعُهُمْ) بالابتداء و(كَلْبُهُمْ) خبرا عنه، والواو واو الحال، والجملة حال لـ (ثَلَٰثَةٌ) والحال من النكرة مع الواو جائزة، وهذا توجيه العبدي فيما نقله عنه العكبري، وهو قول صاحب النظم[٢]، نقله عنه الواحدي حيث قال: "قال صاحب النَّظم: (رَّابِعُهُمْ) ابتداء و(كَلْبُهُمْ) خبره، وهو جملة في موضع الحال لقوله (ثَلَٰثَةٌ) وتأويله: سيقولون ثلاثة بهذه الحال، فيكون قوله (رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) توقيتا للآية وحالا لهم، وكذلك ﴿ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ ﴾"[٣].

وهذا الوجه غير جائز أيضا عند ابن جني؛ لأن الجملة لو كانت حالا لم تجد للحال ما ينصبها، قال: "ألا ترى أنَّ التقدير: (سيقولون هم ثلاثة) وليس في

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب٢/ ٦٤٤، وراجع: شرح اللمع للأصفهاني ص٤٦٤.

(٢) أبو علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني، قال صاحب تاريخ جرجان: "كان مسكنه بجرجان بباب الخندق، له من التصانيف: نظم القرآن في مجلدين، كان رَحِمَهُ اللهُ من أهل السنة، روى عن: العباس بن يحيى العقيلي، وروى عنه: أبو النصر محمد بن محمد بن يوسف الطوسي" تاريخ جرجان ص١٤٦.

(٣) التفسير البسيط١٣/ ٥٧٥.

قولك (هم ثلاثة) ما يجوز أن ينصب الحال"(١)، وكذلك لم يجوزه الأصفهاني، وابن الدهان، والعكبري، وابن الحاجب، وعلَّلوا بتعليل ابن جني(٢).

ولا يجوز أن يكون التقدير: (هؤلاء ثلاثة)، ويكون العامل ما في اسم الإشارة من معنى التنبيه؛ لأنها إشارة إلى حاضر، ولم يشيروا إلى حاضر(٣)، قال ابن جني: "لو كانوا مشاهدين لما وقع التشكك في عدتهم، أولا ترى أنَّ في الآية (رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِ)، وإنما وقع الإخبار عنهم وهم غير مشاهدين"(٤).

ولابن جني تعليل آخر لردِّ هذا الوجه وهو: أنَّ (ثَلَٰثَةٌ) نكرة، وسبيل الحال - غالبا - أن تأتي بعد المعرفة، إلا أن يأتي ذلك شاذًّا، أو على ضرورة، أو قلة من الكلام، وليست هنا ضرورة، ولا ظهور نصب يحتمل له إجراء الحال على النكرة(٥).

---

(١) سر صناعة الإعراب٢/ ٦٤٣، وانظر: شرح التكملة١/ ٣٩٣.

(٢) انظر: شرح اللمع للأصفهاني ص٤٦٤، وشرح اللمع لابن الدهان ص٧٤٦، والتبيان٢/ ٨٤٣، والأمالي١/ ٢٤٩.

(٣) انظر: التبيان٢/ ٨٤٣، والدر المصون٧/ ٤٦٦، واللباب لابن عادل١٢/ ٤٥٤.

(٤) سر الصناعة٢/ ٦٤٣.

(٥) سر صناعة الإعراب٢/ ٦٤٣ وما بعدها.

الوجه الثالث: و هو اختيار العكبري[1]، أن يجعل (رَّابِعُهُمْ) وصفا لـ (ثَلَٰثَةٌ) ويرفع (كَلْبُهُمْ) به كما يرتفعُ بالفعل، قال ابن جني: "كما تقول: عندي غلامٌ ضاربُهُ زيدٌ، فترفع (ضاربه) لأنه وصفٌ للغلام، وترفع (زيدا) بفعله وهو (الضربُ)"[2].

ومع اختيار العكبري لهذا الوجه في شرح التكملة، إلا أنه ردَّه في التبيان فقال: "و(رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) (رَّابِعُهُمْ) مبتدأ و(كَلْبُهُمْ) خبره، ولا يعمل اسم الفاعل هنا لأنه ماض"[3].

وهذا الوجه ـ أعني كون اسم الفاعل عاملا في (كَلْبُهُمْ) ـ ضعَّفه ابن جني، وتبعه الأصفهاني، وابن الدهان، من قِبَلِ أنَّ (رَّابِعُهُمْ) في هذا الموضع وإن كان اسم فاعل فإنه يراد به الماضي، وإذا كان اسم الفاعل ماضيا في المعنى لم يجز أن يعمل عمل الأفعال، لا رفعا ولا نصبا[4].

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٣٩٣.

(٢) سر الصناعة٢/ ٦٤٣، وراجع: التفسير البسيط١٣/ ٥٧٦.

(٣) التبيان٢/ ٨٤٢.

(٤) انظر: سر الصناعة٢/ ٦٤٣، وشرح اللمع للأصفهاني ص٤٦٤، وشرحه لابن الدهان ص٧٤٦.

والتمس السمين ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وجها لإعماله وإن كان ماضيا، على أنَّ المعنى: يصير الكلب لهم أربعة، فهو ناصب تقديرا، وقد عمل وهو ماض لحكاية الحال(١).

وقد جوَّز ابن الحاجب ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وجها رابعا في الآية وقوَّاه، وهو أن يكون (رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) جملةً خبراً للمبتدأ المحذوف بعد خبر، فيكون أخبر بخبرين، مفرد وجملة، ويقوِّي هذا الوجه أنَّ الجملة الثالثة وهي قوله تعالى ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ جاءت بالواو، ويتعذّر ان تكون صفة مع الواو؛ لأنك لا تقول: مررت برجل وعاقل، فيتعين أن يكون المراد خبرا بعد خبر، والأخبار إذا تعددت جاز أن يكون الثاني بواو وبغير واو، هذا إن سُلِّم انَّ المعنى في الجمل واحد(٢).

موقف العكبري: ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ ثلاثة أوجه في إعراب (رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ)، من هذه الأوجه الثلاثة توجيه العبدي وهو أن يرتفع (رَّابِعُهُمْ) بالابتداء و(كَلْبُهُمْ) خبرا عنه، والواو واو الحال، والجملة حال لـ (ثَلَاثَةٌ)، وعقَّب عليه بردِّ ابن جني له من أنه لا يجوز الحال هنا لأن الحال لا بدَّ لها من عامل، هو العامل في صاحب الحال، والتقدير (هم ثلاثة)، و(هم) لا يعمل في الحال عند

(١) انظر: الدر المصون٧/ ٤٦٨.

(٢) انظر: الأمالي١/ ٢٤٩.

الجميع[١]، واختار العكبري ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أن يكون (رَّابِعُهُمْ) وصفا لـ (ثَلَٰثَةٌ) ويرفع (كَلْبُهُمْ) به كما يرتفعُ بالفعل.

والأوجه الثلاثة مرجوحة، وقد رُدّت كما رأينا، وأرى أن توجيه ابن الحاجب بأنه خبر بعد خبر توجيه مقبول، ويقوِّيه ما ذكره، والله أعلم.

٦ـ أصل ألف (القَصَا)

قال العكبري: "وأمَّا (القَصَا) فهو ما حول العسكر، وألفه عن واو لقولهم: ناقةٌ قصواء، إذا قُطع طرفُ أُذُنها وأُبين عنها، كما أنَّ ما حول العسكر منقطعٌ عنهم، ومنه: (القُصْوَى) المكان البعيد، وقال عبد القاهر: هي من الياء من قولك: قَصَيْتُ، أي: قَطَعْتُ، فما حول العسكر منقطعٌ عنهم، قال الشارح: وهذا غير معروف في اللغة، وقد ذكره العبدي على الوجه الصحيح"[٢].

الدراسة:

من الأسماء المقصورة السماعية التي ذكرها أبو علي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ (القصا) وهو ما حول العسكر[٣]، واختلف في ألفه على قولين، **الأول**: أصلها الواو، ويدل

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٣٩٣.

(٢) شرح التكملة١/ ٤١٢.

(٣) انظر: التكملة ص٧٧، وراجع معنى (قصا) في: تهذيب اللغة٩/ ٢٢٠ (قصا)، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ص٣٣٥، واللسان١٥/ ١٨٥ (قصا)، وتاج العروس٣٩/ ٣٠٧ (قصو).

على ذلك قولهم: قَصَوْتُ البعيرَ أَقْصُوهُ قَصْوًا: إذا قَطَعْتُ طَرَفَ أُذُنِهِ، وهو مَقْصُوٌّ، ومَقْصِيٌّ، وناقةٌ قَصْوَاءُ[١]، قال الشاعر:

فَيَا رَاكِبَ الْقَصْوَاءِ مَا أَنْتَ قَائِلٌ .:. لِهَزَّانَ إِذْ أَلْحَمْتَهَا شَرَّ مُلْحَمِ[٢].

ومنه: الناحية القُصْوَى، للمكان البعيد[٣]، قال ابن فارس: "القاف والصاد والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدل على بُعْدٍ وإبعاد، من ذلك: القَصَا: البُعْدُ، وهو بالمكان الأقصى والناحية القُصْوَى"[٤]، وممن قال بأَنَّ أصلها الواو العبدي، وهذا يفهم من قول العكبري في نصه السابق: "وقد ذكره العبدي على القول الصحيح"[٥].

الثاني: أصلها الياء، وهذا قول عبد القاهر، حيث قال: "القصا: ما حول العسكر، ظاهره أن يكون لامه ياء من قَصَيْتُ؛ لأن الأصل فيه القطعُ والفصلُ

---

(١) انظر: المقصور والممدود للفراء ص٦٣، وللقالي ص٧٥، والاشتقاق لابن دريد١/ ١٩، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص٦٣، وكتاب الأفعال للسرقسطي٢/ ٩٥، والمشوف المُعْلَمُ للعكبري٢/ ٦٤٢.

(٢) من الطويل لجرير في: الديوان ٤١٣ دار صادر، والأغاني٨/ ٢٤٢، وغير منسوب في: الأفعال للسرقسطي٢/ ٩٥.

(٣) انظر: الاشتقاق لابن دريد١/ ١٩، ومعجم مقاييس اللغة٥/ ٩٤، وأساس البلاغة٢/ ٨٤.

(٤) معجم مقاييس اللغة٥/ ٩٤.

(٥) شرح التكملة١/ ٤١٢.

بلا شبهة، وكذلك يقال: انقضى اليوم إذا مضى وانقطع، وما حول العسكر هو من أحد الجوانب التي ينقطع عندها وينتهي"[١].

موقف العكبري:

ذكر أن (القصا) ما حول العسكر، وذكر في ألفها وجهين، الأول: أنه منقلب عن واو، ودليله على ذلك قولهم: ناقة قصواء، وذكر أن هذا قول العبدي، الثاني: أنها منقلبة عن ياء، وبين أن هذا قول عبد القاهر، وردَّه بأنه غير معروف في اللغة[٢].

ويفهم من كلامه أنه يرى أنَّ أصلها الواو، وأنه اختار قول العبدي وهذا ـ أيضا ـ مفهوم من قوله: "وقد ذكره العبدي على الوجه الصحيح"[٣]. وهذا ما يترجح لدي، وهو ما اتفقت عليه مصادر اللغة، وما استدل به عبد القاهر من قولهم (قَصَّيْتُ) بمعنى قطعت، على أن أصلها الياء، يمكن رده بقول ابن يعيش: "حكاه ابن السكيت في (قصَّصْتُ)، أبدلوا من الصاد الثالثة ياء لثقل التضعيف، ويجوز أن يكون المراد: تَقَصَّيْتُ أظفاري، أي: أتيت على أقاصيها؛ لأن المأخوذ أطرافها، وطرف كل شيء أقصاه"[٤]. والله أعلم.

---

(١) المقتصد في شرح التكملة١/ ٥٣٩.

(٢) انظر: شرح التكملة١/ ٤١٢.

(٣) السابق نفسه.

(٤) شرح المفصل١٠/ ٢٤.

٧ـ أصل ألف (خَسَا وزَكَا)

قال العكبري: "وأمَّا (خَسَا وزَكَا) فـ (خَسَا) الفردُ، وقال العبدي: أصله الهمزة من قولك: خَسَأْتُ الكلبَ، إذا أبعدته ...، وأمَّا (الزَّكَا) فهو الزَّوْجُ، وفي ألفه وجهان، أحدهما: الواو، من قولهم: زَكَا الزرعُ يَزْكُو، إذا كثُر، والزَّوجُ أكثرُ من الفرد، والثاني: هي همزةٌ، من قولهم: رجلٌ زُكْأَةٌ، أي: عاجل النقد، وزَكَأْتُهُ مائة: نَقَدْتُهُ إيَّاهَا، ثم أُبْدِلَتْ ألفًا، قال العبدي: وأصله عندي فعل ماض سُمِّي به وجُرِّدَ عن الضمير"(١).

الدراسة:

من الأسماء المقصورة السماعية التي ذكرها أبو علي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (خَسَا، وزَكَا)(٢)، أمَّا (خَسَا) فهو الفرد، وأما (زَكَا) فهو الزَّوْجُ، وقد وردا بهذين المعنيين في قول الشاعر:

كَانُوا خَسَا أو زَكَا مِنْ دُونِ أَرْبَعَةٍ ∴ لم يَخْلَقُوا وجُدُودُ النَّاسِ تَعْتَلِجُ(٣).

وقول الشاعر:

لِأَدْنَى خَسَا أو زَكَا مِنْ سِنِيكَ ∴ إلى أَرْبَعٍ فَبَقَوْكَ انتظَارَا(٤).

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٤١٤.

(٢) انظر: التكملة ص٧٨.

(٣) من البسيط نُسب للدُّبَيْرِيَّة في: لسان العرب١٤/ ٢٢٧ (زكا)، وتاج العروس٣٧/ ٥٤٦ (خ. س. و)، وغير منسوب في: المقصور والممدود للفراء ص٦٨، والزاهر٢/ ١٨٧، والمقصور والممدود لأبي علي القالي ص٥١.

(٤) من المتقارب للكميت في: الديوان ص١٥٢، وتهذيب اللغة١٠/ ٣٢١، والمخصص٤/ ٢٨٤، والمقصور والممدود للقالي ص٥٢، والخزانة١/ ١٧٢، وغير منسوب في: الزاهر٢/ ١٨٧.

وغير ذلك، وقد اتفق اللغويون على أنَّ ألف (خَسَا) أصلُه الهمزة، قال الفراء: "وأصلُ (خَسَا) الهمز"(١)، وبمثل ذلك قال: ابن السكيت، والقالي، وابن ولاد(٢)، وبقولهم قال العبدي فيما حكاه عنه العكبري(٣)، ولم يخالف في ذلك إلا ابن مالك حيث ذهب إلى أن ألفه مجهولة الأصل(٤)، وردَّ ذلك أبو حيان، حيث ذهب إلى أن أصلها الهمز وليست مجهولة الأصل، فقال: "وفي المخصص: (خسا) فرد، و(زكا) زوجٌ، ويجوز: (زكًا، وخسًا) منونين، وتكتب بالألف لأنها من (خَسَأ) مهموز، فعلى هذا تكون الألف فيه ليست مجهولة الأصل"(٥).

وأمَّا (زَكَا) فقد حكى العكبري في ألفه وجهين، أحدهما: أن أصلها الواو؛ من قولهم: (زكا الزرع يزكو) إذا كثر(٦)، والثاني: أن أصلها الهمز من قولهم:

---

(١) المقصور والممدود ص٦٨.

(٢) انظر على الترتيب: المقصور والممدود لابن السكيت ص١١٣، وللقالي ص٥٢، ولابن ولاد ص٤٢.

(٣) انظر: شرح التكملة١/ ٤١٤

(٤) انظر: شرح التسهيل١/ ٩١.

(٥) التذييل والتكميل٢/ ١٩، ٢٠.

(٦) انظر: شرح التكملة١/ ٤١٤، وراجع: المقصور والممدود للفراء ص٦٨، ولابن السكيت ص١١٣، ولابن ولاد ص٤٢، وتهذيب اللغة١٠/ ٣٢١، واللسان١٤/ ٣٥٨ (زكا).

(رَجُلٌ زُكْـأَةٌ) أي: عَاجِلُ النَّقْدِ، و(زَكَأْتُهُ مائة) أي: نقدته إياها، ثم أبدلت ألفا(١).

وذهب العبدي ـ فيما حكى عنه العكبري ـ إلى أن أصله فعل ماض، ثم سُمِّي به وجُرِّدَ عن الضمير(٢)، وهو بذلك موافق لما قاله أحمد بن عبيد(٣)، قال القالي: "وقال أحمد بن عبيد: (خَسَا وزَكَا) لا ينونان ولا تدخلهما الألف واللام لأنهما على مذهب (فَعَلَ) مثل: ذهب، وضرب، ورمى، وعفا"(٤).

موقف العكبري: حكى العكبري أن من الأسماء المقصورة (خسا، وزكا) وبيَّن معنيهما، ثم حكى قول العبدي إن أصل ألف (خسا) الهمزة، ثم حكى في ألف (زكا) وجهين، أنها من الواو، أو أن أصلها الهمزة ثم أبدلت ألفا، وذكر قول العبدي إنها في الأصل فعل ماض ثم سمي به.

وقد اتفقت كلمة اللغويين ووافقهم العبدي على أن أصل ألف (خسا) الهمزة، أما (زكا) فيترجح لدي أن أصله الواو؛ لاتفاق كلمة اللغويين على

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٤١٤، وراجع: تهذيب اللغة١٠/ ٣٢٢ (زكأ)، ومقاييس اللغة٣/ ١٨ (زكى)، والصحاح١/ ٥٤ (زكأ)، واللسان٣/ ١٨٥٠.

(٢) انظر: شرح التكملة١/ ٤١٤.

(٣) أحمد بن عُبيد بن ناصح بن بَلَنْجَر أبو جعفر، النحوي الكوفي، يعرفُ بأبي عصيدة، حدَّث عن الأصمعي، والواقدي، كان من أئمة العربية، صنف: عيون الأخبار والأشعار، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، توفي سنة٢٧٨.

انظر ترجمته في: إنباه الرواة١/ ١٢٠، وبغية الوعاة١/ ٣٣٣.

(٤) انظر: المقصور والممدود ص٥٢، والحكاية عنه في: لحن العوام للزبيدي ص١٩٧.

ذلك، أما القول بأن أصلها الهمزة ثم خففت فيمكن رده بأن المهموز مادة أخرى، والله أعلم.

٨ـ (خَسًا ، وزَكًا) بين الصرف وعدمه

قال العكبري بعد أن حكى القولين في ألف (زَكَا): "قال العبدي: وأصله عندي فعلٌ ماضٍ سُمِّي به وجُرِّدَ عن ضميره، وما هذا سبيلُه لا ينصرف عند عيسى بن عمر، وينصرف عند سيبويه، إلا أنهم لم يصرفوه هنا لتوهمهم فيه التأنيث، إذ هو بمعنى القِمَار والمقَامَرَةِ، والقَمَرَةُ مؤنث. وفي هذا عندي نظر"(١).

الدراسة:

أشار العبدي ـ رحمه الله ـ في النصِّ السابق الذي نقله عنه العكبري إلى أنَّ الاسم المقصور (زَكَا) أصله فعلٌ ماض سُمِّيَ به وجُرِّدَ عن ضميره، وما هذا سبيلُهُ حَكَى فيه مذهبين:

الأول: وهو مذهب عيسى بن عمر منعُ صرفه، فالعلم المنقول من الفعلية إلى العلمية يُمنعُ من الصرف وإن كان الوزنُ لا يغلُبُ في الفعل(٢)، وحجته إنشادهم قول الشاعر:

---

(١) شرح التكملة١/ ٤١٥.

(٢) انظر: الكتاب٣/ ٢٠٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٢٠، وشرح الكتاب للسيرافي٣/ ٤٧٠، والنكت٢/ ٤٤١، وشرح الكتاب لابن خروف ص٢٩٧، وشرح الكافية للرضي١/ ١٦٧.

أَنَا ابنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا ∴ مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[١].

فلم يصرفوا (جَلَا) وقد سُمِّي به أباه؛ لأنه فعلٌ ماضٍ[٢]، قال ابن خروف[٣]: "وعيسى بن عمر لا يصرفُ فعلًا ماضيًا فارغًا من فاعله أَشْبَهَ الأسماء أو لم يُشْبِهْهَا، وعليه حمَل قولَه: (أنا ابنُ جَلَا)".

واحتجَّ أبو علي لعيسى بن عمر من جهة القياس[٤]، بأنَّ كونه فِعْلاً ثِقَلٌ ثانٍ، كما أنَّ التأنيث كذلك، وكما أنه لو سُمِّيَ بمؤنثٍ زائدٍ على الثلاثة مذكر لم ينصرف، فكذا ما كان في الأصل فعلاً، ويقوي ذلك تركُهُم (يزيد) لمَّا نقلوه وسموا به فعلا على ما كان عليه من حال الفعلية، ولم يوجب التسمية خروجه عن الإعلال، لثبات ذلك فيه قبل النقل، فلذا لا يوجب نقله إلى الاسمية إزالة ما كان فيه من النقل، وكونه ثانيا، فإذا انضم إليه التعريف لم ينصرف، ويدلك على ذلك ما حكاه أبو الحسن من قول بعضهم (يعفر) فضمَّ ولم يصرف، فكما أن هذا اعتبر كونه فعلا، كذلك عيسى بن عمر.

---

(١) من الوافر لسحيم بن وثيل اليربوعي في: الكتاب٣/ ٢٠٧، وشرحه للسيرافي٣/ ٤٧٠، والنكت٢/ ٤٤٢، وتحصيل عين الذهب ص٤٥٢، وشرح الكتاب لابن خروف ص٢٩٧، وغير منسوب في: مجالس ثعلب١/ ١٧٦، وما لا ينصرف ص٢٠.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي٣/ ٤٧٠، والنكت٢/ ٤٤٢، وتوجيه اللمع ص٤١٠.

(٣) شرح الكتاب ص٢٩٧، وراجع: شرح الجمل له٢/ ٩٢١، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٤٦٧.

(٤) انظر احتجاج أبي علي لعيسى بن عمر في: التعليقة على المقرب ص٤٧١.

ونسب أبوحيان والمرادي والأشموني هذا المذهب لعيسى بن عمر، والفراء[١].

هذا وقد علَّل العبدي ـ رحمه الله ـ عدم صرف (خَسَا، وزَكَا) لتوهمهم فيه التأنيث؛ إذ هو بمعنى القِمار والمقامرة، والقمرة مؤنث. أقول: توهم فيه التأنيث لقولهم: (هو يخُاسي، أي: يقامر)[٢].

وقيل سبب منعهما من الصرف: العدل والوصفية بمنزلة (مثنى، وثلاث، ورباع)[٣].

الثـــاني: صرفه وهو مذهب أبي عمرو، ويونس، والخليل، وسيبويه، والجمهور[٤]، واحتج سيبويه بما رواه عن العرب من أنهم يصرفون (كَعْسَبًا)

---

(١) انظر: الارتشاف٢/ ٨٥٧، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢١٣، وشرح الأشموني٢/ ٥٣٢، وفي المقصور والممدود للفراء ص٦٨ ما يؤكد هذه النسبة، حيث قال عن (خسا، وزكا): "ولا يجريان لأنهما معرفة".

(٢) انظر هذا المعنى في: التكملة لأبي علي ص٧٨، والتكملة والذيل والصلة للزبيدي٨/ ١٠١ (خ. س. و)، وتاج العروس ٣٧/ ٥٤٦ (خ. س .و).

(٣) انظر: المقصور والممدود للقالي ص٥٢، وتهذيب اللغة للأزهري١٠/ ٣٢١ (زكا)، واللسان١٤/ ٣٥٨ (زكا).

(٤) انظر: الكتاب٣/ ٢٠٦، وما لا ينصرف ص٢٠، وشرح الكتاب للسيرافي٣/ ٤٧٠، والنكت٢/ ٤٤١، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٦١، والارتشاف٢/ ٨٥٧، والمساعد٣/ ٤.

مسمَّى به، قال سيبويه: "سمعناهم يصرفون الرجل يُسَمَّى (كَعْسَبًا)، وإنما هو فَعَلَ من الْكَعْسَبَة"(١).

وما احتجَّ به عيسى بن عمر من قوله (أنا ابنُ جلا) يمكن تخريجه بما يأتي:

أولا: أن يكون سُمِّيَ بالفعل وفيه ضمير فاعل، فيكون جملة، والجملُ تُحكى إذا سُمِّيَ بها(٢)، قال سيبويه: "ولا نُراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية، كما قال:

بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وتَحْلُبُ(٣)

كأنه قال: أنا ابنُ الذي يقال له (جلا)"(٤). وقال أبو علي: "ردَّ سيبويه بأنَّ (جلا) إنما لم ينون لأنَّ فيه ضمير فاعل، فهو جملة محكية لا تُصْرَفُ، ولو سمَّيْتَ بـ (ضَرَبَ) وفيه ضمير فاعل لم تصرف؛ لأنَّه جملة يجب أن تُحكى،

---

(١) الكتاب٣/ ٢٠٦، ولا يقصد بـ (فَعَلَ) الوزن الصرفي، وإلا فوزنه (فَعْلَلَ)، وإنما يقصد أنه منقول من الفعلية. هامش الكتاب ٣/ ٢٠٦.

(٢) انظر: الكامل للمبرد٢/ ٤٩٧، وشرح الكتاب للسيرافي٣/ ٤٧٠، وما لا ينصرف ص٢٠، وشرح الكتاب لابن خروف ص٢٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٦١، والمقرب١/ ٢٨٢.

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره:

كَذَبْتُم وبيتِ الله لا تَنْكِحُونَهَا

غير منسوب في: المقتضب٤/ ٩، والكامل٢/ ٤٩٧، وما لا ينصرف ص٢٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/ ٤٧٠.

(٤) الكتاب٣/ ٢٠٧.

ففي (جلا) ضميرٌ إلا أنَّ الضمير لا يظهر في فعل الواحد"[١]. وهذا الوجه اختاره ابن خروف، وابن عصفور[٢].

الثاني: أن يكون جملة غير مُسَمًّى بها في موضع الصفة لموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابنُ رجلٍ جلا[٣]، وهذا الوجه ضعَّفه الرضي؛ لأنَّ الموصوف بالجمل لا يُقَدَّرُ إلا بشرطٍ، وأمَّا بغير ذلك فقليلٌ نادرٌ[٤].

الثالث: أن يكون أراد: أنا ابنُ ذي جلا، فيكون (جلا) اسما لا فعلا، و(الجلا): انحسارُ الشعر عن مقدَّم الرأس، وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب[٥].

موقف العكبري: ذكر ـ رحمه الله ـ معنى الكلمتين، ثم حكى قول العبدي فيهما، وذكر علة منعهما من الصرف عنده وهو توهمهم فيه التأنيث، وردَّ عليه تعليله بقوله (وفي هذا عندي نظر)، ولم يبين وجه النظر.

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه٣/ ٢٥.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف٢/ ٩٢١، وشرحها لابن عصفور ٢/ ٢٠٧.

(٣) انظر: توجيه اللمع ص٤١١، وشرح المفصل١/ ٦١، وأمالي ابن الحاجب١/ ٤٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢٠٦، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٤٦٧، وتوضيح المقاصد٤/ ١٢١٣.

(٤) انظر: شرح الكافية١/ ١٦٧، والشرط الذي عناه الرضي هو: أن يكون الموصوف بعض اسم قبله مجرور بـ (مِنْ) أو (في) كقوله تعالى﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ ... انظر: شرح الكافية٢/ ٣٢٥، والخزانة١/ ٢٥٧.

(٥) انظر: أمالي ابن الحاجب١/ ٤٥٦، وراجع: الخزانة١/ ٢٥٨.

والراجح لدي في ذلك هو مذهب أبي عمرو، ويونس، والخليل، وسيبويه، والجمهور؛ لسماع صرف مثله فيما رواه سيبويه عن العرب، وما احتج به عيسى بن عمر - رحمه الله - حمل على ثلاثة أوجه - كما مرَّ بنا في مناقشة المسألة -، وما ذكره العبدي - رحمه الله - من توهمهم فيه التأنيث، فيه نظرٌ كما ذكر ذلك العكبري - رحمه الله - وإن لم يبين وجه النظر، والله أعلم.

٩- أصل ألف (لطا)

قال العكبري: "وأمَّا (اللّطَا) فَذَكَرَ له معنيين، أحدهما: الجبهة، والثاني: الثِّقَل، وفي ألفه على المعنيين وجهان، أحدهما: هو من الواو، قال العبدي: لأنَّ ما قرُب من معناه يتألَّفُ من لام وطاءٍ وواوٍ، وإن تقدَّم بعضُها على بعض، ومنه: لاط الحوضَ يلوطه، إذا طيَّن شقوقه وألصق بعضَها ببعضٍ، ومنه: التاط بقلبي، وكذلك الجبهةُ تلصَقُ بالأرض عند السجود ونحوه، والثَّقيل يلصقُ بما يقاربه ... والوجه الثاني: هي من الياء؛ لقربه من قولك: طليتُ الشيء بالشيء، إذا ألصقته به، وهذا أولى؛ لأنَّ الياء في موضع اللام هنا، والمعنى أشبهُ شيءٍ به"[(١)].

الدراسة:

من الأسماء المقصورة السماعية التي ذكرها أبو علي[(٢)] (اللَّطا)، وهي جمع (لطاة)، وذكر لها المعنيين اللذين أوردهما العكبري في نصه السابق، وهما:

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٤١٥.

(٢) انظر: التكملة ص٧٨.

الثِّقَل[١]، يقال: ألقى عليَّ لطاتِه[٢]، والمعنى الآخر: الجبهة[٣]، قالوا في المثل: (ما يعرفُ قطاتَه من لطاتِه)[٤].

وذكر العكبري في نصه السابق أن في ألفها وجهين، الأول: أن أصلها الواو، وعلى هذا الأصل قال العبدي: (لأنَّ ما قَرُبَ من معناه يتألف من لامٍ وطاءٍ وواوٍ، وإن تقدَّم بعضها على بعض) ثم ذكر العبدي تأكيدا لكلامه أنه يقال: لاط الحوض يلوطه، إذا طيَّن شقوقه وألصق بعضها ببعض[٥]، ومنه: التاط بقلبي[٦]، ثم قال: (وكذلك الجبهة تُلصَقُ بالأرض عند السجود ونحوه)، ثم استدلَّ على أنَّ الواو في غير موضع اللام بما قاله أبو علي في أصل كلمة

---

(١) انظر هذا المعنى في: المنقوص والممدود للفراء ص٢٢٠، وللقالي ص٧٧، والمحيط في اللغة٩/ ٢١٦، والمخصص٥/ ١٢، والتكملة والذيل والصلة للزبيدي٨/ ٣٢٣،(ل ـ ط ـ ى).

(٢) انظر: النوادر لأبي زيد ص٣٣٤.

(٣) انظر هذا المعنى في: المقصور والممدود للقالي ص٧٧، والصحاح٦/ ٢٤٨٢ (لطى)، والمحيط في اللغة٩/ ٢١٦.

(٤) المثل في: مجمع الأمثال للميداني٢/ ٣٠٢. وفُسِّرَ (القطاةُ) بما بين الوِرْكَيْن، وحُكِي عن ثعلب أن معناه: لا يعرف أعلاه من أسفله، من حُمْقِه. انظر: المقصور والممدود للقالي ص٧٧، والتكملة ص٧٨، والتكملة والذيل والصلة٨/ ٣٢٣.

(٥) انظر هذا الاشتقاق وهذ المعنى في: المحكم٩/ ٢٣٧.

(٦) في المحكم٩/ ٢٣٧ (لَ ـ ط ـ ى) : "لاط حُبَّه بقلبي يلوط لوطاً: لزق".

(الأثفية)[١] فقال: (وهذا كما قال أبو علي في (الأُثْفِيَة): لامُها واو؛ لأنهم قالوا في تصريف ما هو من معناها: وَثَفَهُ يَثِفُهُ، وثَفَاهُ يَثْفُوهُ)[٢]، قال العكبري معلقا على كلام العبدي: "فقد رأيت كيف استدل على الواو بكونها في غير موضع اللام"[٣].

الوجه الثاني: أن أصلها الياء، قال العكبري: "لقربه من قولك: طليتُ الشيء بالشيء إذا ألصقته به"[٤]، واختار العكبري هذا الوجه فقال: "وهذا أولى؛ لأنَّ الياء في موضع اللام هنا، والمعنى أشبه شيء به"[٥].

ومما يؤكد هذا المعنى الذي اختاره العكبري ما جاء في التكملة والذيل والصلة: "ولَطِي كـ: رَضِيَ: لَزق بالأرض"[٦]، وفي تاج العروس: "لَطَى كـ: سَعَى، لَطَى يَلْطَى: إذا لزق بالأرض فلم يكد يبرح، ولَطِيَ كـ: رَضِيَ: أثقلني، ويكون ذلك إذا حمَّله ما لا يُطيقُ"[٧].

---

(١) انظر: المسائل البغداديات ص٥١٤، والمنصف٢/ ١٨٥ وما بعدها، والخصائص١/ ١١.

(٢) انظر: شرح التكملة١/ ٤١٥.

(٣) السابق نفسه.

(٤) السابق نفسه.

(٥) السابق نفسه.

(٦) التكملة والذيل والصلة٨/ ٣٢٣ (ل ـ ط ـ ى).

(٧) تاج العروس٣٩/ ٤٥٧ (ل ـ ط ـ ى).

موقف العكبري:

حكى عن الفارسي المعنيين اللذين ذكرهما لكلمة (لطا)، ثم ذكر أن في ألفها وجهين، الأول أنه من الواو، وحكى قول العبدي واستدلاله على ذلك بما قاله أبو علي في (الأثفية) وأن لامها واو، مستعينا بتقليب أصول المثال، قال ابن جني عن أبي علي: "وشاهدته غير مرة إذا أشكل عليه الحرف: الفاء، أو العين، أو اللام، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه"(١).

الثاني: أن أصله الياء، واختاره العكبري وجعله هو الأول؛ لأن الياء في موضع اللام، والمعنى أشبه شيء به، ومما يقوي قول العكبري - وهو ما أرجحه - ما ذكرته عن المحكم والتاج، والله أعلم.

١٠- أصل همزة (البراء)

قال العكبري :"وأمَّا (البراءُ) فهمزتُهُ أصلٌ؛ لأنه يستعمل بمعنى البري من الشيء، تقول: نحن برآء، وكذلك (البراء) آخر الشهر؛ لأنَّ القمر يتبرأ من الشمس فيه، أو لأنَّ كل واحد من الشهرين يتخلص من الآخر، وقال العبدي: ويجوز أن يكون من الياء؛ لقولهم: تبرَّيْتُ لمعروفه، أي: تعرضت له، وهذا بعيدٌ من المعنيين ..."(٢).

---

(١) الخصائص١/ ١٢.

(٢) انظر: شرح التكملة١/ ٤٢٧.

الدراسة:

الكلام هنا عن همزة (البراء) هل هي أصليةٌ أو منقلبة عن أصل؟ قولان ذكرهما العكبري:

الأول: وهو ما اتفقت عليه مصادر اللغة، أن الهمزة أصلية لأنه من قولهم: برئتُ من الشيء أبرأُ، أي: تبرَّأْتُ[١]، ومنه: (البراء) وهو آخر الشهر، سُمِّي بذلك لأن القمر يتبرَّأُ من الشمس فيه، أو لأن كل واحد من الشهرين يتخلص من الآخر[٢]، وقيل: هو أول الشهر[٣]، قال الراجز:

يا عَيْنُ بَكِّي نَافِذًا وعَبْسَا ... يومًا إذَا كَانَ الْبَرَاءُ نَحْسَا[٤].

---

(١) انظر: المقصور والممدود لابن السكيت ص٨٩، والاشتقاق لابن دريد ص٤٦٣، والتكملة ص٨٢، ومعجم مقاييس اللغة١/ ٢٣٦، وتحفة المودود لابن مالك ص٢٤٨، مطبوع ضمن كتاب الإعلام بتثليث الكلام.

(٢) انظر في هذا: الاشتقاق لابن دريد ص٤٦٣، وتهذيب اللغة١٥/ ٢٧٢ (برأ)، والتكملة ص٨٢، والصحاح١/ ٣٦ (برأ)، والمخصص٤/ ٤٤٢.

(٣) انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ص٢٢، والأيام والليالي والشهور للفراء ص٥٤، والمقصور والممدود لابن ولاد ص١٦، والمخصص٤/ ٤٤٢، وتاج العروس ١/ ١٤٧ (برأ).

(٤) لم أقف على قائله، وانظره في: الأزمنة لقطرب ص٢٢، والاشتقاق لابن دريد ص٤٦٣، والمقصور والممدود لابن ولاد ص١٦، ومعجم مقاييس اللغة١/ ٢٣٥، والمخصص٤/ ٤٤٢، والمحكم١٠/ ٢٨٧ (برأ).

الثاني: أن الهمزة منقلبة عن ياء، وهو قول العبدي ـ فيما حكاه عنه العكبري ـ، فقال: "وقال العبدي: ويجوز أن يكون من الياء؛ لقولهم: تبرَّيْتُ لمعروفه، أي: تعرَّضْتُ له ... ويجوز أن يكون من (البرى) وهو التراب"[1].

وعلى المعنى الأول جاء قول الشاعر:

وَأَهْلَةِ وُدٍّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وُدَّهُمْ ∴ فَأَبْلَيْتُهُمْ في الحَمْدِ جَهْدِي ونَائِلِي[2].

موقف العكبري:

ردَّ العكبري قول العبدي وحكم عليه بالبعد، فقول العبدي: "يجوز أن يكون من الياء لقولهم: تبرَّيْتُ لمعروفه، أي: تعرضت له"، قال العكبري: "وهذا بعيد من المعنيين[3]، فإنَّ قولهم: (نحن برآء) ليس معناه متعرضون؛ لأنَّ المتعرض بالشيء يقصد حصوله، وقولهم: (براءُ من كذا) ضد هذا المعنى، وقول العبدي: "ويجوز أن يكون من البرى وهو التراب"، قال العكبري: "وهذا أبعدُ من الأول"[4].

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٤٢٧، ٤٢٨، والمعنى الأول في: إصلاح المنطق ص١٥٤، وتهذيب اللغة١٥/ ٢٦٨ (برأ)، والأول والثاني في: معجم مقاييس اللغة١/ ٢٣٥، والمحيط في اللغة١٠/ ٢٧٣ (برى)، والقاموس المحيط ١٢٦٢ (برى).

(٢) من الطويل لأبي الطَّمْحَان القَيْني في: الخزانة٨/ ٩٢، وغير منسوب في: إصلاح المنطق ص١٥٤، والمحتسب١/ ٢١٦، وشرح المفصل٥/ ٣٢، والبحر المحيط٤/ ١٣، والدر المصون٤/ ٤٠٨، والمقاصد الشافية٦/ ٤٨٢.

(٣) يعني بالمعنيين: المعنيين اللذين ذكرهما لكلمة (البراء) وهما: البريء من الشيء، وآخر الشهر.

(٤) انظر: شرح التكملة١/ ٤٢٧، ٤٢٨.

وبناء على ماسبق يترجح لدي أن همزته أصلية، وهو ما اتفقت عليه مصادر اللغة، وما ذكره العبدي مخالف لما اتفق عليه اللغويون، ولا يحكم بالإبدال إلا إذا اتفق الكلمتان في المعنى، وما دام المعنى قد اختلف بناء على ما ذكره العبدي فهما مادتان مختلفتان (برأ) و (برى).... والله أعلم.

١١ـ أصل ألف (المِشَى)

قال العكبري: "وأمَّا (المِشَى) بالقصر، فهو نَبْتٌ ... ولَامُهُ يَاءٌ؛ لأنَّ النبت ينمى، فهو في معنى (المِشَاء) الممدود، قال العبدي: ويجوز أن تكون لامُهُ واوًا من قولهم: شَرِبْتُ مَشْوًا، وهو الدواء الذي يُسَهِّلُ، وذلك يُوجِبُ الحركةَ والاتساع كالنبت"(١).

الدراسة:

من الأسماء المقصورة المختلف في ألفها (المِشَى)، وهو نَبْتٌ يشبه الجزر(٢)، وقد اختلف في ألفه على قولين ـ كما ذكر العكبري في نصه السابق ـ، القول الأول: إن أصلها الياء، وهذا قال به العكبري، ودليله: أنه في معنى (المِشَاء) بالمد، قال: "وأمَّا (المِشَاءُ) بالمدِّ فهو النماء والزيادة، ولامُه ياء، من: مَشَى يَمْشِي؛ لأنَّ الماشي تزيد حركته وتكثُر أمكنتُه، وأمشى القومُ: إذا كثُرت ماشيتُهم"(٣).

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٤٣٥، ٤٣٦.

(٢) انظر: المقصور والممدود للقالي ص١١٦، والمحيط في اللغة٧/ ٤٠٠ (مَشَى)، وتاج العروس٣٩/ ٥٣٧ (مَشَوَ).

(٣) شرح التكملة١/ ٤٥٣.

فربط العكبري ـ رحمه الله ـ بين المِشَاء ـ بالمد ـ والمِشَى ـ مقصورا ـ بأن لامهما ياء، وقاس الثانية على الأولى لما فيها من معنى الحركة والنمو.

القول الثاني: وهو قول العبدي ـ كما حكاه عنه العكبري ـ، إن أصل الألف الوا من قولهم: شربت مَشْوًا، وهو الدواء الذي يُسَهِّل(١)، قال الراجز:

شَرِبْتُ مَشْوًا طَعْمُهُ كَالشَّرْي(٢)

وربط العبدي ـ رحمه الله ـ بين (المِشَى) بمعنى النبات لما فيه من نمو وحركة، وبين (المشْو) وهو الدواء الذي يسهل، بجامع الحركة والاتساع فيهما، قال الزبيدي: "الدواء الذي يُسْهِلُ يحمل شاربه على المشي والتردد إلى الخلاء ... وقال أبو زيد: شربت مَشِيًّا فمشَيْتُ منه مَشْيًا كثيرا"(٣).

موقف العكبري:

ذكر رحمه الله أن (المشى) بالقصر نبت، وذكر في ألفه قولين، الأول أن أصلها الياء، وهذا ما قال به، والثاني أن أصلها الوا وهو قول العبدي، ولم يعلق عليه.

---

(١) انظر هذا المعنى في: الجمهرة٣/ ٧٢ (ش ـ م ـ و)، والصحاح٦/ ٢٤٩٣ (مشا)، والمشوفُ المعلَم٢/ ٧٢٤.

(٢) لم أقف على قائله، وانظره في: الجمهرة٣/ ٧٢ (ش ـ م ـ و)، وكتاب الأفعال للسرقسطي٤/ ١٧٠، والمحكم٨/ ١٣١ (مشو)، واللسان١٥/ ٢٨٣ (مشى)، وتاج العروس٣٩/ ٥٣٦ (م ـ ش ـ و)، والشَّرْي: ورق الحنظل.

(٣) انظر: تاج العروس٣٩/ ٥٣٦(م ـ ش ـ و)، ولم أقف على قول أبي زيد في النوادر، وراجع: النهاية لابن الأثير٤/ ٣٣٥.

وأرى أن قول العكبري مقبول، ويمكن ترجيحه بما قاله ابن سيده :"والواو عندي في (المشو) معاقبةٌ، فبابه الياء"(١)، وفي الفصيح: "وشربتُ مَشُوًّا، ومَشِيًّا"(٢)، قال ابن درستويه: "والمَشُوُّ على بناء (فعول) ... وأصل (المشُوّ): مَشُوي بالياء، ولكن الياء قلبت إلى الواو، من أجل الضمة والواو اللتين قبلها، ثم أذغما"(٣). والله أعلم.

١٢- أصل همزة (العراء) وأصل ألف (العرى)

قال العكبري: "وأمَّا (العَرَاءُ) الممدود فهو المتسع من الأرض، ولامه ياء؛ لأنه من العُري، إذا كان خاليا عن بناء أو بيت، و(العَرَى) المقصور: فناء الدار، وهو من الياء أيضا؛ لأنه خارج عن حدود الدار كخروج المتسع من الأرض عن الأبنية، وقال العبدي: يجوز أن يكون من الواو، وأصله: العَرَوَاء، وهي رعدة الحُمَّى، ... و(العَرَى) المقصور من: عراه يعروه، إذا قصده، فكأنه يحل بفنائه"(٤).

الدراسة:

من الأسماء التي ذكرها أبو علي - رحمه الله - وتدل مقصورة على معنى، وممدودة على معنى آخر: (العَرَاءُ، والعَرَا)، فقال: "والعَرَاءُ: الفضاءُ، من

(١) المحكم٨/ ١٣١ (م ـ ش ـ و).

(٢) الفصيح ص٣٥.

(٣) انظر: تصحيح الفصيح ص٣٨١، ومثله في: شرح الفصيح للزمخشري٢/ ٥٥٣.

(٤) انظر: شرح التكملة١/ ٤٣٧.

قولـه عـزَّ وجـلَّ: ﴿ فَنَبَذۡنَٰهُ بِٱلۡعَرَآءِ ﴾[١] و(العَـرَا) مقـصورٌ مـا قَـرُبَ مـن الدار"[٢]، واختلف في لامهما على وجهين، **الأول**: أن لامهما ياء، قال ابن جني عن (العراء): "لامُ (العراء) ياءٌ؛ لأنه الموضع الذي يعرى من العمارة، فهو من (العُرْي)"[٣]، وبمثل هذا قال عبد القاهر[٤]، والعكبري[٥]، والسمين[٦].

وقال العكبري عن (العرا): "هو من الياء أيضا؛ لأنه خارج عن حدود الدار كخروج المتسع من الأرض عن الأبنية"[٧]، وفي اللسان: "سُمِّيَ (عرا) لأنه عَرِي من الأبنية والخيام"[٨].

الثاني: أنَّ لامهما واو، وهذا قول العبدي، فقال عن (العراء): "يجوز أن يكون من الواو، وأصله: العَرَوَاء، وهي رعدة الحُمَّى، وكأنَّ المتسع من

(١) من الآية (١٤٥) سورة الصافات.

(٢) التكملة ص٨٤، ٨٥.

(٣) انظر قول ابن جني في: المخصص٤/ ١٤٣١.

(٤) انظر: المقتصد في شرح التكملة١/ ٥٤٩.

(٥) انظر: شرح التكملة١/ ٤٣٧.

(٦) انظر: الدر المصون٩/ ٣٣١.

(٧) شرح التكملة١/ ٤٣٧.

(٨) اللسان١٥/ ٤٩ (عرا).

الأرض يُصابُ فيه ذلك لعدم الحاجز من الريح والبرد"[١]، وقال عن (العرا) مقصورا: "والعرا مقصور من: عراه يعروه إذا قصده، فكأنه يحلُّ بفنائه"[٢].

ربط العبدي بين (العراء) وهو المتسع من الأرض، وبين (العُرْواء) وهي رعدة الحُمَّى والجامع بينهما البرودة، فالمحموم يشعر بالبرد بسبب الحمى، والموجود في العراء يجد فيها من بقية البرد؛ لأنه في متسع من الأرض لا واقيا فيها.

موقف العكبري:

ذهب إلى أن لام العراء والعرى ياء، وحكى عن العبدي أنه جوَّز أن تكون لامهما واوًا.

وأرى أن ما قال به ابن جني، وعبد القاهر، والعكبري، والسمين، من أن لام (العراء) ياء هو الراجح، وهذا ما نطقت به معاجم اللغة، أما لام (العرا) مقصورا فيجوز أن تكون واوا كما قال العبدي؛ لأنهم يقولون: (عراه يعروه)، ويقولون في التأنيث: (كُنَّا بعَرْوَتِه)، أي: بساحته[٣]، ويثنى بالواو[٤]. والله أعلم.

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٤٣٧.

(٢) انظر: السابق نفسه.

(٣) انظر: المقصور والممدود للفراء ص٢٢، ولابن السكيت ص٩٢، ولابن ولاد ص٨١، وتاج العروس٣٩/ ٣٣ (عرى).

(٤) انظر: تحفة المودود لابن مالك ص٢٤٩.

١٣ـ توجيه تأكيد المؤنث بالمذكر في قول الشاعر : (أَرِمي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ)

قال العكبري: "وأمَّا قولُ الشاعر:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ .. وَهْيَ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وإِصْبَعُ[1]

فإنه أراد بـ (الفرع): (القَوْس) وهي مؤنثة، وقد جُعل المؤَكِّد مذكَّرًا، وفي ذلك أوجه، أحدهما: أنه حمل ذلك على المعنى تارة وعلى اللفظ أخرى، فـ (أجمع) على المعنى وهو (القضيب) أو (العود)، و(هي) محمولٌ على اللفظ، والثاني: أنَّ (أجمع) توكيدٌ للضمير في (الفرع) وهو مذكر على المعنى، وليس بتأكيد لـ (الفرع)؛ لأن (فرعًا) نكرة، والنكرة لا تؤكَّدُ عندنا[2]، والثالث: أنه توكيدٌ لـ (هي) ووضع المذكر موضع المؤنث تغليبا للمعنى،

---

(١) من الرجز لحميد الأرقط في: إيضاح شواهد الإيضاح١/ ٥٠٢، والمفتاح في شرح شواهد الإيضاح لابن عصفور١/ ٥٤، والمقاصد النحوية٤/ ٢٠١٥، والتصريح٢/ ٢٨٦، وغير منسوب في: الكتاب٤/ ٢٢٦، والمذكر والمؤنث للفراء ص٦٨، والاقتضاب٣/ ٣٤٢، ، والمسائل البغداديات ص٤٥٠، والخصائص٢/ ٣٠٧، وشرح اللمع للأصفهاني ص٥٥٨، والتعليقة على المقرب ص٣٦٨ وغير ذلك، يصف قوسا عربية.

(٢) إشارة إلى مذهب البصريين عدا الأخفش الذين لا يجوزون تأكيد النكرة تأكيدا معنويا مطلقا بألفاظ الإحاطة والشمول، وجوَّز ذلك الأخفش والكوفيون إذا أفاد، ومنعوه إذا لم يفد. انظر: الإنصاف٢/ ٤٥١، واللباب للعكبري١/ ٣٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش٣/ ٤٤، وشرح التسهيل٣/ ٢٩٦، والتذييل١٢/ ٢٠٢، وائتلاف النصرة ص٦١.

ذكر هذا الوجه العبدي، وقال عبد القاهر: لا يجوز فيها إلا توكيد الضمير في (الفرع)"(١).

الدراسة:

الكلام هنا في توجيه قوله (أجمع) وهو مذكَّرٌ، بعد قوله (فرع) وهي مؤنث، حيث أراد بها القوس، وقد أورد العكبري - رحمه الله - ثلاثة أوجه في ذلك، هي:

الأول: أنه حمله على المعنى تارة وعلى اللفظ أخرى، فوجه الكلام أن يقول (جمعاء)، لكنَّه جاء بـ (أجمع) مذكرا حملا على المعنى إذ (القوس) قضيبٌ أو عُودٌ، وجاء بـ (هي) بالتأنيث حملا على اللفظ لأن (القوس) مؤنث(٢)، قال أبو علي: "لا يمتنعُ أنْ يحُملَ على المعنى فيُذَكَّرُ؛ لأنَّ تأنيث القوس ليس بحقيقي، فلا يمتنع أن يحُملَ على المعنى، فيحملُ على العود، أو الفِلْقِ، أو نحو ذلك"(٣).

الوجه الثاني: أنَّ (أجمع) توكيدٌ للضمير في (فرع)، وهذا الوجه ذكره أبو علي فقال: "(أجمع) محمولٌ على ما في (فرع) من الضمير، دون (الفرع) نفسه"(٤)، وذكر عبد القاهر هذا الوجه واختاره فقال: "هو توكيد للضمير في (فرع) على أن يكون محمولا على التذكير، كأنه قال: أرمي عليها وهي قوس فرع، وذكَّر قوسا حملا على المعنى؛ وذاك لأنَّ تأنيثه غير حقيقي، فكأنه قيل:

---

(١) شرح التكملة١/ ٤٤٤، ٤٤٥.

(٢) انظر هذا الوجه في: إيضاح شواهد الإيضاح١/ ٥٠٢، وشرح التكملة١/ ٤٤٤.

(٣) المسائل البغداديات ص٤٥٠.

(٤) السابق نفسه.

وهـو عـود فـرع، فيكـون الـضمير في (فـرع) عائـدا إلى (عـود)، وإذا عـاد إلى المذكر كان مذكرا، فيجانس (أجمع) من جهة التذكير، ومـن جهـة التعريـف أيضا؛ لأن الضمير إذا كان بعد الذكر فهو معرفة"[١]. قال ابن عصفور: "أتى - أي: أبو علي - به شاهدا على تـذكير الـضمير المـستتر في (فـرع) العائـد عـلى ضمير (القوس)، حملا على معنى (قضيب) أو (عـود)، بـدليل أنـه أبـدل منـه (أجمع) المذكر، وهو من قبيل بدل الشيء من الشيء، ولولا أنه ذكَّر الـضمير لقال (جمعاء)"[٢].

وإنما حملوه على أنه توكيد للضمير في (فـرع) ولـم يحملـوه عـلى أن يكـون تأكيدا لـ (فرع) لأن (فرعا) نكرة، والنكرة لا تؤكد عند البصريين[٣]، و(أجمع) لا تكون تأكيدا إلا للمعرفة[٤].

الوجه الثالـث: أن يكـون تأكيـدا للـضمير المنفـصل (هـي)، ووضـع المـذكر موضـع المؤنـث تغليبـا للمعنـى، وهـذا توجيـه العبـدي - رحمه الله - كـما ذكـر

---

(١) المقتصد في شرح التكملة١/ ٥٦٠.

(٢) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح١/ ٥٤.

(٣) انظر: الاقتضاب٣/ ٣٤٢، والمقتصد في شرح التكملـة١/ ٥٦٠، وإيـضاح شـواهد الإيضاح١/ ٥٠٣، وشرح التكملة ١/ ٤٤٤، والمفتاح لابن عصفور١/ ٥٦.

(٤) انظر: المقتصد في شرح التكملة١/ ٥٦٠، والمفتاح لابن عصفور١/ ٥٧.

العكبري[١]. وهو أيضا توجيه ابن النحاس[٢]، والأصفهاني[٣]، وأبي حيان[٤]، كأنه قال: (وهي أجمعُ فرعٌ) وكان ينبغي أن يقول (جميعا)، ولكنه حمله على معنى (العود)، وفصل بالخبر بين المؤكَّد والمؤكِّد اضطرارا[٥]، ومثلُه في تذكير المؤكَّد قول الشاعر:

يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا ∴ إِلَيْكَ وقُرْبَى خَالِدٍ وحَبِيبِ[٦].

فذكَّر المؤنث حملا على المعنى، كأنه قال: بقربى الشخصين كليهما[٧].

وردَّ عبد القاهر هذا الوجه؛ لأجل أنَّ (هي) مؤنث و(أجمع) مذكر[٨].

وفي البيت وجه آخر لم يذكره العكبري، وهو أن يكون (أجمع) بمعنى (جميع، ومجتمع) فيكون نعتا لـ (الفرع)، كما تقول: هذا رجلٌ أكبر، بمعنى

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٤٤٥.

(٢) انظر: التعليقة على المقرب ص٣٦٩.

(٣) انظر: شرح اللمع ص٥٥٨.

(٤) انظر: التذييل والتكميل١٢/ ٢٠١.

(٥) انظر: الاقتضاب٣/ ٣٤٢، والتعليقة على المقرب ص٣٦٩.

(٦) من الطويل غير منسوب في: الزاهر٢/ ٢١١، والمقرب١/ ٢٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٦٥، والتذييل١٢/ ٢٠١.

(٧) انظر: المقرب١/ ٢٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٦٥، والتذييل١٢/ ٢٠١.

(٨) انظر: المقتصد في شرح التكملة١/ ٥٦٠.

كبير[١]، وأشار إلى ذلك ابن مالك، ونسبه للشلوبين، قال ابن مالك: "وقد تُستعملُ (جمعاء) بمعنى (مجتمعة) فلا يقصد بها توكيد ... وأجاز أبو علي الشلوبين استعمال (أجمع) بهذا المعنى، فتأول به قول الراجز:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ ∴ وَهْيَ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وإِصْبَعُ

كأنه قال: وهي فرع مجتمع"[٢]، ولم يرتضِ أبو حيان هذا التوجيه وردَّه، معللا بأنه هروبٌ من أن تؤكَّد النكرة؛ لأن (فرعا) نكرة، ولا يتعين التوكيد لـ (فرع)، ولا تأويل الأستاذ أبي علي، لاحتمال أن يكون تأكيدا للضمير (هي) وإن كان مؤنثا؛ لأنه ذهب به مذهب التذكير[٣].

موقف العكبري: ذكر ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ الأوجه الثلاثة الجائزة في البيت، ومنها الوجه الذي ذكره العبدي، ولم يختر العكبري واحدا منها، لكنه أشار إلى اختيار عبد القاهر.

وأرى أن توجيه العبدي للبيت من أنه توكيد للضمير البارز (هي) توجيه مقبول، على أن يكون وضع المذكر موضع المؤنث تغليبا للمعنى، وهذا ما ذهب إليه ابن النحاس، والأصفهاني، وأبو حيان، أما غيره من التوجيهات فهي توجيهات متكلفة هروبا من توكيد النكرة توكيدا معنويا.

والله أعلم.

---

(١) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح١/ ٥٠٣، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٢٨٠، والمقاصد النحوية٤/ ٢٠١٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/ ٢٩٥.

(٣) انظر: التذييل والتكميل١٢/ ٢٠١.

١٤ـ من الفرق بين جمع القلة والكثرة وتوجيه قولهم: (الأجذاع انكسرن، والجذوع انكسرت)

قال العكبري: "قال أبو علي: قال أبو عثمان: العرب تقولُ: (الأجذاعُ انكسرْنَ) لأدنى العدد، و(الجذوع) ـ للكثير ـ (انكسرت)، قال العبدي، وعبد القاهر جميعا: إنَّ ما قاله المازني من الفرق بين جمع القلة والكثرة في النون والتاء ليس بلازم، بل كلُّ واحد من الجمعين يجوزُ فيه الأمران، وسببُ ذلك أنَّ (الأجذاع، والجذوع) جميعا جماعة في المعنى ..."[1].

الدراسة:

الكلام هنا في توجيه ما حكاه المازني عن العرب من قولهم: (الأجذاعُ انْكَسَرْنِ) و(الجذوعُ انكسرت)، حيثُ جعل ضمير (الأجذاع) ـ وهو جمع قلة ـ ضميرَ الجمع وهو النون، وجعل ضمير (الجذوع) ـ وهو جمعُ الكثرة ـ ضمير الواحدة، وقد حكى العكبري عن العبدي وعبد القاهر أنهما ذهبا إلى أنَّ ما قاله المازني من الفرق بين جمع القلة والكثرة في النون والتاء ليس بلازمٍ، بل كلُّ واحدٍ من الجمعين يجوزُ فيه الأمران، ووجَّها ذلك بأنَّ (الأجذاع) و(الجذوع) ـ جميعا ـ جماعةٌ في المعنى، فالتأنيث على هذا الوجه، والنون فيها دلالةٌ على التأنيث كما أن التاءَ كذلك[2]، وما ذهب إليه العبدي وعبد القاهر من أنَّ ما ذكره المازني من الفرق بين جمع القلة وجمع والكثرة في النون والتاء ليس بلازمٍ أمرٌ صحيحٌ، وبمثله قال ابن الأثير، وابن

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٤٤٦، ٤٤٧.

(٢) انظر: المقتصد في شرح التكملة١/ ٥٦٤، وشرح التكملة١/ ٤٤٧.

مالك، وأبو حيان[١]، وإن كان الأفصحُ ما ذكره المازني، على أنَّ العكس جائزٌ، قال ابن مالك: "يقال: الأجذاع انكسرن، لأن (الأجذاع) جمع قلة، ويقال: الجذوع انكسرت؛ لأن (الجذوع) جمع كثرة، هذا على الأفصح، والعكسُ جائزٌ"[٢]، وقال أبو حيان عما حكاه المازني: "هذا هو الصحيح، وقد يعكسُ قليلا فتقول: الجذوع انكسرن، والأجذاع انكسرت"[٣].

وأمَّا عن الفرق بين اختصاص جمع القلة بالنون، وبين اختصاص جمع الكثرة بالتاء فسبب ذلك عند عبد القاهر - واستحسنه العكبري - : أنَّ جمع الكثرة أقوى وأذهب في الدلالة على الكثرة التي هي جماعة، والتاء هي الموضوعة علامة للتأنيث، وأمَّا جمع القلة فهو لقلَّته يقربُ من التثنية، فهو أخصُّ بالتأنيث، فجعلت علامته اسما دالا على التأنيث وهو النون، وليس بعلامة محضة[٤].

وذكر العكبري ثلاثة أوجه للفرق بين اختصاص كل جمع بعلامته، هي:

الأول: أنَّ جمع القلة يلي التثنية، وكما أنَّ علامة التثنية في الفعل اسم كذلك يجب أن يكون ما قرُب منها، فقولك: (الشجرتان انكسرتا) بمثابة النون في: (الشجرات انكسرت)، فالنون هنا حرف واحد قام مقام شيئين: الفاعل،

---

(١) انظر: البديع في علم العربية١/ ١٠٩، وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٣١، والبحر المحيط٥/ ٤١.

(٢) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص١٣١.

(٣) البحر المحيط٥/ ٤١، ومثله في: الدر المصون٦/ ٤٥.

(٤) انظر: المقتصد١/ ٥٦٤، وشرح التكملة١/ ٤٤٧.

ودليل التأنيث، وخَرَجَ جمع الكثرة فإنه لا يقرب مما هو في حكم التثنية، فكانت علامته مفردة وهي التاء.

الثاني: أن جمع الكثرة له نظير في الآحاد، نحو: (الجذوع) فإنه مثل (القعود)، وجمع القلة الذي هو (أفعال) لا نظير له في الآحاد، فيتمحَّض للجماعة، والنون أدلُّ على ذلك، ولهذا المعنى تقول: (الجذوع انكسرت أطرافها)، ولا تقول: (الأجذاع انكسرن أطرافها).

الثالث: أنَّ (فُعُولا) يدلُّ على الكثرة، والكثرةُ قُوَّةٌ في المكثَّر، وجمعَ القلة يدل على الضعف، والتأنيث أضعفُ، فخُصَّ بما هو أصلٌ في التأنيث وهو النون، فإنها بمنزلة اسم مؤنث في اللفظ مثل: (شجرة، وغرفة)[١].

ووجهه ابن الحاجب، وتبعه الرضي، بأنَّ النون إنما اختصَّت بجمع القلة لأنَّك لو صرَّحت بعدد القلة - أي: من ثلاثة إلى عشرة - لكان مُمَيِّزه جمعا نحو: (ثلاثة أجذاع)، واختصَّ جمع الكثرة بالتاء وجُعل ضميره ضمير الواحدة المستكن في (انكسرت)، لأنك لو صرحت بعدد الكثرة - أي: ما فوق العشرة - لكان مُمَيِّزَه مفردا، نحو: (ثلاثة عشرة جِذْعًا، أو: مائةُ جِذْعٍ، أو: ألفُ جِذْعٍ) فحمل على تقدير وجود ما يكون تمييزا له[٢].

موقف العكبري: حكى رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ حكاية المازني عن العرب من قولهم (الأجذاع انكسرن) لأدنى العدد، وقولهم: (الجذوع انكسرت) للكثير منه، ثم ذكر قول العبدي وعبد القاهر من أن الفرق الذي ذكره المازني - رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ -

---

(١) انظر هذه الوجوه في: شرح التكملة١/ ٤٤٧.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل١/ ٥٦١، وشرح الكافية للرضي٣/ ٣١٣.

ليس بلازم، وذَكَرَ توجيهما لذلك، ثم ذكر توجيها آخر للإمام عبد القاهر، واستحسنه، ثم ذكر من عنده ثلاثة أوجه للفرق بين اختصاص كل جمع بعلامته.

وخلاصة القول: فإن ما ذهب إليه العبدي وعبد القاهر من أن ما حكاه المازني عن العرب من اختصاص جمع القلة بالنون، وجمع الكثرة بالتاء، ليس بلازم ـ كما قالا ـ هو الراجح؛ لأن المنقول عن الأئمة موافق لقولهما، والله أعلم.

١٥ـ تصغير (وراء) و(قُدَّام)

قال العكبري: "فأمَّا (وراء) و(قُدَّام) فيُصَغَّرُ ويُزادُ عليه تاء التأنيث، فيقالُ: (وُرَيِّئَةٌ) و(قُدَيْدِيَمْةٌ) قال الشاعر:

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي ... يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ[1]

وقال آخر:

---

(١) من البسيط لعلقمة الفحل في: الديوان ص٧٠، والرواية فيه:

يَوْمٌ تَجِيءُ بِهِ الجَوْزَاءُ مَسْمُومُ.

وبهذه الرواية في: المفضليات ص٤٠٣، وشرحها للأنباري ص٨١٩، وشرح الأشعار الستة الجاهلية للبطليوسي١/ ٣٨٤، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم١/ ١٥٧، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وانظره برواية العكبري في: المقتضب ٢/ ٢٧٢، والحجة٥/ ١٨٨، والتكملة ص٩٢، وشرح المفصل٥/ ١٢٨، وإيضاح شواهد الإيضاح١/ ٥١٨، والمفتاح في شرح شواهد الإيضاح لابن عصفور١/ ٨٤، والمقاصد الشافية٧/ ٤١٢، و(قُتُودُ الرَّحْل): عيدانُه.

قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ إِنَّنِي ∴ أَرَى غَفَلَاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ[1]

قال العبدي، وأبو علي في التكملة: إنما فعلوا ذلك ليدلوا على أنَّ الأصل في الرباعي المؤنث كُلِّه تاءُ التَّأنيث في التَّصغير، فخرج ذلك شاذًّا منبها على الأصل، كما صحَّت الواو في (القَوَد) و(القُصْوَى)، والقياسُ: (القُصْيَا) كـ (الدُّنْيَا) و(العُلْيَا)..."[2].

الدراسة:

القياس في تصغير المؤنث الذي على ثلاثة أحرف وليست فيه علامة التأنيث أن تلحقه التاء، فنقول في (قِدر، وقَدَم، ودَار): (قُدَيْرَة، وقُدَيْمَة، ودُوَيْرَة)، وإن كان المؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف وصغرته، كان تصغيره بلا علامة نحو: (عَقْرَب، وعُقَاب، وعَنَاق) تقول: (عُقَيْرِب، وعُقَيِّب، وعُنَيِّق)، وذلك لأن الحرف الرابع بمنزلة تاء التأنيث، فَعَاقَبَتْهَا، استثقالا لزيادة الهاء[3]، وشذَّ

---

(١) من الطويل للقطامي في: الديوان ص٤٤، والمقتضب٢/ ٢٧٢، والمذكر والمؤنث للمبرد ص١٠٥، وشرح الجمل لابن خروف٢/ ١٠٢٨، والخزانة٧/ ٨٦، وغير منسوب في: المذكر والمؤنث للفراء ص٩٨، وما لا ينصرف ص٧٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٥٠٩، والحجة٥/ ١٨٨، وشرح المفصل٥/ ١٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٧٩.

(٢) انظر: شرح التكملة١/ ٤٥٦.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة٢/ ٦١٨، والحجة لأبي علي٥/ ١٨٨، والمذكر والمؤنث لابن جني ص٩٨، وشرح اللمع لابن برهان ص٦٦١، والبيان في شرح اللمع ص٦٤٨، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص٨٤ وما بعدها، وشرح الشافية١/ ٢٣٨.

عـن هـذا الأصـل (قُـدَّام) و(وراء) فـصغَّرُوهما عـلى (قُدَيْدِيمَـة) و(وُرَيِّئَـة)، بإلحاق تاء التأنيث بمصغَّرهما، وقد ذكروا لتعليل هذا وجهين:

الوجه الأول: وذكره العكبري ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن أبي علي(١)، والعبدي، وهـو أنهـم فعلوا ذلك للدلالة على أنَّ الأصل في الرباعي المؤنـث كلـه تـاء التأنيـث في التـصغير، وجـاء ذلـك شـاذًّا تنبيهـا عـلى الأصـل المرفـوض، ونظَّـرا ذلـك بتصحيحهم الواو في (القَوَد) و(القُصْوَى) ليُعلمَ أنَّ الأصلَ في (باب) و(دار) هو: (بَوَبَ) و(دَوَرَ) بالحركة(٢)، قال أبو علي: "وأمَّا دخولها على (قُدَيْدِيمَة) و(وُرَيِّئَة) فمن الأشياء التي تشذُّ فترد إلى الأصل المرفوض نحـو: اسـتحوذ، والقُصوى، والقَوَد، ورجلٌ لدوغ، وطعامٌ قضَضٌ"(٣)، وبهذا التعليـل قـال ابـن برهان(٤).

الوجه الثاني: وهو تعليل المبرد حيث ذهب إلى أنَّ الظروف لمَّا كـان بابهـا التذكير، وهاتان الكلمتان مؤنثة، اضطروا إلى تأنيثهما؛ لأنهم لو لـم يلحقوها الهاء لم يكن على تأنيثها دليل، وما ورد من هـذه الظـروف ليست فيـه علامـة التأنيث فهو على التذكير، فتقول في تصغير (خَلْف): (خُلَيْف)(٥)، وبمثل هـذا التعليل قال السيرافي، وزاده إيضاحا بقوله: "إنَّ المؤنث قد يدل فعلهـا عـلى

---

(١) انظر: التكملة ص٩٢، والحجة٥/ ١٨٩.

(٢) انظر: شرح التكملة١/ ٤٥٦، وراجع: إيضاح شواهد الإيضاح١/ ٥١٨.

(٣) الحجة٥/ ١٨٩.

(٤) انظر: شرح اللمع ص٦٦٤.

(٥) انظر: المقتضب٢/ ٢٧١، والمذكر والمؤنث ص١٠٥.

التأنيث وإن لم تصغر ولم تكن فيها علامة التأنيث نحو: (لَسَبَت العقربُ، وطارت العُقَابُ)، والظروف لا يخبر عنها بأفعال تدل على التأنيث، فلو لم يدخلوا عليها الهاء في التأنيث لم يكن على تأنيثها دلالة"(١).

وحكى العكبري مثل تعليل المبرد عن أبي علي في تذكرته(٢)، وعلل به أبو حاتم السجستاني، وابن جني، وابن هشام اللخمي، وأبو البركات الأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور(٣)، وذكره عبد القاهر عن شيخه ابن عبد الوارث(٤)، وقد حكى ابن عصفور هذا التعليل - في كتابه المفتاح في شرح أبيات الإيضاح - عن بعض النحويين، وردَّه بأنه باطل، ووجه الردِّ هو: أنَّه قد يُعلمُ تأنيثها بالضمير العائد عليها، ولا مانع من ذلك، وقد حُكي التذكيرُ في (قُدَّام) واستُدل على ذلك بعودة ضمير المذكر عليه، قال الشاعر:

أَنْتَ امْرُؤٌ قُدَّامَ أَبْيَاتِهِ ∴ مِنْ سُوءِ مَا يَكْسِبُ كَلْبٌ عَقُور

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي٤/ ٣٥، وراجع: شرح الشافية للرضي١/ ٢٤٣.

(٢) انظر: شرح التكملة١/ ٤٥٧.

(٣) انظر على الترتيب: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص٢١١، ولابن جني ص٩٨، والفصول والجمل ص٥٩٥، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش٥/ ١٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٧٩.

(٤) انظر: المقتصد في شرح التكملة١/ ٥٨٣، وشيخه هو: محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث، أبو الحسين الفارسي النحوي، ابن أخت أبي علي الفارسي، أخذ عن خاله علم العربية، توفي سنة٤٢١. انظر ترجمته في: إنباه الرواة٣/ ١١٦، وبغية الوعاة١/ ٩٤.

لا زَائِـلٌ عَنْـــهُ فَإِنْ زَارَهُ ∴ زَوْرٌ أَلَــمُّوْا بِكَ بِئْـسَ المُزُور[١].

قال ابن عصفور: "فكما استُدلَّ على تذكيره بتذكير الضمير، فما المانع - أيضا - أن يُسْتَدَلَّ على التأنيث بتأنيثه؟"[٢].

موقف العكبري: ذكر العكبري - رحمه الله - تعليل أبي علي والعبدي لشذوذ قولهم (قديديمة) و(وريئة) بإلحاق التاء تنبيها على الأصل المرفوض، كما ذكر تعليلا آخر عن أبي علي في تذكرته، ولم يختر أيًّا منهما، ولكل وجه مما ذكر وجاهته، لكن ما علل به المبرد، والفارسي في تذكرته - فيما حكاه عنه العكبري - من أن علة إلحاقهما التاء هو دليل تأنيثهما، تعليل مقبول؛ لقول كثير من النحويين به، وردُّ ابن عصفور له لا يبطله، فما المانع أن يستدل على التأنيث بالتاء كما يستدل عليه بعود الضمير؟ والله أعلم.

١٦- وقوع لفظ (العُقَاب) على المذكر

قال العكبري: "(العُقَابُ) لا تثبتُ فيه علامةُ التأنيث في موضعٍ ما، والمسمَّى بها أنثى عند الجميع، واختلفوا في وقوع هذا اللفظ على المذكر منها، فظاهر قول الأكثرين من النحويين واللغويين أنَّ في هذا الجنس ما هو ذكرٌ، ولكن لا يُصَرَّحُ به، فلا يقال: ثَلَاثُ أَعْقُبٍ ذُكُورٌ، كما يقال: ثَلَاثُ شِيَاهٍ

(١) البيتان من بحر السريع، نسبهما ابن الأنباري في المذكر والمؤنث١/ ٥٠٩ لأحد شعراء هذيل، وهما بلا نسبة في: إيضاح شواهد الإيضاح١/ ٥١٩، واستدل بهما ابن عصفور على تذكير (قُدَّام) بدليل عود الضمير عليه مذكرا في قوله (لا زائل عنه).

(٢) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح١/ ٨٥ وما بعدها.

ذُكُورُ ... وقال عبد القاهر: الذَّكرُ منها (لِقْوَةٌ)، قال: وإنْ صحَّ فهو بمثابة (الجمل، والناقة)، فعلى هذا لا يقال: ثلاثُ أعقُبٍ ذُكُورٌ، كما لا يقال: ثُلاثُ نُوقٍ ذُكُورٌ، وقال العبدي: لا يمتنعُ أنْ يقال: ثَلَاثُ أَعْقُبٍ ذُكُورٌ، وإن لم يَرِدْ به استعمالٌ؛ لأنَّ فيها ما هو ذكرٌ حقيقة ..."[1].

الدراسة:

أوضح العكبري من خلال النَّصِّ السابق أنَّ لفظ (العُقَاب) مؤنَّثٌ، فلا تثبت فيه علامة التأنيث في موضعٍ ما، وهذا ما اتَّفق عليه الجميعُ، نحويون ولغويون، في المذكر والمؤنث للفراء[2]: "(والعُقَابُ) أنثى، تجمعُها (ثلاثُ أَعْقُبٍ)، والكثرةُ (العِقْبَان)، قال الشاعر:

..... كَأَنَّهَا ∴ عُقَابُ تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخِ شَهْلَانِ[3]

وقال الآخر:

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٤٥٧، ٤٥٨.

(٢) المذكر والمؤنث ص٨٠، ومثله في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري١/ ٥٨٨، وراجع: المخصص٥/ ٥٧.

(٣) جزء من بيت من الطويل، ويروى:

كَتَيْسِ الظِّبَاءِ الأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ ∴ عُقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخ.

لامرئ القيس في: الديوان ص٩٢، والجمهرة٢/ ٧٩، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين١/ ٨٢، والتذييل والتكميل٢/ ١١٧، وبرواية الفراء في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري١/ ٥٨٨، والمخصص٥/ ١٣٧، و(شماريخ شهلان): أعالي الجبل المسمى (شهلان)، والشاهد فيه أن لفظ (العقاب) مؤنث بدليل عود الضمير عليه مؤنث في قوله (تدلت).

عُقَابٌ عَقَبْنَاةٌ كَأَنَّ وَظِيفَهَا ∴ وخُرْطُومَهَا الأَعْلَى بِنارٍ مُلَوَّحُ(١)".

وفي تاج العروس: "و(العُقَابُ): طَائِرٌ، وجمع القلة (أَعْقُب)؛ لأنها مؤنثة، و(أَفْعُل) بناء يختص به جمع الإناث، مثل: (عَنَاق وأَعْنُق) و(ذِرَاع وأَذْرُع)"(٢).

وأوضح العكبري ـ أيضا ـ أنهم اختلفوا في وقوع هذا اللفظ على المذكر منها، وذكر ثلاثة أقوال:

الأول: قول الأكثرين من النحويين واللغويين، أنَّ في هذا الجنس ما هو ذكرٌ، ولكن لا يُصَرَّحُ به، فلا يقال: ثَلَاثُ أَعْقُبٍ ذُكُورُ، كما يقال: ثَلَاثُ شِيَاهٍ ذُكُورٌ، ودليلهم: أنه غَلَبَ عندهم هذا اللفظ، وكأنهم لم يثبتوا في هذا الجنس ذكرا، ـ وإن كان القياسُ أن يكون فيه ذكرٌ؛ لأنَّ كلَّ حيوانٍ يُوْلَدُ فله ذكرٌ ـ، فلا يصحُّ أن يُطلق على المذكر لفظ (عُقَاب) لأنه اختصَّ بالمؤنث، قال أبو علي: "ومِمَّا غَلَبَ عليه التَّأنيثُ ولم يُعْرَفْ فيه التَّذْكِيرُ: (العُقَابُ)، يقولون: ثلاثُ أَعْقُبٍ، غَلَبَ عليه التأنيثُ ولم يكن كـ (الضَّبُع)؛ لأن (الضَّبُع)

---

(١) من الطويل لجران العود النميري في: الديوان ص٤، والصحاح١/ ١٨٧، وتاج العروس٣/ ٤١٧ (عقب)، ونسب للطرماح بن حكيم في: تاج العروس٣/ ٤١٧، وليس في ديوانه، وغير منسوب في: معجم مقاييس اللغة٤/ ٨٥، و(عُقَابٌ عَقَبْنَاةٌ): ذاتُ مخالب حداد، وقيل: هي السريعة الخطف المنكرة، و(وظيفها): عَظْمُ سَاقِهَا، و(خرطومها): منسرها، وأراد: أنهما أسودان. و (بنار ملوح): كأنه أحرق بالنار. انظر: معجم مقاييس اللغة٤/ ٨٥، وتاج العروس١/ ١٨٧ (عقب) .

(٢) تاج العروس١/ ١٨٧ (عقب).

ذكرُها (ضِبْعانٌ)، ولم يقولوا: ثلاثُ أعْقُبٍ ذكورٌ، ولا إناث، كما قالوا: حيَّةٌ ذَكَرٌ، وله ثَلاثُ شِيَاهٍ ذُكُورٌ؛ لأنَّ (العُقَاب) لا يكونُ عندهم إلا أنثى"(١)، واستدلوا على تأنيثه بقول الشاعر:

كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ .:. دَفُوفٌ مِنَ العِقْبَانِ طَأْطَأْتُ شِمْلَالِي(٢).

الثاني: وهو قول عبد القاهر ـ وحكاه العكبري عنه ـ أنَّ الذَّكر منها (لِقْوَة)، قال عبد القاهر: "وقالوا: إنَّ الذَّكرَ (لِقْوَة)، فـ (العُقَابُ) و(اللِّقْوَة) إنْ صحَّ ما قالوا بمنزلة (الجمل، والناقة)"(٣)، فعلى مذهب عبد القاهر لا يقال: ثَلَاثُ أَعْقُبٍ ذُكُورٌ؛ لأن له مذكرًا وهو (لِقْوَةٌ)، كما لا يُقَالُ: ثَلَاثُ نُوقٍ ذُكُورٌ؛ لأنَّ مذَكَّرَه (جَمَلٌ)(٤).

---

(١) التكملة ص٩٢، ٩٣، وانظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٨٠، والمخصص٥/ ٥٧، والمقتصد في شرح التكملة١/ ٥٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٨٢، وتاج العروس١/ ١٨٧ (عقب).

(٢) من الطويل لامرئ القيس في: الديوان ص٣٨، وفيه: (صَيُودٌ مِنَ العِقْبَانِ)، وانظره في: الخصائص١/ ١١، ٣/ ١٤٥، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين١/ ٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٨٢، و(الفتخاء): اللينة الجناحين الطويلتهما، واللقوة: السريعة التي تخطف كل شيء، والشملال: الناقة السريعة الخفيفة، يريد: بِعُقَابٍ فَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ.

(٣) المقتصد في شرح التكملة١/ ٥٨٥، وانظر: شرح التكملة١/ ٤٥٨.

(٤) انظر: شرح التكملة١/ ٤٥٨.

الثالث: قول العبدي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وهو أنه لا يمتنعُ أن يُقَالَ: ثَلَاثُ أَعْقُبٍ ذُكُورٌ، وإن لم يَرِدْ به استعمالٌ؛ لأنَّ فيها ما هو ذكرٌ حقيقة(١).

موقف العكبري: ذكر العكبري أنَّ لفظَ (العُقَاب) مؤنَّثٌ، فلا تثبت فيه علامة التأنيث في موضعٍ ما ،ثم حكى ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ الأقوال الثلاثة في وقوع هذا اللفظ على المذكر، ولم يختر أيًّا منها.

وأرى أنَّ ما ذهب إليه العبدي لا دليل عليه، ولم يعضده السماع، وما ذهب إليه الجمهور له وجاهتُه لأنَّ كُلَّ ما وَرَدَ عن العرب في الشعر من صفاتها، والضمائر العائدة إليها مؤنثاتٌ كُلُّهَا، فيدل هذا على أنه لفظٌ مختصٌّ بالمؤنث، وقد غَلَبَ عليه، والله أعلم.

١٧ـ إبدال الواو تاء في (تترى) وأصل ألفها

قال العكبري: "وأمَّا (تترى) فمعناه المواترةُ والمتابعةُ، وتاؤها الأولى مبدلةٌ من واو؛ لقولهم: تواترت الأخبار، وهي المواترة، فأبدلت تاءً كما أبدلت في: تُراث، وتُجاه ... وأمَّا ألفُها فللتأنيث عند قومٍ، ولذلك لم ينونها بعض القراء، وللإلحاق عند آخرين، ولهذا نوَّنها هؤلاء، قال أبو علي: "والأقيسُ عندي تركُ الصرف؛ لأنَّ ألف الإلحاق في المصادر بعيدٌ ... ولذلك جاءت ألف التأنيث في كثير من المصادر نحو: الدعوى، والنجوى، فحملُها على الأكثر أولى" ... قال العبدي: "وبين (تترى) و(دعوى) و(نجوى) فرقٌ"(٢).

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٤٥٨.

(٢) انظر: شرح التكملة١/ ٤٧٥، ٤٧٦.

الدراسة:

الكلام في هذه المسألة يدور حول التاء الأولى في (تترى) وأصل ألفها، أمَّا تاؤها الأولى فهي مبدلةٌ من الواو لقولهم: تواترت الأخبار، قال ابن جني :"و(تترى) فَعْلَى، من: المواترة، وأصلها (وَتْـرَى)"(١)، قال العكبري: "لولم يوجد لها هذا الأصل من الاشتقاق لحكم بكونها بدلا أيضا؛ لئلا تكون فاؤها وعينها في موضع واحد؛ لأن ذلك لم يأت إلا قليلا جدا نحو: (دَدن) و(كوكب)"(٢).

وأبدلوها من الواو لأن الواو في نفسها ثقيلة، والابتداء بها مستثقل، فأبدلوا منها ما هو أخفُّ عليهم، وأبدلت تاءً ، لأنه ليس من مخرج الواو ما يصلح أن يبدل منها في هذا الموضع، وهذا تعليل الصيمري(٣).

وقال الرضي :"اعلم أن التاء قريبة من الواو في المخرج، لكون التاء من أصول الثنايا، والواو من الشفتين، ويجمعهما الهمس، فتقع التاء بدلا منها كثيرا، لكنه مع ذلك غير مطرد إلا في باب (افتعل) نحو: (تُراث)، و(تجُاه)، و(تولج)، و(تترى) من المواترة"(٤).

---

(١) سر الصناعة١/ ١٤٦.

(٢) شرح التكملة١/ ٤٧٥.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة٢/ ٨٤٨.

(٤) شرح الشافية٣/ ٨٠، وراجع: شرح التصريف للثمانيني ص٣٤٩.

ونَسَبَ ابن جني لثعلب القول بأنها على وزن (تَفْعَل)، قال ابن جني :"وأما قول أحمد بن يحيى في بعض أماليه ﴿ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾[1] (تَفْعَل)، قال: (وَتْرى) أبدلوا الواو تاءً، فسهوٌ"[2]، وقال ابن جني: "ألا ترى أن أبا عبيدة فسَّره: أرسلنا بعضا في إثر بعض، فلا يستقيم هذا أن يكون (تفعل)"[3].

وأمَّا عن أصل ألفها، فقد ذكر سيبويه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أنَّ فيها لغتين، فقال: "هذا باب ما لحقته الألفُ في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة، وما لحقته الألفُ فانصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة، أمَّا ما لا ينصرف فيهما فنحو: (حُبلى وحُبَارى، وجَمَزَى ودِفْلَى، وشَرْوَى وغَضْبَى)" ثم ذكر (ذِفْرَى) فقال: "فأمَّا (ذِفْرَى) فقد اختلف فيها العرب، فيقولون: هذه ذِفْرىً أسيلَةٌ، ويقول بعضهم: هذه ذِفْرَى أسيلَةُ، وهي أقلُّهُما، جعلوها تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة" ثم ذكر (تَتْرَى) فقال: "وكذلك (تَتْرَى) فيها لغتان"[4]، واللغتان هما: أن تكون الألف للتأنيث فلا تُنَوَّنُ، وأن تكون للإلحاق بجعفر ونحوه فتُنَوَّنُ[5].

---

(١) من الآية (٤٤) سورة المؤمنون.

(٢) مختار تذكرة أبي علي ص١١.

(٣) السابق نفسه، وراجع: مجاز القرآن لأبي عبيدة٢/ ٥٩.

(٤) انظر: الكتاب٣/ ٢١٠، ٢١١.

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي٣/ ٤٧٧، والتبصرة والتذكرة٢/ ٥٤٩، وسر الصناعة١/ ١٤٦، والنكت٢/ ٤٤٦.

وذكر المبرد كذلك فيها اللغتين، ورأى أن الأجود أن تكون للتأنيث[١].

وذكر الفراء ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فيها ثلاث لغات، فقال: "قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾ أكثر العرب على ترك التنوين[٢]، تُنَزَّلُ بمنزلة (تقوى)، ومنهم مَنْ نَوَّنَ فيها وجعلها ألفًا كألف الإعراب ... وإن شئت جعلت بالياء منها كأنها أصلية فتكون بمنزلة المِعْزَى تُنَوَّن ولا تُنَوَّن، ويكون الوقوف عليها حينئذ بالياء وإشارة إلى الكسر، وإن جعلتها ألف إعراب لم تُشِر؛ لأنك لا تشير إلى ألفات الإعراب بالكسر، ولا تقول: رأيت زيدي، ولا عمري"[٣].

فمن ترك التنوين وهم أكثر العرب جعل ألفها للتأنيث، ومن نوَّن احتمل وجهين، الأول: أن تكون ألفها للإلحاق، والثاني: أن تكون مبدلة من التنوين، واختار هذا الوجه ابن خالويه، فقال: "و(تَتْرَى) يكون (فَعْلَى) مثل: (سَكْرَى)، ويكون (فَعْلَى) مثل: (أَرْطَى)، ويكون (فَعْلًا) مثل: عمرًا، وهو

(١) انظر: المقتضب٣/ ٣٨٥.

(٢) قرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: (تَتْرَى) بلا تنوين، والوقف في قراءة عاصم وابن عامر ونافع بالألف، وفي قراءة حمزة والكسائي بالياء، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم أنه يقف بالياء، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: منونة، والوقف بالألف. انظر: السبعة ص٤٤٦، ومعاني القراءات للأزهري٢/ ١٩٠، والحجة لأبي علي٥/ ٢٩٤، والتذكرة لابن غلبون ص٤٥٢، والكشف لمكي٢/ ١٢٨، والتبصرة في القراءات السبع لمكي ص٦٠٤، والمحرر الوجيز٤/ ١٤٤، والبحر المحيط٦/ ٣٧٦، وزاد مع ابن كثير وأبي عمرو: قتادة، وأبا جعفر، وشيبة، وابن محيصن، والشافعي.

(٣) انظر: معاني القرآن٢/ ٢٣٦.

الاختيار؛ لأنه مصدر وَتَرَ يَتِرُ وَتْرًا"[1]، ورَدَّ أبو حيان هذا الوجه فقال: "ومن زعم أن التنوين فيه كـ: صَبْرًا ونَصْرًا، فهو مخطئٌ؛ لأنه يكون وزنه (فَعْلًا) ولا يحفظ فيه الإعراب في الراء فتقول: (تَتْرٌ) في الرفع، و(تَتْرٍ) في الجر"[2].

وقد أشار الزجاج، والسيرافي، والأعلم، لهذه اللغات الثلاثة[3]، ورجحوا القولين الأولين، وحكموا على الثالث بأن القياس لا يأباه، إلا أن خط المصحف يدفعه، فقال الزجاج بعد أن حكى اللغات الثلاثة: "والقولان الأولان هما قول النحويين وبهما نقول، إلا أن هذا القول الثالث يوجبه مذهبٌ من القياس، ويدفعها كونها في المصحف بالياء؛ لأنَّ ألف النصب لا تكون ياءً، وإنما تكتب ألف التأنيث ياءً؛ لأنها إذا ثُنِّيَت أُبدل من الألف ياء فقيل (حبليان)"[4]، وقال السيرافي بعد أن حكى اللغات الثلاثة: "والقياس لا يأباه ـ أي القول الثالث ـ وخط المصحف يدل على أحد القولين إمَّا التأنيث، وإمَّا زيادة الألف للإلحاق؛ لأنها مكتوبة بالياء في المصحف (تَتْرَى)"[5] وبمثله قال الأعلم[6].

---

(١) إعراب القراءات السبع ٢/ ٩٠.

(٢) البحر المحيط ٦/ ٣٦٤، وراجع: الدر المصون ٨/ ٣٤٥.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨، ٢٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٤٧٧، والنكت ٢/ ٤٤٦.

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٩.

(٥) شرح الكتاب ٣/ ٤٧٨.

(٦) انظر: النكت ٢/ ٤٤٦.

ومذهب أبي علي - رحمه الله - أنها مصدر وأن ألفها للتأنيث، ولذلك تمنع من الصرف، وهو الأقيسُ، فقال: "والأقيس عندي تركُ الصرف كالدعوى، والنجوى؛ لأن ألف الإلحاق لم تدخل المصادر، وقد كثر دخول ألف التأنيث على المصادر، في هذا البناء وغيره"(١).

فالفارسي - رحمه الله - قوّى القول بأن ألفها للتأنيث؛ لأن ألف الإلحاق لا يكاد يوجد في المصادر؛ إذ لا يقول أحد: دعوىً، ونجوىً، وقد جاء الألف في المصادر للتأنيث فقط(٢).

ووجه العكبري قول أبي علي بأن المصادر مبنية الألفاظ على الأفعال، والأفعال ليس فيها ثلاثي يلحق برباعي بالياء أو بالألف، فكذلك المصادر التي هي أصل لها، ولذلك جاءت ألف التأنيث في كثير من المصادر نحو: الدعوى، والنجوى، فحملُها على الأكثر أولى(٣).

واختار مكي ترك التنوين وحجته أن الجماعة عليه(٤).

وذهب العبدي - رحمه الله - فيما حكاه عنه العكبري - إلى انَّ بين (تترى) و(دعوى، ونجوى) فرقا، وذلك أن (دعوى) قد استعمل في معناها الدعاء، والدعوة، وكذلك النجوى يقال فيها: المناجاة، ومثل هذا لا يوجد في

---

(١) التكملة ص١٠٠، والحجة٥/ ٢٩٥.

(٢) انظر: المقتصد في شرح التكملة١/ ٦١١.

(٣) انظر: شرح التكملة١/ ٤٧٦.

(٤) انظر: الكشف٢/ ١٢٩.

(تترى)[1]. فالعبدي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ يرى أنها اسمٌ لا مصدرٌ، وأن ألفها للإلحاق، بخلاف (نجوى، ودعوى) فقد استعمل في معناهما مصادر أخرى، ومثل هذا لا يوجد في (تترى)، فقيل فيهما: الدعوة، والدعاء، والمناجاة، بخلافها.

موقف العكبري:

أولا: حكى القول في تائها الأولى، وأنها مبدلة من الواو، لقولهم: تواترت الأخبار، وهي المواترة أيضا، ولو لم يوجد لها هذا الأصل من الاشتقاق لحكم بكونها بدلا؛ لئلا تكون فاؤها وعينها من جنس واحد، ولم يأت مثل ذلك إلا قليلا نحو: ددن، وكوكب.

ثانيا: ذكر أن في ألفها لغتين، أولاهما: أنها للتأنيث، ولذلك لم تنون، والثانية أنها للإلحاق ولذلك نُوِّنَتْ.

ثالثا: ذكر أن الأقيس فيها عند أبي علي ترك صرفها، واحتج بأن ألف الإلحاق في المصادر بعيد.

رابعا: حكى اعتراض العبدي على الفارسي، وأن بين (تترى) و(دعوى، ونجوى) فرقا، وحكى عنه هذا الفرق، فيما نقلت عنه أثناء الدراسة.

وأرى أن المذهب فيها كما ذكر الفارسي، واعتراض العبدي على الفارسي لا وجه له؛ لأن أبا علي ذكر قاعدة يمكن أن نفرق بها بين ألف التأنيث وألف الإلحاق، وهي: أن ألف الإلحاق لا تلحق المصادر، بخلاف ألف التأنيث

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٤٧٦.

فإنها تلحقها نحو: نجوى، ودعوى، وعدوى، وذكرى، وشورى، والإلحاق في غير المصادر ليس بالقليل نحو: أرطىً، ومعزىً[١]. والله أعلم

١٨ـ أصل (ضِيزَى)

قال العكبري: "وأمَّا (ضِيزَى) فَأَصْلُهُ (ضُوزَى) على (فُعْلَى) بالضَّمِّ، وهو صفةٌ ولكنْ حُوِّلَ إلى الكسرِ لتسلمَ اليَاءُ، كما فُعِلَ في (بِيض) والقياس: (بُوضٌ) وياؤه أَصْلٌ،... قال العبدي: وإبدالُ الواو في (ضُوزَى) يَاءً شَاذٌّ ..."[٢].

الدراسة:

الكلام هنا عن أصل كلمة (ضِيزَى)، وعن وزنها، فذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ إلى أنَّ وزنها (فُعْلَى)، وأنَّ الأصلَ فيها (ضُيْزَى)، فقلبت الضَّمَّةُ كسرةً لتصِحَّ الياءُ، قال ـ رحمه الله ـ عند حديثه عن زيادة الألف: "بابُ ما لحقته الزوائدُ من بناتِ الثَّلاثة من غير الفعل ... وتلحقُ الألف رابعة للتأنيث، فيكون على (فَعْلَى) فيهما، فالاسمُ (سَلْمَى، وعَلْقَى، ورَضْوَى) والصِّفَةُ (عَبْرَى، وعَطْشَى)، ويكونُ على (فِعْلَى) في الأسماء نحو: (ذِفْرَى، وذِكْرَى)، ولم يَجِئْ صفة إلا بالهاء، ويكون على (فُعْلَى) فيهما، فالاسمُ نحو: (البُهْمَى، والحُمَّى، والرُّؤْيَا) والصفةُ نحو: (حُبْلَى، وأُنْثَى)"[٣]، وقال في موضع آخر: "هذا بابُ ما تقلبُ فيه الياءُ واواً ... وأمَّا إذا كانت وصفا بغير ألف ولام فإنها

---

(١) انظر: الحجة٥/ ٢٩٥، وراجع: مشكل إعراب القرآن٢/ ٥٠٣.

(٢) انظر: شرح التكملة١/ ٤٨٧، ٤٨٨.

(٣) انظر: الكتاب٤/ ٢٥٥.

بمنزلة (فُعْلٍ) منها، يعني (بِيضٌ)، وذلك قولهم: امرأةٌ حِيْكَى، ويدلك على (فُعْلَى) أنه لا يكونُ (فِعْلَى) صفةً، ومثلُ ذلك: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾"[١].

والذي حمل سيبويه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ على ذلك أنَّ (فِعْلَى) يجيءُ اسمًا نحو: (ذِفْرَى) و(ذِكْرَى)، ولم يجِئْ صِفَةً، ولذلك حَكَمَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ على (ضِيزَى) بأنَّ وَزْنَهَا (فُعْلَى)؛ لأنَّ (فُعْلَى) كثُرت في الصفات نحو: (حُبْلَى) و(فُضْلَى).

ووافق سيبويه جمهورُ العلماء[٢] ومنهم: المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن عصفور، والرضي[٣].

وقال الزجاج: "وأجمع النحويون أنَّ أصلَ (ضِيزَى): (ضُوزَى)، وحجتهم: أنها نُقِلَتْ من (فُعْلَى) إلى (فِعْلَى)، أي: من (ضُوزَى) إلى (ضِيزَى) لِتَسْلَمَ الياءُ، كما قالوا: (أَبْيَضُ بِيضٌ) فهو مثل: (أَحْمَرُ حُمْرٌ)، وأصلُه: (بُيْضٌ) فنُقلت الضَّمَّةُ إلى الكسرة ... وإنما لم يقل النحويون إنَّها على أصلها لأنهم لا يعرفون في الكلام (فُعْلَى) صِفَةً، إنما يعرفون الصفات على (فَعْلَى) ـ بالفتح ـ نحو: (سَكْرَى، وغَضْبَى)، أو بالضَّمِّ نحو: (حُبْلَى، والفُضْلَى)"[٤].

---

(١) انظر: السابق٤/ ٣٦٤.

(٢) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن للفراء٣/ ٩٨، ٩٩، وأدب الكاتب ص٥٩٣، والحجة لابن خالويه ص٣٣٦، ومعاني القراءات للأزهري٣/ ٣٨، والبحر المحيط٨/ ١٦٠، والدر المصون١٠/ ٩٥.

(٣) انظر على الترتيب: المقتضب١/ ٣٠٤، والأصول٣/ ٢٦٧، والحجة ٦/ ٢٣٢، والممتع ص٣١٨، وشرح الشافية٣/ ١٣٥.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه٥/ ٧٣.

وعلل الفراء، وتابعه ابن الأنباري، عدم مجيء (ضُوزَى) على الأصل لأنهم كرهوا أن يقولوا (ضُوزَى) فتصيرُ واوًا وهي من الياء، فكسروا الضَّادَ وجعلوا الواوَ ياءً لانكسارِ ما قبلها[1].

وعلل ابن عصفور إبدالَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً طلبًا للتخفيفِ، ولتصحَّ الياءُ، والذي دفعهم إلى ذلك أمران، الأول: أنهم لم يَعْتَدُّوا بألف التأنيث في الصفة، فجرت لذلك مجرى القريبة من الطرف، بخلافها في الاسم، فإنهم اعْتَدُّوا بها كما في: (صَوَرَى، وحَيَدَي) فلم ينقلب حرفُ العلة ألفا.

الثاني: كونُ الصِّفَةِ أثقلُ من الاسم؛ إذ الصِّفَةُ من العلل الموانع من الصرف، فهي أدعى للتخفيف، والياءُ أَخَفُّ من الواو، فقُلِبَت الضَّمَّةُ كسرةً لتصحَّ الياءُ[2].

ودعوى الإجماع التي أطلقها الزجاج بقوله: (وأجمع النحويون أنَّ أصلَ (ضِيزَى): (ضُوزَى)، ينقضها ما ذكره مكي من أنَّ (ضِيزَى) تحتمل وجهين، الأول: أنَّ الأصلَ (ضُوزَى) لأنه لمَّا كانت صفة للقسمة ولم تأت في الصفات (فِعْلَى) عُلِمَ أنها (فُعْلَى)؛ لأنَّ (فُعْلَى) تقعُ في الصفات كثيرا كـ (حُبْلَى)، فَلَمَّا كسروا أَوَّلَه انقلبت الواو ياءً، إذا جَعَلْتَهَا من (ضَازَ) (يَضُوزُ). الثاني: أنَّ الياء في (ضِيزَى) أصليَّةٌ غير منقلبة عن واوٍ، إنْ جَعَلْتَهَا من (ضَازَ) (يَضِيزُ)[3].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء٣/ ٩٩، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري١/ ١٩٠.

(٢) انظر: الممتع ص٣١٨.

(٣) انظر: الكشف٢/ ٢٩٥.

ويؤيد ما قاله مكي أنَّ أبا عبيدة حكى فيها لغتين، فقال في قوله تعالى ﴿ قِسۡمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾: "ناقصةٌ، ضِزْتَهُ حَقَّهُ، وضُـزْتَهُ حَقَّـهُ، تَـضِيزُهُ، تَـضُوزُهُ"(١)، وحكـى الكـسائي: (ضَـازَ يَـضِيزُ ضِـيزَى) و(ضَـازَ يَـضُوزُ ضُـوزَى)، و(ضَـأَزَى يَـضْأَزُ ضِئْزَى)(٢)، وقال الزجاج: "وقرأتُ عـلى بعـض العلـماء باللغـة في (ضِـيزَى) لغات، قـال: يقـال: (ضِـيزَى)، و(ضُـوزَى)، و(ضُـؤْزَى) بـالهمز، و(ضَـأْزَى) عـلى (فَعْـلَى) مفتوحـة، ولا يجـوز مـن هـذا في القـرآن إلا مـا قُـرِئ بـه وهـو (ضيزى) بالياء غير مهموز"(٣).

وذهب العكبري في التبيان، وفي شرح التكملة، إلى أنَّ أصلها (ضُوزَى) مثل (طُوبَى)، كُسِرَ أولهُا فانقلبت الواو ياءً، وليست (فِعْلَى) في الأصـل؛ لأنَّـه لم يـأتِ مـن ذلـك شيءٌ إلا مـا حكـاه ثعلـب مـن قـولهم: (رجـلٌ كِيـصَى، ومِشْيَةٌ حِيكَـى)، وحكـى غـيرُهُ (امـرأةٌ عِزْهَـى، وامـرأةٌ سِـعْلَى) والمعـروف: عِزْهَـاةٌ، وسِعْلَاةٌ(٤).

فالعكبري بنى كلامه على اللغة الثانية وهي (ضُزْتُه ضُـوزَى) ثـمَّ أعـلَّ الكلمـةَ بقلبِ الضَّمَّةِ كسرةً، والواو ياءً، ولـم يجعلها على (فِعْلَى) في الأصـل؛ لأنهـا لم تأت صفةً إلا ما حكاه ثعلب.

---

(١) مجاز القرآن٢/ ٢٣٧.

(٢) انظر: معاني القرآن للكسائي ص٢٣٨، والبحر المحيط٨/ ١٥٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه٥/ ٧٣.

(٤) انظر: التبيان ٢/ ١١٨٨، وشرح التكملة١/ ٤٨٧.

وما حكاه ثعلب لا ينقض ما ذهب إليه سيبويه والجمهور؛ وذلك لوجهين، الأول: أنَّ سيبويه قال: لم يحْكَ (فِعْلَى) صفةً، والذي حكاه ثعلب بالتنوين (كِيصًى، وحِيكًى) فليس هو ما قاله سيبويه(١)، والثاني: أنَّ سيبويه يقول في (حِيكَى، وكِيصَى) كقوله في (ضِيزَى) لتصحَّ الياءُ(٢).

وذهب العبدي إلى أنَّ إبدالَ الواو في (ضُوزَى) ياءً شَاذٌّ، وحجته: أنَّ الكلمة طالت بألف التأنيث ولزومها، وإنما جاء الإبدالُ فيما هو على ثلاثة أحرف نحو: (بِيضٌ)(٣).

وردَّ العكبري قوله بأنه يمكن أن يقال: إنَّ ألف التأنيث قد أجريت مجرى المنفصل مثل الهاء؛ لأنهم قالوا: (جِيَضٌّ، وجِيَضَى)(٤).

موقف العكبري: ذكر ـ رحمه الله ـ أن (ضِيزَى) أصلها (ضُوزَى) كسر أولها فانقلبت الواو ياء، وذكر قول العبدي بأن قلب الواو ياء شاذ، وردَّه.

وبعد عرض هذه الأقوال والتعليلات في أصلها ووزنها، أرى أنَّ كلا الرأيين مقبول وله وجاهته، بدليل وجود لغتين في الفعل (ضاز) فمن ذهب إلى أنَّ الأصل (ضُيْزَى) على (فُعْلَى) حمل الكلمة على لغة (ضِزْتَه ضِيزَى)، ومن

---

(١) انظر: الحجة لأبي علي ٦/ ٢٣٤، والتكملة ص١٠٤.

(٢) انظر: الدر المصون ١٠/ ٩٦.

(٣) انظر: شرح التكملة ١/ ٤٨٨.

(٤) انظر: السابق نفسه، و(الجِيَضُّ): مِشْيَةٌ يخُتالُ فيها، قال الفارسي: "حكى أبو زيد: إنه لجَيِّضُّ المشية، إذا كان مختالا، وحكى غيره: هو يمشي الجِيَضَّى، وهي: مشية يختال فيها" التكملة ص١١٧، وانظر: المخصص ٤/ ٤٩٥.

ذهب إلى أنَّ الأصل (ضُـوزَى) حملها على لغة (ضُـزْتَه ضُـوزَى)، وأما ما ذهب إليه العبدي من شذوذ إبدال الواو ياء، معللا بطول الكلمة بألف التأنيث ولزومها، فقد ردَّه العكبري بأن الألف أجريت مجرى المنفصل، فلم يعتد بها، والله أعلم.

١٩ـ الفصلُ بين المذكر والمؤنث وتخصيص كل واحد منهما بلفظ

قال العكبري: "قال أبو علي: وقد يصوغون للمؤنث في هذا الباب أسماء لا يَشْرَكَهُ فيها المذكر، ... يعني: أنهم قالوا: (فَرَسٌ) للذكر، و(حِجْرٌ) للأنثى، و(حِمَارٌ) و(أَتَانٌ) ... وإنما كان كذلك لأن الغرض الفصلُ بين المذكر والمؤنث، وتخصيصُ كلِّ واحدٍ منهما بلفظٍ يحُصِّلُ هذا المعنى، كما أن التاء تحُصِّلُهُ، ولكنَّ النَّظَرَ في أيّ الأمرين أقيسُ؟ قال العبدي، وعبد القاهر: القياسُ اختصاصُ كلِّ واحدٍ منهما بلفظٍ... ويُقَوِّي عندي أنَّ الفرق بتاء التأنيث أقوى من جهة أنَّ لفظ المؤنث إذا شارك لفظ المذكر وزيدت فيه التاء كان أولى من وجهين ..."(١).

الدراسة:

الأسماء المؤنثة على أقسام، **الأول**: أن يكون الاسم المؤنث فيه علامةٌ فاصلةٌ بينه وبين المذكر نحو: (خديجة، وليلى، وعفْراء)، الهاء، والياء، والمدُّ، فواصل المذكر والمؤنث.

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٥٤٢ وما بعدها.

الثاني: أن يكون الاسم مستغنًى بقيام معنى التأنيث فيه عن العلامة، نحو: زينب، وهند، وفخذ...

الثالث: أن يكون الاسم الذي فيه العلامة واقعًا على المذكر والمؤنث، نحو (نعامة) للذكر والأنثى، و(بقرة) و(جرادة)، وقد يكون الاسم واقعًا على المذكر والمؤنث ولا علامةَ فيه، نحو: (عقرب) للذكر والأنثى، و(ضَبُع) للذكر والأنثى، على أنه قد تقولُ العربُ للذكر (عُقْرُبان) و(ضِبعان).

الرابع: أن يكون الاسم المؤنث مخالفًا لفظُه لفظَ المذكر مستغنًى فيه عن العلامة، كقولهم: جَدْي وعَنَاق، وحَمَل ورَخِل، وحمار وأتان، فصار المؤنث لمخالفته المذكر معروفا يغني عن العلامة[1].

والقسم الرابع هو محل المسألة، ولمَّا كان الغرضُ هو الفصلُ بين المذكر والمؤنث، خصَّصُوا كلَّ واحدٍ منهما بلفظٍ يُحَصِّلُ هذا المعنى، كما أنَّ التاء تُحَصِّلُهُ، والنَّظر هنا ـ كما قال العكبري ـ في أيّ الأمرين أقيسُ؟ أهو تخصيصُ كلِّ واحدٍ من المذكر والمؤنث بلفظٍ، أو يكون الفرق بينهما بتاء التأنيث؟

قال العبدي ـ فيما حكاه عنه العكبري ـ وعبد القاهر: "القياسُ اختصاصُ كل واحد منهما؛ لينفصل الاسمُ عن الصِّفة، ولأنَّ المؤنث يخالف المذكر في الحقيقة، وقضيةُ المخالفة في المعنى تقتضي المخالفة في اللفظ"[2]، ونصُّ

(١) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري١/ ٥٢، ٥٣، وراجع: المذكر والمؤنث للمبرد ص٨٤.

(٢) انظر: شرح التكملة١/ ٥٤٢.

عبد القاهر: "الأحسنُ في الاسم أن يكون تركيبُ المؤنث مخالفًا لتركيب المذكر، نحو: جَدْي وعَنَاق،؛ لئلا يجري الاسم مجرى الصفة"[١].

ويرى عبد القاهر أنَّ نحو: (أَسَدٌ، وأَسَدَةٌ) ليس بخارجٍ عن القياس؛ لأنَّ الغرضَ التأنيثُ، والتاءُ يدل على ذلك، وكأنهم فعلوا ذلك حرصا على أن يكون التأنيثُ تابعًا للمذكر وخارجًا عنه ومتفرعًا عليه، وأمَّا دخولُ التاء على الاسم الموضوع للمؤنث مع اختصاص الصيغة نحو (ناقة) و(نعجة) فلفرط العناية بالفصل بين القبيلين[٢]، قال أبو علي: "ألحقوا الهاء توكيدا وتحقيقا للتأنيث، ولو لم تلحق لم يُحْتَجْ إليها"[٣].

وذهب العكبري إلى أنَّ الفرق بتاء التأنيث أقوى؛ لأنَّ لفظ المؤنث إذا شارك لفظ المذكر وزيدت فيه التاء كان أولى، وعلل ذلك بوجهين، الأول: إنَّ إثبات المعنى بحرف أولى من إثباته بحروف كثيرة، والثاني: أن الموضوع للدلالة على المعاني الحروف، ولذلك جاءت العلامة في الصفات، ولا فرقَ بينها وبين الأسماء في الحاجة إلى الفرق، يدل عليه أنك إذا قلت:

---

(١) المقتصد في شرح التكملة١/ ٧١٢.

(٢) انظر: السابق نفسه، وراجع: المذكر والمؤنث للفراء ص٧٨، ولابن الأنباري١/ ٥٥، وشرح الكافية الشافية٤/ ١٧٣٦، وتمهيد القواعد٩/ ٤٦١٤، والمقاصد الشافية٦/ ٣٥١.

(٣) التكملة ص١٢١.

(حمارة، وأَسَدَةٌ)، ذلَّ ذلك على أنَّ المذكر (حمار، وأَسَدٌ)/ كما يدل ذلك في (ضارب، وضاربة)(١).

وذهب ابن النحاس مذهبا وسطا، حيث رأى انَّ الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظٌ غير لفظ المذكر، كما قالوا (عَيْرٌ، وأَتَانٌ) و(جَدْيٌ وعَنَاقٌ) و(حَمَلٌ، ورَخِلٌ) و(حَصَانٌ، وحِجْرٌ) إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ، ويطولَ عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامةٍ فرَّقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارةً في الصفة كـ (ضارب، وضاربة) وتارةً في الاسم كـ (امرؤ، وامرأة) و(مَرْء، ومرأة) في الحقيقي، و(بلد، وبلدة) في غير الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة؛ للتأكيد وحرصا على البيان، فقالوا: (كبشٌ، ونعجةٌ) و(جمل، وناقة)، و(بلد، ومدينة)(٢).

موقف العكبري: خالف العكبري ـ رحمه الله ـ ما ذهب إليه العبدي، وعبد القاهر، ورأى أن الأولى هو التفرقة بتاء التأنيث، وعدَّه هو الأقوى، وعلله بوجهين، كما مرَّ بنا.

وهو الذي يترجح عندي، ويقويه ما حكاه ابن النحاس في التعليقة، من أنَّ الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظٌ غير لفظ المذكر، لكنهم لمَّا خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ اختصروا ذلك بالعلامة للتفريق بين المذكر والمؤنث، والله أعلم.

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٥٤٣.

(٢) انظر: التعليقة على المقرب ص٥٦٩.

٢٠ـ تصغير (عَرَب) على (عُرَيْب)

قال العكبري :"وأَمَّا العَرَبُ فقد بيَّنَّا أنه مؤنث وتصغيره (عُرَيْبٌ)(١) حملا على أنَّ البدو والعرب بمعنىً، قال الشاعر:

وَمَكْنُ الضِّبَابِ طَعَامُ العُرَيْبِ ... وَلَا تَشْتَهِيهِ نُفُوسُ الْعَجَمْ(٢)

... وقال العبدي: حذفوا التاء ضرورة، وعلى إجراء المصغر مجرى المكبر"(٣).

الدراسة:

إذا كان الاسم المؤنث العاري من العلامة ثلاثيا نحو: (دار) و(أذن) و(عين) و(هند) و(يد) لزم لحاقُ التاء في التصغير، تقول: دُوَيْرَة، وأُذَيْنَة، وعُيَيْنَة،

---

(١) ذكر ذلك في ص٤٥٥ حيث قال: "وأما العربُ فمؤنث، بدليل قولهم: العرب العاربة، وقالوا في تصغيره (عُرَيْب)، ذهبوا إلى معنى الجنس الفصيح، وكأنهم في ذلك راعوا حروف الكلمة ولم يأتوا بما يدل على التغيير؛ لأن المعنى معنى التذكير وهو الأصل، وكل هذا شاذ".

(٢) من المتقارب لأبي الهندي عبد المؤمن بن عبد القدوس في: الديوان ص٥٢، وأدب الكاتب ص١٩٧، والاقتضاب ٣/ ٢٦٩، وإيضاح شواهد الإيضاح٢/ ٦٨٥، والتنبيه لابن بري١/ ١١٥، وشرح المفصل٥/ ١٢٧، والمفتاح في شرح شواهد الإيضاح لابن عصفور١/ ٣١٧، وتاج العروس٣/ ٣٣٢ (عرب)، وغير منسوب في: التكملة ص١٣٦.

(٣) انظر: شرح التكملة١/ ٥٧٣.

وهُنَيْدَة، ويُدَيَّة[١]، قال سيبويه :"هذا باب تحقير المؤنث، اعلم أنَّ كلَّ مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك قولك في (قدم): (قُدَيْمَة)، وفي (يد): (يُدَيَّة)، وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليَفرقوا بين المؤنث والمذكر"[٢]، والعلة كما قال سيبويه: (ليَفرقوا بين المؤنث والمذكر)، وقال السيرافي :"وإنما أدخلوا الهاء في المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف؛ لأن أصل التأنيث أن يكون بعلامة، وقد يرد التصغيرُ الشيءَ إلى أصله، فزادوا فيه - لمَّا صغروه - الهاء وردَّوها للتصغير، ولم يفعلوا ذلك في بنات الأربعة لأنها أثقل"[٣]، فعلة إلحاق التاء عند السيرافي أمران، الأول: أن أصل التأنيث أن يكون بعلامة، والثاني: خفة الثلاثي. وبهذا التعليل قال ابن يعيش[٤] والشاطبي[٥]. وعلل ابن الحاجب إلحاق هذه التاء بأنه لما كان فيه معنى الصفة، وتاء التأنيث قياسُها أن تلحق صفة المؤنث، أُلحقت بالمؤنث المصغر وإن لم يكن في مكبَّره[٦]، قال الإسفندري :"ومما يدل على أنَّ التصغير كسا الاسمَ لباسَ الوصف أنه يجمع بالواو والنون، نحو: (غُلَيِّمون)

---

(١) انظر: شرح المفصل٥/ ١٢٧، وشرح الشافية١/ ٢٣٧، والمقاصد الشافية٧/ ٣٩٥، وتمهيد القواعد١٠/ ٤٨٦٥.

(٢) الكتاب٣/ ٤٨١.

(٣) شرح الكتاب٤/ ٢٢١.

(٤) انظر: شرح المفصل٥/ ١٢٧.

(٥) انظر: المقاصد الشافية٧/ ٤٠٢.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل٢/ ٥٧٩.

في جمع مصغر (غلام)، وجمع التصحيح بالواو والنون لا يأتي إلا في الأعلام والصفات"[١].

واستثنوا من هذا الحكم ما كان من الثلاثي مؤدِّيًا لحاق التاء فيه إلى اللبس، فإنه يصغر بغير التاء، ومن ذلك: اسم الجنس نحو: (شجر، وبقر) فلو قلت في تصغيره: (شُجَيْرة، وبُقَيْرة) لالتبس بتصغير الواحد من الجنس وهو (شجرة، وبقرة)، فلا يعلم أهو تصغير شجرة أم شجر؟، وكذلك أسماء العدد المؤنث نحو: (خمس، وست، وسبع، وتسع، وعشر) لو قلت: (خُمَيْسة ...) لالتبس بتصغير (خمسة) بالتاء، فتركت التاء في تصغيره وإن كان مؤنثا[٢].

وقد شَذَّت أسماء ثلاثية صغروها بغير (هاء) منه ثلاثةُ أسماء ذكرها سيبويه هي: (النَّابُ) ـ المسنةُ من الإبل ـ و(حرب) و(فرس)، يقال في تصغيرها: نُيَيْب، و(حُرَيْب) و(فُرَيْس)، وذكر الجرمي من الشواذ: (درع) الحديد، و(العُرس) و(القوس)، وذكر غيرهما: (عَرَب)، و(ذَوْد) و(ضُحى)[٣]، قال

---

(١) المقتبس في توضيح ما التبس ص١١٤٩، رسالة دكتوراه، تحقيق/ مطيع الله السلمي.

(٢) انظر: المساعد٣/ ٥١٣، والمقاصد الشافية٧/ ٤٠٣ وما بعدها، والتصريح٢/ ٣٢٤، والهمع٦/ ١٤٣.

(٣) انظر: شرح الكتاب٤/ ٢٢٢، والتكملة ص١٣٥، وإيضاح شواهد الإيضاح٢/ ٦٨، وشرح المفصل٥/ ١٢٧، وشرح الشافية١/ ٢٤٢، ٢٤٣، والارتشاف١/ ٣٧٥، والمقاصد الشافية٧/ ٤٠٦ وما بعدها.

السيرافي :"فأمَّا (النَّابُ) من الإبل فإنَّما قالوا لها (نُيَيْب) لأنَّ النَّابَ من الأسنان مذكر، والمسنة من الإبل إنما يقال لها (ناب) لطول نابها، فكأنهم جعلوها الناب من الأسنان، أي: هو أعظم ما فيها ... وأما (الحرب) فهو مصدر جعل نعتا مثل (العدل)، وكان الأصل: هذه مقاتلةٌ حربٌ، أي: حارِبة تحرب المال والنفس، ... وأجريت مجرى الاسم وأسقطوا المنعوت... وأمَّا (الفرس) فهو في الأصل اسمٌ مذكر يقع للذكر والأنثى، كما وقع (إنسان) للرجل والمرأة، فصغر على التذكير الذي له في الأصل"[1]. وأما ما حكاه الجرمي فكأنهم لحظوا فيه معنى التذكير، فصغرت من غير علامة تأنيث، فالدِّرعُ قميصٌ، والقوس عُودٌ، والعُرس تعريسٌ ووقتٌ[2].

وأمَّا (عَرَب) فهي مؤنثةٌ، يقال: العرب العاربة، فدلت صفتها على التأنيث[3]، وقد صغروها على (عُرَيْب) كما في البيت الذي أنشده العكبري، وهو:

وَمَكْنُ الضِّبَابِ طَعَامُ العُرَيْبِ ∴ وَلَا تَشْتَهِيهِ نُفُوسُ الْعَجَمْ

وهذا شاذ عند الجمهور[4]، أو نادر[5].

---

(١) انظر: شرح الكتاب٤/ ٢٢٢، وراجع: شرح المفصل٥/ ١٢٧، وشرح الشافية١/ ٢٤١.

(٢) انظر: شرح المفصل٥/ ١٢٧.

(٣) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح٢/ ٦٨٥، وشرح التكملة١/ ٤٥٥.

(٤) انظر: المخصص٥/ ٥٧، وشرح التكملة١/ ٤٥٥، وشرح الكافية الشافية٤/ ١٩١٤، والتصريح٢/ ٣٢٤، والهمع٦/ ١٤٣.

(٥) انظر: تاج العروس٣/ ٣٣٢ (عرب).

واختلفت كلمة النحاة في تعليل حذف التاء منه، فعلل العبدي ـ فيما حكاه عنه العكبري ـ بأنه ضرورة، وعلى إجراء المصغر مجرى المكبر[١]، وهو بذلك مخالف لما عليه الجمهور من أنه شاذ، ويمكن حمل كلامه على أنه عنى بالضرورة أنه ضرورة في البيت الذي أنشده العكبري، والذي حسَّن هذه الضرورة عنده هو إجراؤهم المصغر مجرى المكبر، فكما أن مكبره (عَرَبٌ) بغير تاء، فكذلك مصغره (عُرَيْبٌ) بغير تاء.

وذهب الخوارزمي إلى أن التاء حُذفت منه حتى لا يوهم أنه مصغر (عَرَبَة) البلد، فقال: "وإنما لم تعد التاءُ في مصغر (عرب) حتى لا يوهم أنه مصغر (عَرَبَة) البلد"[٢].

وذهب ابن يعيش إلى أنهم صغروها من غير إلحاق التاء كأنهم عَنَوا الجيل من الناس[٣].

وعند ابن عصفور لم يلحقوا التاء لأنه في الأصل وصفٌ، وصفت به الأمة التي هي خلاف العجم، وغلب عليها، وجرى مجرى الأسماء، وقولهم: مررت بقومٍ عربٍ أجمعون، ـ فيستعملونه وصفا ـ يُقوِّي ذلك، فهو على هذا التقدير مثل (نَصَف) وأشباهه فيما هو صفة بغير تاء، وقد جرى على مؤنث،

---

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٥٧٣.

(٢) التخمير في شرح المفصل٢/ ٤١٤، وفي معجم البلدان٤/ ٩٦ "(عَرَبَة) قرية في أول وادي نخلة من جهة مكة، و (عَرَبَة) بالتحريك في الأصل: اسم لبلاد العرب، و (عَرَبَة) أيضا موضع في أرض فلسطين".

(٣) انظر: شرح المفصل٥/ ١٢٧.

فكما قالوا في تصغير النَّصَف: نُصَيْف، كذلك قالوا في تصغير العرب: عُرَيْب[١].

وعلل الشاطبي بقوله: كأنهم لحظوا فيه معنى (قوم، ورهط)، إذ كانت من أسماء الجموع[٢].

وعلته عند الجاربردي أنَّ العرب في الأصل مصدرٌ سُمِّي به، فراعوا أصله[٣].

موقف العكبري:

أولا: ذهب إلى أنَّ (عَرَب) مؤنث، وتصغيره (عُرَيْب)، وعلل ذلك بالحمل على البدو.

ثانيا: حكى قول العبدي بأنه ضرورة، وإجراء للمصغر مجرى المكبر، ولم يعلق عليه.

وأرى أن تصغيره على (عُرَيب) شاذٌ كما هو مذهب الجمهور، وليس ضرورة كما قال العبدي، ويمكن تعليل حذف التاء منه بما علل به الخوارزمي حتى لا يوهم أنه تصغير (عَرَبَة) البلد، وقول العبدي : إجراء للمصغر مجرى المكبر، توجيه مقبول، وهو قريب من قول العكبري:" كأنهم راعوا حروف الكلمة ولم يأتوا بما يدل على التغيير، خصوصا وأن معناه معنى التذكير، وهو الأصل"[٤].

---

(١) انظر: المفتاح في شرح شواهد الإيضاح١/ ٣١٩.

(٢) انظر: المقاصد الشافية٧/ ٤٠٨.

(٣) انظر: شرح الشافية للجاربردي١/ ٣٦٥.

(٤) شرح التكملة١/ ٤٥٥.

٢١ـ اللغات في (شَعُوب) وعلة منعها من الصرف

قال العكبري :"(شَعُوبُ) وهي المنيَّةُ، وفيها لغتان، أحدهما: هي علمٌ لا ينصرفُ للتعريف والتأنيث، والثانية: هي نكرة بدليل دخول الألف واللام عليها، وفي تأنيثها قال الشاعر:

فَقَامَ إِلَيْهَا بِهَا ذَابِحٌ ... وَمَنْ تَدْعُ يَوْمًا شَعُوبُ يجَيِهَا(١)

فأنَّث، قال أبو علي: دخول الألف واللام يدل من طريق القياس على صرفها، لأنها تبقى نكرة بعد سقوطها، والأمر كما قال في الأكثر، وقال العبدي: يحتمل عندي أن يكون علما، ويتعرف من جهة الألف واللام أيضا، مثل الفضل والحسن، فإنهما علمان، والألف واللام تدخل عليهما، فعلى هذا لا تصرفها أيضا"(٢).

الدراسة:

ذكر العكبري ـ رحمه الله ـ في النص السابق لغتين في كلمة (شَعُوب)، الأولى: أن تكون علماً، فلا تنصرف للتعريف والتأنيث(٣)، قال ابن جني :"من قال

---

(١) من المتقارب لأبي الأسود الدؤلي في: الديوان ص١٠٨، وإصلاح المنطق ص٣٣٦، وكتاب الشعر لأبي علي ص٢٧٣، والمستقصى٢/ ٦٠، وفصل المقال ص٤٥٥، وغير منسوب في: المخصص٢/ ٧٢.

(٢) شرح التكملة١/ ٥٨٨.

(٣) انظر في علة منعها من الصرف: المذكر والمؤنث للسجستاني ص١٧٧، وشرح المفضليات ص٦٤١، والمخصص٢/ ٧٢، والمقتصد في شرح التكملة١/ ٧٨٥، والمذكر والمؤنث للأنباري١/ ٥٦٨، وشرح المفصل١/ ٣٨،والإيضاح لابن الحاجب١/ ٨٩.

(شَعُوب) بلا لامٍ فقد خلَصت عنده اسمًا صريحًا، وعَرَّاها في اللفظ من مذهب الصفة، فلذلك لم يلحقها اللام، كما فعل ذلك من قال: عبَّاس، وسعيد، وحارث، وحسن"(١).

وفي علة منعها من الصرف قال الأنباري: "و(شَعُوبُ) اسم مؤنث معرفة غير مجُرَى"(٢)، وقال ابن الحاجب: "ويدل على كونها علما منعُها من الصرف، ولا يؤثر التأنيث المعنوي في منع الصرف إلا مع العلمية"(٣).

وجاء مصروفًا للضرورة(٤) في قول الشاعر:

وَكُلُّ فَتًى سَتَشْعَبُهُ شَعُوبٌ ... وَإِنْ أَثْرَى وَإِنْ لَاقَى فَلاحَا(٥).

اللغة الثانية: أن تكون نكرة(٦)، واستدل على تنكيرها بدخول الألف واللام عليها، فقيل: الشعوب(٧).

وإذا دخلت عليها الألف واللام هل هي مصروفة أو ممنوعة من الصرف؟ قولان،

(١) سر الصناعة١/ ٣٦٧.

(٢) المذكر والمؤنث١/ ٥٦٨.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل١/ ٨٩.

(٤) انظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص٨٠.

(٥) من الوافر للنابغة الذبياني في: الديوان ص٢١٤ ط/ دار المعارف، وتفسير الطبري١/ ٢٥٠، وغير منسوب في: البلغة ص٨٠.

(٦) انظر: معجم العين١/ ٢٦٤ (شعب).

(٧) انظر: المذكر والمؤنث للسجستاني ص١٧٨، وسر الصناعة١/ ٣٦٧، والفسر١/ ١٨٨، والمذكر والمؤنث للأنباري ١/ ٥٦٩، وشرح المفصل١/ ٣٨.

الأول: إنها مصروفة، وهو قول أبي علي، قال :"ومن ألحقها الألف واللام فالقياسُ أن يصرفها، فيقول: خرمته شَعُوبٌ، والشَّعُوبُ"(١)، ووافقه الإمام عبد القاهر فقال :"ومن قال (الشَّعُوبُ) فإنه لا يجعله علما، ويكون صفة غالبا، كأنَّ الأصل: الحادثةُ الشَّعُوبُ، ثم غُلِّب كما غُلِّب (الجارية) في (السفينة)، و(المصيبة) ـ خصوصا ـ في الموت وما يقرب من المكاره الصعبة ... فإذا حُذف الألف واللام وجب أن تصرفه فتقول: (شَعُوبٌ) كما يقال: المنونُ ومنونٌ، والمصيبةُ ومصيبةٌ"(٢).

وعلل العكبري صرفها بأنها تبقى نكرة بعد سقوط الألف واللام، ورأى أن قول أبي علي بصرفها هو الأكثر(٣).

الثاني: وهو قول العبدي، حيث ذهب إلى أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث مع دخول الألف واللام عليها، قال فيما حكاه عنه العكبري :"يحتمل عندي أن يكون علما ويتعرف من جهة الألف واللام أيضا، مثل: الفضل، والحسن، فإنهما علمان، والألف واللام تدخل عليهما، فعلى هذا لا تصرفها أيضا"(٤).

فهي عنده علم ممنوع من الصرف، وقوله (يحتمل عندي أن يكون علما ويتعرف من جهة الألف واللام) يحتمل وجهين، أحدهما: أنه علمٌ ودخلت

---

(١) التكملة ص١٣٩.

(٢) انظر: المقتصد في شرح التكملة١/ ٧٨٥ وما بعدها.

(٣) انظر: شرح التكملة١/ ٥٨٨.

(٤) السابق نفسه.

عليه الألف واللام كما تدخل على الفضل والحسن، الثاني: أن تكون الألف واللام للتعريف وكأنه قدَّر تنكيره.

وما قاله العبدي قاله ابن جني وقوَّاه، فقال :"فأما قولهم في المنية (شَعُوب) بغير لام، و(الشَّعُوبُ) بلامٍ، فقد يمكن أن يكون صفة في الأصل؛ لأنه من أمثلة الصفات بمنزلة (قتول، وصبور، وضروب)، وإذا كان كذلك فاللام فيها بمنزلتها في: العباس، والشمردل، والحسن، والحارث، ويؤكد هذا عندك أنهم قالوا في اشتقاقها: إنها سُمِّيت (شَعُوبٌ) لأنها تَشْعَبُ، أي: تُفَرِّقُ، وهذا المعنى يؤكد مذهب الوصفية فيها، وهذا أقوى في نفسي من أن تجعل اللام زائدة"(١)، وبمثل هذا قال ابن يعيش، ورأى أنه هو الأمثل(٢)، ولابن يعيش توجيه آخر لدخول الألف واللام عليها وهو أن تكون زائدة(٣)، على حدِّ زيادتها في قوله:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا(٤).

---

(١) سر الصناعة١/ ٣٦٧.

(٢) انظر: شرح المفصل١/ ٣٨.

(٣) انظر: السابق نفسه.

(٤) من الرجز لأبي النجم العجلي في: الديوان ص٢١٢، والمفصل ص١٣، وشرحه لابن يعيش١/ ٤٤، وغير منسوب في: المقتضب ٤/ ٤٩، والمسائل الحلبيات ص٢٨٨، وسر الصناعة١/ ٣٦٦، وأمالي ابن الشجري٢/ ٥٨٠، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢١، والتعليقة على المقرب١/ ٣٣٣.

موقف العكبري:

أولا: حكى فيها لغتين، وهما: أن تكون علما لا ينصرف للتعريف والتأنيث، وأن تكون نكرة بدليل دخول الألف واللام عليها، وذكر في اللغة الثانية توجيهين، أحدهما لأبي علي وهو أنها مصروفة، والحجة أنها تبقى نكرة بعد سقوط الألف واللام، والثاني: للعبدي وهو أنها علم ودخلت اللام عليها كما تدخل على الفضل والحسن، وعلى ذلك فهي باقية على منع الصرف.

ثانيا: مال العكبري لترجيح رأي أبي علي وذلك بقوله: "والأمر كما قال في الأكثر".

وأرى أن ما ذهب إليه العبدي ليس ببعيد؛ وذلك لأن معنى الوصفية باق فيها، كأنها صفة في الأصل، ولمجيئها على أمثلة الصفات نحو: أكول، وضروب، وقتول، وصبور، فاللام فيها زائدة للمح الأصل بمنزلتها في العباس، والحارث، والفضل، والله أعلم.

٢٢ـ أصل كلمة (وَلَجَات) في قول الشاعر: (... **فَبَادَرَهَا وَلَجَاتِ الْخَمَرْ**)

قال العكبري: "وأَمَّا الأرنبُ فالغالبُ فيها أن تكون للأنثى، وقد يُسَمَّى الذكرُ أرنَبًا، ويدل على التأنيث قولُ الشاعر:

رَأَى أَرْنَبًا سَنَحَتْ بِالْفَضَاء ∴ فَبَادَرَهَا وَلجَاتِ الخُمَرْ[1]

---

(١) من المتقارب لأُبَيّ بن سُلْمِيّ بن ربيعة بن زَبَّان الضَّبِّي في: ديوان الحماسة ص١٥٥، والمعاني الكبير١/ ٣٩، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص٢٢٤، وشرح الحماسة لأبي القاسم زيد بن علي١/ ٢٨٥، وشرحها

... و(الوَلجَاتُ): جمع (وَلجَة) وهو الموضعُ الذي يُولجُ فيه، أي: يُدْخَلُ فيه، قال العبدي: أراد (لجَأَتْ) فأبدلَ الهمزةَ ألفًا إبدالًا صحيحًا لا على التخفيفِ القياسي، والمعنى: بَادَرَهَا ولجَأَتْ، أي: اعتصمتْ، ويجوز أن يكون التقدير: وقد لجَأَتْ"[١].

الدراسة:

في النص السابق ذكر العكبري قولين في أصل كلمة (وَلجَات)، **الأول**: أنها جمع (وَلجَة)، والْوَلجَةُ هي: الموضع الذي يُولَجُ فيه، أي: يُدْخَلُ فيه[٢]، وعلى هذا فموضعها نصبٌ على أنها مفعول (بَادَرَهَا)[٣]، قال ابن جني: "نصب (وَلجَات الخَمَر) نصب المفعول الثاني، وذلك أنَّ (بَادَرْتُ) في معنى: نَاهَبْتُ، فعمل عمله، وقد قال:

للأعلم١/ ٢٣٨، وشرحها للتبريزي١/ ٣٩٧، وغير منسوب في: المقتصد في شرح التكملة١/ ٧٩٤، وأساس البلاغة١/ ٥٠ (بَدَرَ).

وقوله (سَنَحَتْ) أي: عَرَضَتْ، وكلُّ ما عَرَضَ لك فقد سَنَحَ، والفضاء: المتسَّع من الأرض، والوَلجَات: الغِيَاضُ والمداخلُ الصَّعبة، واشتقاقه من: وَلجْتُ، أي: دخلت، والخَمَر: ما وَارَاكَ من شجر أو غيره. انظر: شرح الحماسة للأعلم١/ ٢٣٨.

(١) انظر: شرح التكملة١/ ٥٩٠.

(٢) انظر في هذا المعنى: تهذيب اللغة١١/ ١٩٢ (وَلَجَ)، وشرح الحماسة للمرزوقي١/ ٥٥٦، وشرحها للتبريزي١/ ٣٩٧، وأساس البلاغة٢/ ٣٥٣ (وَلَجَ)، والمعجم الوسيط٢/ ١٠٥٦، وتاج العروس٦/ ٢٦٢ (وَلَجَ).

(٣) انظر: التنبيه لابن جني ص٢٢٤، وشرح الحماسة للمرزوقي١/ ٥٥٦، و للأعلم١/ ٢٣٨، وللتبريزي١/ ١٩٧.

نَاهَبْتُهَا الْغُنْمَ عَلَى طَيِّعٍ ∴ أَجْرَدَ كَالنَّبْعِ مِنَ السَّأْسَمِ[١]

وقد يُحْمَلُ الفعلُ على معنى الفعل فيلحق به في عمله"[٢].

الثاني: أنه أراد (لجَأَتْ) أي: اعتصمت، فتكون فعلا، وأبدل الهمزة ألفا إبدالا صحيحا لا على التخفيف القياسي، وهذا قول العبدي، حكاه عنه العكبري[٣].

وإبدالُ الهمزة ألفا إبدالا صحيحا ـ كما قال العبدي ـ ليس على التخفيف القياسي؛ لأنها مفتوحة وقبلها مفتوح، وإنما تبدل ألفا إبدالا قياسيا باطراد إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة، كما في: (رَأس، وكَأس)، تقول فيهما إذا خففتهما: (رَاس، وكَاس)، قال سيبويه: "وإن كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تُخَفِّفَ أبدلتَ مكانها ألفا، وذلك قولك في: (رَأْسٍ، وبَأْسٍ، وقَرَأْتُ): (رَاسٌ، وبَاسٌ، وقَرَاتُ)"[٤]. أَمَّا إذا كانت متحركة وقبلها متحرك

---

(١) من السريع لـضَمْرَة بن ضمرة النهشلي في: النوادر ص٢٥٤، وتهذيب اللغة١٢/ ٣٢٥ (مَسَسَ)، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٦٢، والخزانة٩/ ٣٨٤، و(الطَّيِّعُ) يريد: طَوْعُ اليدين في السَّيْر، ويريد به: فرسٌ لَيِّنُ العِنَان طَوْعٌ، و(أجرد): قصيرُ الشَّعر، و(السَّأْسَم): الشِّيز، وهو خشبٌ أسود تتخذ منه القصاع، ويقال له: الآَبَنُوس. انظر: النوادر ص٢٥٤.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٢٢٤.

(٣) انظر: شرح التكملة١/ ٥٩٠.

(٤) الكتاب٣/ ٥٤٣، وراجع: المقتضب١/ ٢٩٤، والأصول٢/ ٣٩٨، وشرح الكتاب للسيرافي٤/ ٢٧٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٦٥، والبديع في علم العربية٢/ ٣٢٥، والممتع ٢٦٩، وشرح الشافية٣/ ٣٢.

وأريد تخفيفُها فحكمها أن تجعل بَيْنَ بَيْنَ[١]، أي: أن تجعل الهمزة في اللفظ بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة، بأن تُلينها، فإن كانت مفتوحة جُعلت بين الألف والهمزة، وإن كانت مضمومة جُعلت بين الواو والهمزة، وإن كانت مكسورة جُعلت بين الياء والهمزة[٢].

أمَّا إبدالها ألفا فليس بقياس مطرد، وما جاء منه يحفظ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه فقال: "اعلم أنَّ الهمزة التي يُحَقِّقُ أمثالهَا أهلُ التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتُجعلَ في لغة أهل التخفيف بَيْنَ بَيْنَ، تُبْدَلُ مكانها الألفُ إذا كان ما قبلها مفتوحا ... وليس ذلك بقياسٍ مُتْلَئِبٍ، وإنما يحفظ عن العرب ... فلا يُجْعَلُ قياساً ... فمن ذلك قولهم: (مِنْسَاةٌ)، وإنما أصلُها (مِنْسَأَةٌ)، وقد يجوز في ذا كلِّه البدلُ حتى يكون قياسًا مُتْلَئِبًا إذا اضطُر الشاعر، قال الفرزدق:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالُ عَشِيَّةً ... فَارْعَى فَزَارَةُ لا هَنَاكِ المرْتَعُ[٣]

---

(١) انظر: المفصل ص٣٤٩، والبديع٢/ ٣٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش٩/ ١١٠.

(٢) انظر: الأصول٢/ ٣٩٩، وشرح الكتاب للسيرافي٤/ ٢٧٤، والنكت٣/ ٨١، والبديع٢/ ٣٢٥، وشرح المفصل٩/ ١١٢.

(٣) من الكامل في: الديوان ص٣٥٣، ورواية صدره فيه:

وَمَضَتْ لمِسْلَمَةَ الرِّكَابُ مُوَدِّعًا

وهو له في: المقتضب١/ ٣٠٣، والأصول٣/ ٤٦٩، وشرح الكتاب للسيرافي١/ ٢٢٧، وأمالي ابن الشجري١/ ١٢٠، وتحصيل عين الذهب ص٥٢٧، وغير منسوب في: الحجة٢/ ٢١٨، والفسر١/ ١٣٢، والمحتسب٢/ ١٧٣، والممتع ص٢٦٩.

فأبدل الألفَ مكانها ولو جعلها بَيْنَ بَيْنَ لانكسر البيت، وقال حسان:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ الله فَاحِشَةً ∴ ضَلَّتْ هُذّيْلٌ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبِ(١)

وقال القرشيُّ زيد بن عمرو بن نفيل:

سَالَتَاني الطَّلاقَ أَنْ رَأَتَاني ∴ قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَاني بِنُكْرِ(٢)

فهؤلاء ليس من لغتهم: سِلْتُ، ولا يَسْالُ"(٣).

وقال المبرد: "إذا اضطر الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها، فيُخْلِصها على الحرف الذي منه حركة ما قبلها" ثم أنشد قول

والشاهد قوله: (لا هَنَاكِ) حيث أبدل الألف من الهمزة ضرورة، وكان حقها أن تجعل بَيْنَ بَيْنَ لأنها متحركة. انظر: تحصيل عين الذهب ص٥٢٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٣٥.

(١) من البسيط في: الديوان ص٤٤٣ طبعة دار صادر، وهو له في: الأصول٣/ ٤٧٠، وشرح الكتاب١/ ٢٢٧، وضرورة الشعر للسيرافي ص١٣٩، وتحصيل عين الذهب ص٥٢٨، وشرح المفصل٩/ ١١٤، وغير منسوب في: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص٣١١، والممتع ص٢٧٠، وشرح الشافية٣/ ٤٨، والشاهد قوله (سالتاني) وهو كسابقه.

(٢) من الخفيف لعمرو بن نفيل، وينسب لنُبَيْه بن الحجاج، وانظره في: الأصول٣/ ٤٧٠، وشرح الكتاب١/ ٢٢٧، وضرورة الشعر ص١٤٠، وتحصيل عين الذهب ص٥٢٨، وشرح الشافية٣/ ٤٨، والخزانة٦/ ٤١٠.

(٣) انظر: الكتاب٣/ ٣٥٥ وما بعدها.

الفرزدق وحسان، وقال معقبًا: "فهذا إنما جاز للاضطرار، كما يجوز صرف ما لا ينصرف، وحذف ما لا يحذف مثله في الكلام"(١).

فالقياسُ أن تجعل بين بين، أما إبدالهُا ألفًا فيُقتصرُ فيه على ما ورد عن العرب، ولا يقاس عليه، وإنما باب ذلك الشعر ضرورة(٢)، كما نبه على ذلك سيبويه، والمبرد، في نصهما السابق.

هذا، وقد حمل العبدي عليها ـ أي على الضرورة ـ قولَ الشاعر (وَلجَاتِ الخُمَر)، ويدل على ذلك قوله: (فأبدل الهمزة ألفا صحيحا لا على التخفيف القياسي)، ـ وهو بذلك متابع لمن قبله ـ، وعلى رأيه يكون (لجَات) مخفف من (لجَأَتْ)، و (الخمر) منصوب بالفعل، والجملة في موضع نصب حال، ويشير العبدي إلى ذلك بقوله: (والمعنى: بَادَرَهَا، ولجَات: اعتصمت، ويجوز أن يكون التقدير: وقد لجأت)(٣).

وفي قوله (ويجوز أن يكون التقدير: وقد لجأت) إشارة منه إلى أن الفعل الماضي المثبت وقع حالا، بدليل أنه قدَّر معه (قد)، ووقوع الماضي المثبت حالا لا يصح دون (قد) ظاهرة أو مقدرة، وهذا مذهب جمهور البصريين، قال السيوطي: " هذا ما جزم به المتأخرون كابن عصفور، والأبذي،

---

(١) المقتضب١/ ٣٠٣.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٩/ ١١٢.

(٣) انظر: شرح التكملة١/ ٥٩٠.

والجزولي، وهو قول المبرد والفارسي"[١]، والكوفيون والأخفش يجوزون ذلك دون (قد)[٢].

موقف العكبري:

حكى العكبري ـ رحمه الله ـ القولين ولم يختر أيًّا منهما، وأرى أن ما ذكره العبدي من توجيه هذه الكلمة قول مقبول في تخفيف الهمزة، وهو فيه متابع لمن قبله في جعله ضرورة، كما هو مفهوم من كلامه، على أن قوله إنها فعل لم يقل به أحد غيره، ومَنْ شَرَحَ البيتَ وجهها على أنها جمع (وَلجَةٌ) وأنها في موضع نصب بالفعل (بادر) على تضمينه معنى فعل آخر[٣] والله أعلم.

---

(١) الهمع٤/ ٤٩.

(٢) راجع في هذه المسألة: معاني القرآن للفراء١/ ٢٨٢، ومعاني القرآن للأخفش١/ ٢٦٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٨٩، والمقتضب٤/ ١٢٣، وأمالي ابن الشجري٢/ ١٤٦، والإنصاف١/ ٢٥٢، واللباب للعكبري١/ ٢٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٦٧، وائتلاف النصرة ص١٢٤، والهمع٤/ ٤٩.

(٣) انظر: التنبيه لابن جني ص٢٥٤، وشرح الحماسة للمرزوقي١/ ٥٥٦، وشرحها للأعلم١/ ٢٣٨.

٢٣ـ مرجع الضمير في قول الشاعر:

والتَّيْمُ أَلْأَمُ مَنْ يَـمْشِي وأَلْأَمُهُمْ ... ذُهْلُ بنُ تَيْمٍ بَنُو السُّودِ الْمَدَانِيسِ(١)

قال العكبري: "و(أَلْأَمُهُمْ) الضمير لـ (مَنْ) على معناها، ويجوز (أَلْأَمُهُ) على لفظ (مَنْ)، كذا قال العبدي، وقال أبو علي: يرجع الضمير على (التَّيْم)، وهو الصحيح؛ لأنه جعل (تيم بن ذهل) واحدا من (التَّيْم) لا مِمَّنْ يمشي"(٢).

الدراسة:

قبل الحديث عن موضوع المسألة، أشير إلى أنَّ أبا علي ـ رحمه الله ـ أورد هذا البيت شاهدا على دخول الألف واللام على (التيم) فهو بمنزلة اليهود والمجوس، في أنه إنما عُرِّف على حد (تَيْمِيّ وتَيْمٍ)، فـ (تيميّ) للواحد و(تيم) للجماعة، كما عُرِّف (المجوس، واليهود)، على حدَّ (مجوسيٍّ، ومجوس) (ويهوديٍّ، ويهود) و(روميّ وروم)، و(سِنْديّ وسِنْد)، واستدل بدخول لام التعريف عليه(٣)، قال أبو علي: "إنما هو على (تَيْمِيٍّ وتَيْمٍ) ثم عُرِف الجمع بالألف واللام كما عُرف اليهود، ولولا ذلك لم تدخل الألف

---

(١) من البسيط لجرير في هجاء عمرو بن لجَأَ التَّيْمِيِّ، في: الديوان ص٢٥٥ دار صادر، برواية (أولادُ ذُهْلٍ) بدلا من (ذُهْلُ بنُ تَيْمٍ)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وهو له في: التكملة ص١٢٥، والمقتصد في شرح التكملة١/ ٧٢٦، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص٤٣٩، والتنبيه لابن بري٢/ ٢٨٥، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي٢/ ٦٥٥، والمفتاح لابن عصفور١/ ٢٦٢، وشرح أبيات المغني١/ ٣٢٢، وغير منسوب في: الحجة٣/ ٣٤١، ومعاني الحروف للرماني ص٦٧.

(٢) شرح التكملة١/ ٥٥١.

(٣) انظر: المفتاح في شرح شواهد الإيضاح لابن عصفور١/ ٢٦٣.

والـلام؛ لأن (تَـيْمًا) علـمٌ مخـصوص"(١)، وقـال في الحجـة: "إنـه يحتمـل أمرين: يجوز أن يكون بمنزلة (العباس) وذلك أن (التيم) مصدر، والمصادر قد أجريت مجرى أسماء الفاعلين، ألا تـرى أنـه قـد وصـف بهـا كـما وصـف بأسماء الفاعلين، وجُمع جمعَها في نحو: نَوْرٍ، ونُوَّار، وسيل وسوائل، فلـما كانت مثلها أجراها مجراها، وعلى هذا قالوا (الفضل) في اسم رجل، كأنهم جعلـوه الـشيء الـذي هـو خـلاف الـنقص، والآخـر: أن يكـون (تـيم، وتيمـيّ) كزنجيٍّ وزنـج، ويهـوديٍّ ويهـود، وفي التنزيـل: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ ﴾ واليهـود إنما هو جمع يهودي، ولولم يكن جمعا لم تدخل اللام"(٢).

فأنت إذا جمعته كان نكرة وتدخله الألـف والـلام وينـصرف كقولـك: اليهـود والمجـوس، فـ (اليهـود) لـيس باسـم للقبيلـة، بـل هـو جمـع مثـل (رجـل، ورجال)(٣).

هذا، وقد اختلف في عود الضمير في قوله (أَلْأَمُهُـمْ) عـلى قـولين، **الأول**: أنـه يعـود عـلى (تـيم) لا عـلى (مَـنْ يَمْـشِي)، وهـذا قـول أبي عـلي(٤)، وصـححه العكبري فقال: "وهو الصحيح؛ لأنه جعل (تيم بن ذُهْل) واحدا من (التَّيْم لا

(١) التكملة ص١٢٥.

(٢) الحجة٣/ ٣٤١ وما بعدها.

(٣) انظر: شرح التكملة١/ ٥٥١.

(٤) انظر: التكملة ص١٢٥.

مِمَّنْ يمشي)"[١]، وبمثل هذا قال ابن بري، ونصه: "أراد: جمع تَيْمِيّ، ولذلك أدخل الألف واللام، وأعاد عليه ضمير الجماعة فقال (وألأمهم)"[٢].

الثاني: أن يكون الضمير عائدا على (مَنْ) وجمعه مراعاة لمعناها، ويجوز إفراده فتقول (ألأمه) مراعاة للفظها، وهذا قول العبدي - فيما حكاه عنه العكبري -[٣].

وردَّ ابن بري هذا القول بوجهين، الوجه الأول: أنه لو عاد على (مَنْ يمشي) لكان تكريرا يغني عنه الأول، الوجه الثاني: أن عوده على الأول أبلغ؛ لأنه يقتضي تفضيل (تيم) على (ذُهل)، وعودُه على (مَنْ) يقتضي تساويهما في اللؤم[٤].

وقال ابن عصفور: "لا يمكن أن يعود الضمير على (مَنْ يمشي)؛ لأن المعنى ليس على ذلك، من جهة أنه لمَّا جعل (التَّيْم) ألأمُ مَنْ يمشي، دخل في ذلك ذُهْلُ بن تيم؛ لأنه منهم، فلم يكن فائدة في أن يقول بعدُ: وألأمُ مَنْ يمشي ذُهْلُ بن تيم، وإنما أراد أن يقول: التَّيْم الذين هم ألأمُ مَنْ يمشي ألأمُهُم ذُهْلُ بن تيم"[٥].

---

(١) شرح التكملة١/ ٥٥١.

(٢) شرح شواهد الإيضاح ص٤٣٩.

(٣) انظر: شرح التكملة١/ ٥٥١.

(٤) انظر: شرح شواهد الإيضاح ص٤٣٩.

(٥) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح١/ ٢٦٢.

موقف العكبري: حكى العكبري ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ القولين في عود الضمير، وصحح قول أبي علي.

وأرى أن ما ذهب إليه أبو علي وصححه العكبري هو الوجه المقبول في عود الضمير؛ وذلك لما ذكره ابن بري في ردِّه لقول العبدي، ولما ذكره ابن عصفور في قوله السابق. والله أعلم.

٢٤ـ جمع (قاع) على (أقواع)

قال العكبري: "وأمَّا المعتلُّ فلا تكون عينُه إلا منقلبة ألفًا، ياءً كان أصلُها أو واوًا، فمن الواو (قاع) لقولك في جمعه (أقواع)، وقال العبدي: لا يجمع على (أقواع)، وقد حكاه أهل اللغة"[1].

الدراسة:

أشار العكبري ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في نصه السابق إلى المعتل، وأراد به الأجوف، وأنه لا تكون عينه إلا منقلبة إما عن واو أو ياء، ومثَّل للمنقلبة عن واو بكلمة (قاع)، واستدل على أن ألفه منقلبة عن واو بقولهم في جمعه (أقواع)، والجمع مما يرد الأشياء إلى أصولها، قال ابن جني: "وألف (القاع) بدل من واوٍ، قياسا واشتقاقا، فأما القياس فلأنها عينٌ، وأما الاشتقاق فلقولهم في

(١) شرح التكملة٢/ ١١.

تكسيره: (أقواع)"[1]، وفي التهذيب: "يقال: هذه قاع، وثلاث أقواع، وأقـواع كثيرة، وتصغر (قُوَيْعَة) فيمن أنَّثَ، ومن ذكَّر قال: (قُوَيْع)، ودلَّت هذه الواو أن ألفها مرجعُها إلى الواو"[2].

ثم ذكر العكبري ـ رحمه الله ـ رأي العبدي وهو: أن (قاع) لا تجمع على (أقواع)، وردَّ عليه بأنه قد حكاه أهل اللغة.

وأقول: إن الاسم الثلاثي الذي على وزن (فَعَل) ـ بفتح الفاء والعين ـ فإن تكسيره لأدنى العدد على (أفعال)، ولأكثر العدد على (فِعْلان)، قال سيبويه: "وأمَّا ما كان (فَعَلاً) فإنه يُكَسَّرُ على (أفعال) إذا أردت أدنى العدد، وذلك نحو: قاعٍ وأقواع، وتاجٍ وأتواج، وجارٍ وأجوار، وإذا أردت بناء أكثر العدد كسَّرتَه على (فِعْلان) وذلك نحو: جيران، وقيعان، وتيجان"[3]، وقال المبرد: "وأمَّا ما كان من المعتل متحركا نحو: باب، ودار، وقاع، وتاج، فإنَّ أدنى العدد في ذلك أن تقول فيه (أفعال) نحو: باب وأبواب، وتاج وأتواج، وجار وأجوار، وقاع وأقواع"[4].

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٣٩٨، وانظر: التمام في تفسير أشعار هذيل ص٤٨.

(٢) تهذيب اللغة٣/ ٣٣ (قاع).

(٣) الكتاب٣/ ٥٩٠.

(٤) المقتضب٢/ ٢٠٢.

هـذا مـذهب المتقـدمين مـن النحـاة، ومـنهم ـ أيـضا ـ ابـن الـسراج[١]، والصيمري[٢]، وتابعهم المتأخرون كابن عصفور[٣]، والـرضي[٤]، والـشاطبي[٥]، وذهب ابن مالك ، وتبعه السيوطي إلى أنَّ (أفعال) في (فَعَل) قليلٌ، قـال ابـن مالك: "(أفعال) لاسـم ثلاثـي لم يطـرد فيـه (أفعُـل)، وقـلَّ في (فَعَـل) معتـل العين"[٦]، وقال السيوطي: "وقلَّ (أفعال) في (فَعَـل) ـ بفتحـتين ـ حـال كونـه أجوفا، كـ: مال وأموال، وحال وأحوال، وخال وأخوال"[٧].

وأشير هنا إلى أن الشاطبي في المقاصد الشافية ذكـر أنَّ ابـن مالـك زعـم في التسهيل أنَّ (أفعال) في (فَعَل) المعتل العين قليلٌ، فنحو: مال وأموال، وحال وأحوال، وناب وأنياب، ليس بكثير، فليس بقياسٍ عنده، ثم ذكر أنه أطلـق في نظم الألفية، وإطلاقه هذا يقتضي أنـه قيـاسٌ في كـل مـا لم يطـرد فيـه (أفْعُـل)، ومن جملته (فَعَل) المعتل العين، وعلى هذا لابدَّ من أحـد أمـرين: إمَّـا فـسادُ زعمه في التسهيل، وإمَّا فسادُ إطلاقه في النظم، ثم بين الشاطبي أنَّ ما قاله ابن

(١) انظر: الأصول٢/ ٤٣٦.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة٢/ ٦٤٥.

(٣) انظر: شرح الجمل٢/ ٥٢٢.

(٤) انظر: شرح الشافية٢/ ٩٥.

(٥)انظر: المقاصد الشافية٧/ ٣٥، ٣٩.

(٦) التسهيل ص٢٦٩.

(٧) الهمع٦/ ٩٠.

مالك في التسهيل خلاف ما يقتضيه كلام سيبويه، إذ كان ظاهره ـ أي ظاهر كلام سيبويه ـ أنه مطَّردٌ في المذكور إذا أريد به القلة، وكذلك غيره من النحويين يطلقون القول فيه من غير تقييد بقلة، فإطلاقُه في النظم أوفقُ بكلام النحويين، وكثيرا ما يقف ابن مالك في النظم مع مذهب سيبويه والجمهور في مسائل يخالفها في التسهيل، فالظاهر مذهبُه هنا؛ لأنه في السماع كثير ومن مُثُلِهِ: مال وأموال، وخال وأخوال، وناب وأنياب، وتاج وأتواج، وقاع وأقواع، وإذا كان كذلك فالقول بقياسه أوفقُ بالسماع"[1]

عود إلى المسألة: وذهب العبدي ـ فيما حكاه عنه العكبري ـ إلى أنَّ (قاع) لا يجمع على (أقواع)، ولم يذكر ما حجته في ذلك؟، وردَّ عليه بأنه قد حكاه أهل اللغة.

وأقول: جاء ـ أيضا ـ جمعه على (أقواع) كما في قول ذي الرمة:

فَوَدَّعْنَ أَقْوَاعَ الشَّمالِيلِ بَعْدَمَا ∴ ذَوَى بَقْلُهَا أَحْرَارُهَا وذُكُورُهَا[2]

---

(١) انظر: المقاصد الشافية٧/ ٣٧ ـ ٣٩.

(٢) من الطويل في: الديوان١/ ٢٢٦، وتهذيب اللغة٣/ ٣٣ (قاع)، واللسان٨/ ٣٠٤ (قوع)، وتاج العروس٢٢/ ١٠٤ (قوع)، و(الأقواع): جمع (قاع) وهي الأرض الملساءُ طينتُها حُرَّةٌ، و(الشَّماليل): موضعٌ، وقوله: (بعدما ذوى بقلُها) أي: ذهب ماؤه وجفَّ بعض الجفوف، وأراد: ذهب ما يؤكل من الخضرة حين دخل الصيف، وأحرار البقل: ما رَقَّ وعتَّقَ، وذكوره: ما غلُظ.

وفي قول المُثَقَّب العبدي:

وَطَارَ قُشَارِيُّ الحُدِيدِ كَأَنَّهُ .:. نُخَالَةُ أَقْوَاعٍ يَطِيرُ حَصِيدُهَا[1]

موقف العكبري: ذكر أن (قاع) ألفه منقلبة عن واو بدليل جمعه على (أقواع)، ثم حكى قول العبدي بأنه لا يجمع على (أقواع)، ولم يبين ما حجته؟، ثم ردَّ قول العبدي بأن جمعه على (أقواع) قد حكاه أهل اللغة.

لذا يترجح لدي ما ذهب إليه العكبري ـ رحمه الله ـ وهو مذهب جمهور النحاة، ولوروده في معاجم اللغة، ودواوين الشعر. والله أعلم.

٢٥ـ جمع (جَدْيَة)

قال العكبري: "وأمَّا (جَدْيَةُ الرَّحْلِ) فهي شيءٌ مَحْشُوٌّ يُجْعلُ تحت دَفَّتَيْ السَّرْج، والجمعُ (جَدَيَات) بالتحريك، قال أبو علي: "لا يُتَجَاوَزُ"، قال الجوهري: "يقال: جَدَىً"، وقال العبدي: إنما لم يُتَجَاوزْ لئلا يلتبس بجمع (جَدْي) وهو ولد الماعز"[2].

انظر: الديوان بشرح الباهلي١/ ٢٢٦.

(١) من الطويل في: الديوان ص١١٣، والمفضليات ص١٥٢، وشرح المفضليات١/ ٣١٠، وشرح اختيار المفضل لليزيدي ٢/ ٧٢٣، ومنتهى الطلب٤/ ١١، و(قُشَارى): جمع قِشْر، وقُشَارِيُّ الحديد: ما تَقَشَّر وتطاير منه عند المُقَارَشَةِ، وهو وقوع السلاح بعضُ على بعض، و(حصيدها): ههنا مَثَلٌ، شَبَّه ما تَقَشَّرَ من الحديد في كثرته بالغبار في القاع.

(٢) شرح التكملة٢/ ٣٥، ٣٦.

الدراسة:

ما كان على وزن (فَعْلَة) فإنه يجمع جمع قلة بالألف والتاء، مع فتح العين(١)، قال المبرد: "لتكون الحركة عوضا من الهاء المحذوفة، وتكون فرقا بين الاسم والنعت"(٢)، فتقول: قَصْعَةٌ وقَصَعَاتٌ، وصَحْفَةٌ وصَحَفَاتٌ، وجَفْنَةٌ وجَفَنَاتٌ، فإذا جمعته جمع كثرة كَسَّرتَه على (فِعَال)، فتقول: قَصْعَةٌ وقِصَاعٌ، وجَفْنَةٌ وجِفَانٌ، وشَفْرَةٌ وشِفَارٌ، وجَمْرَةٌ وجِمَارٌ(٣)، وقد يجمعون بالألف والتاء وهم يريدون الكثرة(٤)، قال ابن جني: "كثُر عنهم مجيءُ لفظ جمع القلة والمعنيُّ به معنى الكثرة"(٥)، ومما ورد من ذلك قول حسان ـ رضي الله عنه ـ:

---

(١) يجوز في ضرورة الشعر إسكان العين نحو قوله:

.. خُفُوقًا وَرَفْضَاتُ الهُوَى في المَفَاصِلِ.

وقوله: وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا .. وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ.

وقوله: فَتَسْتَرِيح النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا ..

وغير ذلك كثير. انظر: التذييل والتكميل٢/ ٥٥، وراجع: المقتصد في شرح التكملة١/ ٨٤٩، وشرح التسهيل١/ ١٠١، وشرح الكافية الرضي٣/ ٣٩٣.

(٢) المقتضب٢/ ١٨٦.

(٣) انظر: الكتاب٣/ ٥٧٨، والمقتضب٢/ ١٨٦، وشرح الكتاب للسيرافي٤/ ٣٠٩، وشرح المفصل٥/ ٢١.

(٤) انظر: الكتاب٣/ ٥٧٨، والمقتضب٢/ ١٩٠، والتكملة ص١٥٥.

(٥) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٢٧٠.

لَنَا الجُفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى ... وأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا(١)

قال سيبويه: "فلم يُرِدْ أدنى العدد"(٢).

ومما ورد أيضا مجموعا بالألف والتاء مرادا به الكثرة قوله تعالى ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾(٣)، وغُرَفُ الجنَّة أكثرُ مِمَّا يُظَنُّ، وقوله تعالى ﴿ هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ﴾(٤)، ورُتَبُ الناس في علم الله أكثر من العشر لا محالة(٥).

وما كان معتل اللام مثل (رَكْوَةٌ، وقَشْوَةٌ، وغَلْوَةٌ، وظَبْيَةٌ) فهو بمنزلة الصحيح، فيجمع جمع قلة بالألف والتاء، ويجمع جمع كثرة على وزن (فِعَال)، تقول: رَكْوَةٌ ورَكَوَاتٌ ورِكَاءٌ، وقَشْوَةٌ وقَشَوَاتٌ وقِشَاءٌ، وغَلْوَةٌ وغَلَوَاتٌ وغِلَاءٌ، وظَبْيَةٌ وظَبَيَاتٌ وظِبَاءٌ(٦).

وأمَّا (جَدْيَةُ الرَّحْل) فجمعوها بالألف والتاء فقالوا (جَدَيَاتٌ) ولم يجمعوها على (جِدَاء) استغناءً بجمع القلة عن جمع الكثرة، قال سيبويه: "وقالوا:

---

(١) من الطويل في: الديوان ص٣٥، والكتاب٣/ ٥٧٨، والإيضاح في علل النحو ص١٢٣، والتنبيه لابن جني ص٢٧٠، وشرح المفصل٥/ ١٠، والخزانة٨/ ١٠٦.

(٢) الكتاب٣/ ٥٧٨.

(٣) من الآية (٣٧) سورة سبأ.

(٤) من الآية (١٦٣) سورة آل عمران.

(٥) انظر: التنبيه لابن جني ص٢٧٠، وراجع: معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/ ٢٧٥ وما بعدها، والمقتصد في شرح التكملة ١/ ٨٥٠، والخزانة٨/ ١٠٧ وما بعدها.

(٦) انظر: الكتاب٣/ ٥٧٨، ٥٧٩، والتكملة ص١٥٥، والمقتصد في شرح التكملة١/ ٨٥٢، وشرح المفصل٥/ ٢١.

جَدَيَاتُ الرَّحْلِ، ولم يُكَسِّرُوا الجَدْيَة على بناء الأكثر استغناءً بهذا، إذا جاز أن يعنوا به الكثير"[١]، وقال أبو علي: "وقالوا: جديات الرحل، فلم يجاوزوا ذلك إلى غيره"[٢]، وفسَّر عبد القاهر عدم جمعه على (جِدَاء) بأنَّ إتيانهم بأكثر من مثال واحد في جمع الكلمة استكثارٌ من اللفظ، وطلبٌ لسعة الكلام، فلا يجبُ في كل موضع[٣].

أمَّا العبدي ـ رحمه الله ـ فقد فسَّر عدم جمعه جمع كثرة على (جِدَاء) لئلا يلتبس بجمع (جَدْي)، وهو ولدُ الماعز[٤] الذي يجمعُ على جِدَاء[٥].

وحكى العكبري عن الجوهري أنه يجمعُ على (جَدَىً)[٦]، قال ابن بري: "صوابه (جَدْيٌ) مثل: هدية وهدي، وشرية وشري"[٧].

موقف العكبري: ذكر أن (جَدْيَة الرَّحْلِ) تجمع على (جَدَيَات)، وحكى قول أبي علي بأنه لا يُتَجَاوزُ، ولم يعلل له، وحكى عن الجوهري أنه يجمع على

---

(١) الكتاب٣/ ٥٧٩.

(٢) التكملة ص١٥٥.

(٣) انظر: المقتصد في شرح التكملة١/ ٥٨٢.

(٤) انظر: شرح التكملة٢/ ٣٦.

(٥) انظر: تصحيح الفصيح ص٢٧٠، والصحاح٦/ ٢٢٩٩، وإسفار الفصيح ٢/ ٥٨٩، والمحكم ٧/ ٥٠١ (جدى).

(٦) انظر: شرح التكملة٢/ ٣٦، وراجع: الصحاح٦/ ٢٢٩٩ (جدى).

(٧) انظر: اللسان١٤/ ١٣٥ (جدا)، والتكملة للزبيدي٨/ ٦٠ (جدى).

(جَدَىً)، ثم ذكر تعليل العبدي لعدم تكسيره على (فِعَال) لـئلا يلتبسَ بجمـع (جَدْي) وهو ولد الماعز.

مما سبق نرى أنهم جمعوا (جَدْيَة الرَّحْل) على (جَـدَيَات) بـالألف والتـاء، ولـم يكسروه على (فِعَال) استغناء بجمعه على (فَعَلَات)، إذ عنـوا بـه الكثير كما قال سيبويه، وما علل به العبدي من قوله (لئلا يلتبس بجمـع جَـدْي وهـو ولد الماعز) توجيهٌ وجيهٌ يفسر الاستغناء الذي صرح به سيبويه، والله أعلم.

٢٦ـ جمع (إزار، ولسان)

قال العكبري: "ذكر العبدي في هذا الباب كلاما عـلى (إزار) ... وهـو: فأَمَّـا (إزار) فَمَنْ ذَكَّرَهُ جمعـه عـلى (أُزُرٍ) و(آزِرَة)، ومَـنْ أَنَّثَـهُ جمعـه عـلى (آزُرٍ)، مثل: عَنَاقٍ وأعنُقٍ، ومثلُه (لسان)، فأنَّ منهم مَنْ يُكَرِّرُهُ فيجمعـه عـلى (أَلسنة)، ومَنْ أَنَّثَه جمعه على (أَلْسُنٍ)...، والأكثرُ تذكيرُ الإزار"[1]

الدراسة:

حكى العكبري عن العبدي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ أنَّ كلمتي (إزار) و(لسان) من الكلـمات التـي تـذكر وتؤنـث، وقـد اختلـف في جمعهـما بهـذا الاعتبـار، أي: باعتبـار تذكيرهما وتأنيثهما.

أَمَّا كلمـةُ (إزار) فقـال الأنبـاري: "والإزارُ يُـذكَّرُ ويُؤَنَّـثُ،... وقـال يعقـوب: يُقـالُ: هـذا إزارٌ حَـسَنٌ، وهـذه إزارٌ حَـسَنَةٌ"[2]، وتـذكيرُ الإزار وتأنيثـه حكـاه

(١) انظر: شرح التكملة٢/ ٩١، ٩٢.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث١/ ٤٨٨.

أصحاب المعاجم[1]، وبتذكيره وتأنيثه قال العبدي كما حكى عنه العكبري، ومن تأنيثه قول الشاعر:

طَرَحْنَا إِزَارًا فَوْقَهَا أَبْيَنِيَّةً .:. عَلَى مَصْدَرٍ مِنْ فَدْفَدَاءَ ومَوْرِدِ[2].

وقال الأعشى بإلحاق العلامة:

كَتَمَيُّلِ النَّشْوَانِ يَرْ .:. فُلُ في البَقِيرَةِ والإِزَارَه[3].

---

(١) انظر على سبيل المثال: الغريب المصنف٢/ ٤١١، والمحيط في اللغة٩/ ٨٥، والصحاح٢/ ٥٧٨، والمخصص٥/ ١٤٥، والمحكم٩/ ٧٥، وتاج العروس١٠/ ٤٣ (أزر).

(٢) من الطويل لابن أحمر في: الديوان: ص٥٠، والحجة٢/ ٣٢٦، والمذكر والمؤنث للأنباري١/ ٤٨٨، ومعجم ما استعجم ٣/ ١٠١٥، ويروى (أَيْزَنِيَّة) بدلا من (أَبْيَنِيَّة)، و(قَدْقَدَاء) بالقاف بدلا من (فَدْفَدَاء).

و(أَبْيَنِيَّة): ثيابا من (أَبْين)، و(أبين) مخلاف باليمن منه عدن. انظر: معجم البلدان١/ ٨٦، وقيل: قرية على جانب البحر باليمن (اللسان١٣/ ٦) (أبن)، و: أَيْزَنِيّ: رمح منسوب إلى ذي يزن أحد ملوك الأذواد من اليمن. انظر: اللسان/ ١٣/ ٤٥٦ (يزن)، و(فدفداء): بفتح أوله وإسكان ثانيه بعدهما مثلهما ممدود، ويروى: بضم أوله: ماءٌ معروف بالحجاز. انظر: معجم ما استعجم٣/ ١٠١٥.

(٣) من مجزوء الكامل في: الديوان ص١٥٣، والجمهرة٢/ ٣٢٨ (رَزَوَ)، ومجالس العلماء للزجاجي ص١٠١، والحجة ٢/ ٣٢٦، والصحاح٢/ ٥٧٨، والمحكم٩/ ٧٥، والمخصص٥/ ١٤٥، وتاج العروس١٠/ ٤٤.

ورفل في ثيابه يَرْفُلُ: إذا أطالها وجرَّها متبخترا، والبقيرة: قميصٌ لا كُمَّيْ له تلبِسَه النساء. الصحاح: ٢/ ٥٩٥ (بقر).

وقول أبي ذؤيب:

تَبَرَّأُ مِنْ دَمِ القَتِيلِ وَبَزِّهُ ∴ وَقَدْ عَلِقَتْ دَمَ القَتِيلِ إِزَارُهَا[١].

على أن يكون (الإزار) مرفوعا بـ (عَلِقَت)، ودخلت التاء في الفعل لتأنيث (الإزار)[٢].

وعن أبي هلال العسكري، وابن فارس أن تأنيث (الإزار) لغة هذيل[٣]، واستدلا ببيت أبي ذؤيب.

والأصمعي، والأخفش يقولان: (الإزار) مذكر[٤]، ويردان قول الأعشى:

كَتَمَيُّلِ النَّشْوَانِ يَرْ ∴ فُلُ في البَقِيرَةِ والإِزَارَه

وقال الأصمعي: القصيدة مصنوعة، ولا يُعرفُ (الإزار) إلا مذكرًا[٥]، وقال

---

(١) من الطويل في: ديوان الهذليين١/ ٢٦، وشرح أشعار الهذليين١/ ٧٧، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم ص١٩٤، والحجة ٢/ ٣٢٦، والمذكر والمؤنث للأنباري١/ ٤٨٩، والصناعتين لأبي هلال ص٣٥٤، وشرح التكملة٢/ ٩١، وغير منسوب في: مجالس العلماء ص١٠٢، وإيضاح شواهد الإيضاح١/ ٤٤٨، والفوائد المحصورة لابن هشام اللخمي ص١٦٠.

(٢) انظر: الحجة٢/ ٣٢٦، والمسائل الحلبيات ص١٤٦، والمذكر والمؤنث للأنباري١/ ٤٨٩.

(٣) انظر: الصناعتين ص٣٥٤، ومعجم مقاييس اللغة٤/ ١٢٧ (علق).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص١٩٤، ومجالس العلماء للزجاجي ص١٠١.

(٥) انظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص١٩٤، والمخصص٥/ ١٤٥.

العكبري: "الأكثرُ تذكيرُ (الإزار)"(١).

ووجَّه الأخفش قول أبي ذؤيب على أنَّ في (عَلِقَتْ) ضمير المرأة، وأبدل (الإزار) من ذلك الضمير، فلذلك قال (عَلِقَتْ)(٢)، قال ابن فارس: "وهذا على كلامين، أراد: عَلِقَت المرأةُ دمَّ القتيل، ثم قال: عَلِقَهُ إزارُها"(٣)، كما تقول: (سُرِقَ زيدٌ مَالُهُ)، و(سُرِقَتْ جَارِيَتُكَ مَالهُا)، على معنى: (سُرِقَ زيدٌ سُرِقَ مَالُهُ)، و(سُرِقَتْ جَارِيَتُكَ سُرِقَ مَالهُا)، فيرتفع (الإزار) على البدل مما في (عَلِقَتْ)، وكذلك (المال) من قولهم مرفوع على البدل من (زيد) و(الجارية)(٤).

وأمَّا (اللسان) فذهب سيبويه، والمبرد، والفارسي، إلى أنه يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، قال سيبويه: "اللسان: يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ"(٥)، وقال المبرد: "واعلم أنَّ الشيء قد يكون على لفظ واحد مذكَّرًا ومؤَنَّثًا، فمن ذلك (اللسان)، يقال: هو اللسان، وهي اللسان"(٦)، وقال أبو علي: "اللسان: يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، ولغةُ القرآن التذكيرُ، ومجيء الجمع فيه على (أَفْعِلَة) نحو قوله عزَّ وجلَّ ﴿وَٱخۡتِلَٰفُ

---

(١) شرح التكملة٢/ ٩٢.

(٢) انظر: مجالس العلماء للزجاجي ص١٠٢، وراجع: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص٩٤، وللأنباري١/ ٤٨٩.

(٣) معجم مقاييس اللغة٤/ ١٢٧ (علق).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للأنباري١/ ٤٨٩.

(٥) الكتاب٣/ ٢٥٩.

(٦) المذكر والمؤنث للمبرد ص١١٤.

﴿أَلۡسِنَتِكُمۡ﴾[1] يدلُّ على ذلك"[2]، وجمهور النحويين واللغويين على ذلك[3].

وذهب الفراء إلى أنَّ (اللسان) يُذَكَّرُ، وربما أُنِّثَ إذا قصدوا قصد الرسالة أو القصيدة، أمَّا (اللسان) بعينه فقال: لم أسمعه من العرب إلا مذكرا[4]، واتفق معه في ذلك التستري، حيث قال: "واللسان: يذكر، ولا يجوزُ تأنيثه إذا أردت به العضو"[5]، ويرى ابن السيد أنَّ الأفصح فيه التذكير وهو لغة القرآن ﴿وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ﴾، ولا يجمع (فِعال) على (أَفْعِلَة) إلا إذا كان مذكرا[6].

جمع الكلمتين:

ذكر العكبري ـ رحمه الله ـ عن العبدي أنه قال: مَنْ ذَّكَّرَ (إزار) جمعه على (أُزُر) و(آزِرَة)، ومَنْ أَنَّثَهُ جمعه على (آزُر)، وأنَّ مَنْ ذكَّر (اللسان) جمعه على

---

(١) من الآية (٢٢) سورة الروم.

(٢) التكملة ص١٤٤.

(٣) انظر على سبيل المثال: إعراب القرآن للنحاس٥/ ٢٣٠، ومشكل إعراب القرآن١/ ٤٢١،والمقتصد في شرح التكملة ١/ ٨٠٦، وشرح المفصل١/ ٥، والمخصص١/ ١٣٢.

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٦٤، ٦٥.

(٥) المذكر والمؤنث للتستري ص١٠١، والتستري: أبو الحسين سعيد بن إبراهيم التُّسْتَرِي، نصراني كاتب، له كتاب المقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، توفي بعد سنة ٣٦٠. ترجمته في: الوافي بالوفيات١٥/ ١٢٢، وهدية العارفين١/ ٣٨٨.

(٦) انظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص٣١٥.

(أَلْسِنَة) ومَنْ أَنَّثَهُ جمعه على (أَلْسُن)، وما ذكره العبدي - رحمه الله - موافق لما ذكره النحويون واللغويون في جمعهما(١)، قال سيبويه: "وأمّا مَنْ أنَّثَ (اللسان) فهو يقول: (أَلْسُنُ)، ومَنْ ذَكَّره قال (أَلْسِنَة)"(٢)، وبمثل ذلك قال المبرد(٣)، وقال ابن سيده: "مَنْ أَنَّثَ (اللسان) قال (أَلْسُن)؛ لأنَّ ما كان على وزن (فِعَال) من المؤنث جمعه في الأغلب (أَفْعُل)، كقول أبي النجم:

يَأْتِي لهَا مِنْ أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ(٤)

ومَنْ ذَكَّرَه فجمعه (أَلْسِنَة)؛ لأنَّ ما كان على (فِعَال) من المذكر فجمعه على (أَفْعِلَة) كـ: مِثَال وأَمْثِلَة، وإِزَار وآَزِرَة، وإِنَاء وآَنِيَة، وسِوَار وأَسْوِرَة"(٥).

وفي جمع (إزار) قال ابن سيده: "والجمع (آزِرَة)، و(أُزُر) حجازية، و(أُزْرٌ) تميمية"(٦)، فجمعُهُ في القِلَّة على (أَفْعِلَة) مثل: حِمَار وأَحْمِرَة، ومِثَال وأَمْثِلَة،

---

(١) انظر: الكتاب٣/ ٦٠٦، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم ص١١٢، والمقتضب٢/ ٢٠٣، وإعراب القرآن للنحاس٥/ ٢٣٠، والمقتصد في شرح التكملة١/ ٨٠٦، والمخصص٥/ ١٣٨.

(٢) الكتاب٣/ ٦٠٦.

(٣) انظر: المقتضب٢/ ٢٠٣، والمذكر والمؤنث للمبرد ص١١٤.

(٤) من الرجز للشاعر في: الديوان ص٣٤٩، والكتاب٣/ ٦٠٧، والخصائص٢/ ١٣٠، وتوجيه اللمع ص٤٨٥، وغير منسوب في: أمالي ابن الشجري٢/ ٣٨.

(٥) المخصص٥/ ١٣٨.

(٦) المحكم٩/ ٧٥ (أزر).

وفي الكثرة على (فُعُل) مثل: حُمُر، وفُرُش[1].

موقف العكبري: حكى ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قول العبدي في تأنيث (الإزار) و(اللسان)، وتذكيرهما، وجمعهما، ورأى أنَّ الأكثر تذكيرُ (الإزار)[2].

وما ذكره العكبري عن العبدي موافق لما ذكره النحويون واللغويون، كما تبين لنا في دراسة المسألة،

والله أعلم.

٢٧ـ توجيه نصب (أخفية الكرى)

قال العكبري: "قال الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاظُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى ∴ تَزَجُّجَهَا مِنْ حَالِكٍ واكْتِحَالِهَا[3]

---

(١) انظر: الأصول٣/ ٥، والتكملة ص١٦٥، والصحاح٢/ ٥٧٨ (أزر)، واللسان٤/ ١٦ (أزر)، وتاج العروس١٠/ ٢٤(أزر).

(٢) انظر: شرح التكملة٢/ ٩٢.

(٣) من الطويل نسب للكميت في: إيضاح شواهد الإيضاح٢/ ٨٣٩، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص٥٦٩، والمفتاح في شرح شواهد الإيضاح٢/ ٥٣٦، والمقاصد النحوية٣/ ١٤٦١، وليس في ديوانه، وغير منسوب في: سر الصناعة١/ ٣٨، والمحتسب٢/ ٤٧، والمقتصد في شرح التكملة٢/ ٩٥٠، وأمالي ابن الشجري١/ ١٥٩، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٠٧١، والأيقاظ: جمع (يقُظ)، والأخفية: الأغطية، واحدتها: خفاء، وسُمِّي خفاء لأنه يخفي ما تحته، والمراد هنا: أجفان العيون، والكرى: النوم، وتزججها: تكحلها بالمزج، يقال: زججت المرأة حاجبيها إذا أدقَّت صنعتهما وتزيينهما.

انظر: المقاصد النحوية٣/ ١٤٦٢.

الأخفيةُ: جمع (خِفَاء) وهي في الأصل كساءٌ يُسْتَرُ به وَطْبُ اللبن، وشبَّه الأعين بالأخفية لأنها تشتملُ على النوم وتُسْتُرُهُ، وفي انتصاب (أخفية) على هذا وجهان، أحدهما: التشبيه بالمفعول، كقولك: مررت بزيد الحسنِ وجهَ الأخ، بالنصب، الوجه الثاني: أنه تمييزٌ، وهو قول العبدي، والأول قاله عبد القاهر"[1].

الدراسة:

معمول الصفة المشبهة في نحو (الحسنُ وجهَ الأخ) فيه ثلاثة أوجه[2]، **أحدها**: الرفعُ على الفاعلية، قال ابن الحاجب: "وهو الأصل في إعمالها، إذ لا تقتضي إلا مرفوعا كفعلها"[3]، وحمله أبو علي الفارسي على البدل من الضمير المستتر في الصفة[4]، **الثاني**: الخفض بالإضافة، **الثالث**: النصب،

---

(١) شرح التكملة٢/ ١٤٤، ١٤٥.

(٢) انظر هذه الأوجه في: شرح الجمل لابن خروف١/ ٥٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٥٧٠، والارتشاف٥/ ٢٣٥١، وأوضح المسالك٣/ ٢٤٩، والتصريح٢/ ٨٤.

(٣) شرح المقدمة الكافية٣/ ٨٤٥.

(٤) انظر: الإيضاح ص١٥٣، وشرح الجمل لابن خروف١/ ٥٦٢، ولابن عصفور١/ ٥٧٠، وأوضح المسالك٣/ ٢٤٩.

قال الشيخ خالد معقبا على رأي أبي علي: "ويرُدُّه حكاية الفراء: مررتُ بامرأةٍ حسن الوجه، وحكاية الكوفيين: بامرأة قويم الأنف، وأنه يجوز: برجل مضروب الأبُ ـ بالرفع ـ، وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمال". التصريح٢/ ٨٤، قال الشيخ ياسين: "ووجه الرَّدِّ أنه لو كان المرفوع بدلا وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف

وهذه الأوجه الثلاثة جوَّزها ابن مالك في (أخفية الكرى) فقال: "يجوز في (أخفية الكرى) الجرُّ بالإضافة، والرفع على الفاعلية، والنصب ... وهو نظيرُ قولنا: (الحسنُ وجه الأب) بالأوجه الثلاثة"(١)، وقال في متن الكافية:

وَخَفْضُهُم (أَخْفِيَة الْكَرَى) بِأَنْ ∴ أُضِيفَ (الأَيْقَاظُ) له وَجْهٌ حَسَن.
والرَّفْعُ والنَّصْبُ أَجِزْ في (الأَخْفِيَهْ) ∴ وشِبْهِهِ تُصِبْ بِغَيْرِ تَخْطِيَه (٢).

وقد اختلف في وجه النصب على ثلاثة أقوال(٣):

الأول: ينصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، وهذا مذهب البصريين.

الثاني: قال بعض النحاة: على التشبيه بالمفعول به مطلقا، نكرة كان أو معرفة.

الثالث: على التمييز مطلقا، وهو مذهب الكوفيين.

و نسب العكبري لعبد القاهر القول بأنه منصوب على التشبيه بالمفعول، وهذه النسبة صحيحة، قال عبد القاهر: "فالنصبُ في (أخفية الكرى) يجب

لوجب تأنيثها، وأن يقال: حسنة الوجه، قويمة الأنف؛ لأن الصفة إذا رفعت ضمير المؤنث وجب تأنيثها". حاشية يس على التصريح٢/ ٨٤.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٠٧٢، وشرح التسهيل٣/ ٩٧.

(٢) شرح الكافية الشافية٣/ ١٠٧٠.

(٣) انظر هذه الأقوال في: شرح المقدمة الكافية٣/ ٨٤٦، وشرح الكافية للرضي٣/ ٤٤٢، والصفوة الصفية٢/ ١٤٥، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس٢/ ٩٩٨، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ص١٥٣، والهمع٥/ ٩٥.

أن يكون بمنزلته في قولك: مررت بزيدٍ الحسنِ وجهَ الأخِ، بالنصب على التشبيه باسم الفاعل نحو: بالضارب غلامَ الأخِ"(١)، وذهب ابن الشجري - أيضا - إلى أنه منصوب على التشبيه بالمفعول(٢).

ونسب العكبري كذلك للعبدي القول بأنه منصوب على التمييز، والتمس وجها لتخريج قوله فقال: "ويجوز أن يريد العبدي أنه تمييز على المعنى؛ لأنَّ مثل ذلك تمييز معرفة كان أو نكرة"(٣).

والنصب على التمييز قال به ابن جني، قال: "ونصب (أخفية الكرى) على التمييز، كما تقول: لقد علمَ الأيقاظُ عيونًا تَزَجُّجَهَا"(٤)، وجوَّز القيسي - أيضا - النصب على التمييز، فقال: "نصبَ (أخفية الكرى) على التشبيه بالمفعول به، وإن شئت على التمييز كما تقول: الحسان وجوها"(٥).

وقال ابن عصفور موجها قول ابن جني لنصبه على التمييز: "وإنما أجاز ذلك في (أخفية الكرى) وإن كان معرفة؛ لأنَّ تعريف (الكرى) تعريف جنس لا يخص واحدا بعينه"، واختار ابن عصفور نصبه على التشبيه بالمفعول به فقال: "والأول - أي: النصب على التشبيه بالمفعول - أجود"، ثم ذكر أن نصبه على التمييز جائز في الشعر، واستدل على جوازه بقول الشاعر:

---

(١) المقتصد في شرح التكملة٢/ ٩٥٠.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري١/ ١٥٩.

(٣) شرح التكملة٢/ ١٤٥.

(٤) سر الصناعة١/ ٣٨.

(٥) إيضاح شواهد الإيضاح٢/ ٨٤٠.

فَبِئْسَتْ قِعَادَ الْفَتَى وَحْدَها .·. وبِئْسَتْ مُوَفِّيَةُ الأَرْبَعِ[1].

قال: "ألا ترى أنه نصب (قعادَ الفتى) وهو معرفة على التمييز لمَّا كان التعريف تعريف جنس"[2].

موقف العكبري:

نسب لعبد القاهر القول بأن (أخفية الكرى) منصوب على التشبيه بالمفعول، ونسب للعبدي القول بأنه منصوب على التمييز، والتمس وجها لتخريجه على المعنى، ثم بيَّن معنى البيت بأنَّ التقدير: لقد علم الأقوامُ الذين تَيَّقَّظُ أخفية كراهم ـأي: أعينهم ـ، فلَمَّا أضاف اليقظة إلى الأقوام نصب أخفية، أي: الأعين، على التشبيه بالمفعول، أو التمييز، كما تقول: جاءني الرجل الحسنُ وجها[3].

وتوجيه العكبري قول العبدي بأنه تمييز على المعنى توجيهٌ مقبولٌ، بأنْ تجعل الأخفية هي العيون أنفسها؛ لاشتمالها على النوم، كاشتمال الأخفية على ما فيها، كأنه قال: الأيقاظ عيونا، وهذا تقدير ابن جني[4]، وابن بري[5]، والله أعلم.

---

(١) من المتقارب لعبد الله بن أوفى الخزاعي في: ديوان الحماسة ص١٨١، والتنبيه لابن جني ص٤٩١، وشرح كتاب الحماسة لأبي القاسم الفارسي٢/ ٢٢١وشرح الحماسة للتبريزي٢/ ٩٠٤، ، و(القِعَادُ): امرأة الرجل، و(مَوَفِّيَةُ الأربع): أي: معها ثلاث نسوة فتكون هي تمام الأربع.

(٢) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح٢/ ٥٣٧.

(٣) انظر: شرح التكملة٢/ ١٤٤، ١٤٥.

(٤) انظر: سر الصناعة١/ ٣٨، والمحتسب٢/ ٤٧.

(٥) انظر: شرح شواهد الإيضاح ص٥٦٩.

٢٨ـ مجيء (فَعِيلَة) مصدرا للثلاثي

قال العكبري: "وأمَّا مصادرُ (فَعَلَ يَفْعِلُ) فكثيرة ... والخامس عشر: (فَعِيلَة) نحو: غَفَرْتُ ذَنْبَهُ غَفِيرَةً، حكاها العبدي"(١).

الدراسة:

معرفة مصادر الثلاثي إنما تؤخذ من اللغة؛ لكثرة اختلافها ودخول بعضها على بعض، فمعرفتُها من اللغة أبلغُ من معرفتها من النحو؛ لأن حاصل أمر النحويّ أنْ يُبَيِّنَ أنَّ المثال الفلاني من الفعل يكثُرُ في مصدر البناء الفلاني ويقلُّ مع غيره، وأمَّا الحصرُ فلا سبيل له إلا من اللغة(٢).

وقد ذكر العكبري ـ رحمه الله ـ أنَّ مصادرَ (فَعَلَ) ـ بفتح العين ـ ومضارعه (يَفْعِلُ) ـ بكسرها ـ كثيرةٌ، ثمَّ ذكر منها خمسة عشر بناءً، منها: (فَعِيلَة) الذي حكاه عن العبدي، ومثَّل له بقولهم: غَفَرْتُ ذَنْبَهُ غَفِيرَةً.

وقد ورد هذا المصدر في كلام العرب، ومنه قولهم: (لَيْسَتْ فِيهِم غَفِيرَةٌ) أي: لا يغفرون ذنبًا لأحد(٣)، وقولهم: (أسألُكَ الغَفِيرَةَ، والنَّاقَةَ الغَزِيرَةَ، والعِزَّ في العَشِيرَةِ، فإنَّها عليكَ يَسِيرَةٌ)(٤).

وقال الهذلي:

---

(١) انظر: شرح التكملة٢/ ٢٦٣.

(٢) انظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية٢/ ٥٢١.

(٣) انظر: إصلاح المنطق ص٣٥٤، وديوان الأدب للفارابي١/ ٤٣٠، وأمالي القالي١/ ١٢٩، ومعجم مقاييس اللغة٤/ ٣٨٦ (غفر)، والصحاح٢/ ٧٧١ (غفر).

(٤) انظر: المحكم٥/ ٤٩٩ (غفر)، واللسان٥/ ٢٥ (غفر).

يَا قَوْمِ لَيْسَتْ فِيهِمُ غَفِيرَه .·. فَامْشُوا كَمَا تَمْشِي جِمَالُ الحِيرَه[١].

وقال الآخر:

يَا رَبِّ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ غَفِيرَه .·. إِنَّ مِنًى مَانِعَـــهُ المُغِيرَه

ومَـانِـعٌ بَعْـــدَ مِـنًى ثَبِيـرَه .·. ومَانِعِي رَبِّي أَنْ أَزُورَه[٢].

وقال الآخر:

بِخَيْرِ خَلِيقَةٍ وبِخَيْرِ نَفْسٍ .·. خُلِقْتَ فَزَادَكَ اللهُ الْغَفِيرَه[٣].

وقد ذكر هذا البناءَ مصدرا للثلاثي كثيرٌ، منهم: الرضي ومثَّل له بـ (الشَّبِيبَة) و(الفَضِيحَة)[٤]، وابن القواس ومثل له بـ (عَقِيرَة)[٥]، وأبو حيان ومثل له بـ

---

(١) من الرجز لصخر الغيّ الهذلي في: ديوان الهذليين٢/ ٢٣٨، وشرح أشعار الهذليين١/ ٨٢٣، والمحكم٥/ ٤٩٩ (غفر)، واللسان٥/ ٢٦ (غفر)، وتاج العروس١٣/ ٢٤٧ (غفر)، وغير منسوب في: إصلاح المنطق ص٣٥٤.

(٢) من الرجز لظُوَيْلِم بن عُرَيْن بن خُشَيْن من شعراء الجاهلية، انظره في: كتاب أنساب الأشراف للبلاذري١٣/ ١٨٣، والاشتقاق لابن دريد ص٢٨٢، و(المغيرة) هو: المغيرة بن عبد الله المخزومي، و(ثَبِير): جبل بمكة، يقال: (أَشْرِقْ ثَبِيرُ كَيْمَا نُغِيرُ). انظر: تهذيب اللغة١٥/ ٨١ (ثبر)، والصحاح٢/ ٦٠٤ (ثبر).

(٣) من الوافر نُسب لأبي الأسود في: كتاب الأفعال للسرقسطي٢/ ١٠، وليس في ديوانه، وغير منسوب في: كتاب الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب ص٣٣٠.

(٤) انظر: شرح الشافية١/ ١٥٣.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطي٢/ ١٢٩٥.

(خَدِيعَة)(١)، وبَحْرَق(٢) ومثَّل له بـ (نَمَّ الحديثَ نَمِيمَةً، ونَصَحَ له نَصِيحَةً، وفَضَحَهُ فَضِيحَةً)(٣).

موقف العكبري: حكى العكبري عن العبدي أنَّ من مصادر الثلاثي (فَعِيلَة) كـ (غَفِيرَة)، ولم يعلق عليه.

وما ذكره العبدي ـ رحمه الله ـ موافق لما حكاه النحويون واللغويون، وقد ورد في كلام العرب نثره وشعره، والله أعلم.

٢٩ـ علة إمالة الألف في (درهمان)

قال العكبري: "وأمَّا ذكرُه (درهمان) فغرضُه منه إمالةُ ألف التثنية لكسرة أول الكلمة، وإنما أجازوا إمالة الألف هنا لأنها قد تصيرُ إلى الياء في الجرِّ والنصب ... قال العبدي: الإمالةُ هنا لكسر النون. وهذا فيه نظرٌ، والذي ذكره عبد القاهر كسرُ الأول كما ذكرنا..."(٤).

---

(١) انظر: الارتشاف١/ ٤٨٤.

(٢) محمد بن عمر بن المبارك بن عبد الله بن علي الحميري، الحضرمي، ولد سنة ٨٦٩ بحضرموت، وأخذ بها، وبزبيد، ومكة، والمدينة، من تصانيفه: شرح لامية العجم، وتحفة الأحباب شرح ملحة الإعراب، وشرح لامية الأفعال لابن مالك، وأرجوزة في معاني الحروف، توفي سنة٩٣٠. انظر: الضوء اللامع٨/ ٢٥٣، والأعلام٦/ ٣١٥.

(٣) انظر: شرح بحرق على لامية الأفعال ص٤٩.

(٤) انظر: شرح التكملة٢/ ٣٠٨، ٣٠٩.

الدراسة:

معنى الإمالة أنْ تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء[1]، والغرضُ منها: تناسبُ الأصوات وتناسُقُها، بتقارب نغماتها، وتحسين جَرْسِها، وعدم تنافرها من عُلُوٍ يليه تَسَفُّلٌ، ومن تَسَفُّلٍ يليه ارتفاعٌ في الكلمة أو في الكلام[2]، وهي لغة تميم، وأَسَد، وقيس، وعامة نجد، أما أهل الحجاز فلا يميلون إلا في مواضع قليلة[3].

وللإمالة أسبابٌ هي: أن يكون قبل الحرف أو بعده ياء أو كسرة، أو يكون منقلبا عن ياء، أو مشبها للمنقلب عن ياء، أو يكون الحرف الذي قبل الألف قد يكسر في حال، أو إمالة لإمالة[4]، وهذه الأسباب ليست بموجبة لها، بل

---

(١) انظر: الأصول٣/ ١٦٠، والتكملة ص٢٢٣، واللمع ص١٥٦، والكشف١/ ١٦٨، والتبصرة في القراءات السبع لمكي ص٣٧٠، والشافية ص٣٠٥، والتسهيل ص٣٢٥، وشرح الشافية للرضي٣/ ٤.

(٢) انظر: تمهيد القواعد١٠/ ٥٢٨٣، وراجع: الصفوة الصفية٢/ ٤٩٥.

(٣) انظر: الكتاب٤/ ١١٨، وأسرار العربية ص٤٠٦، والتخمير٤/ ٢٠١، وشرح المفصل٩/ ٥٤، وشرح الشافية٣/ ٤، والصفوة الصفية٢/ ٤٩٥، وتمهيد القواعد١٠/ ٥٢٨٤ وفيه ذكر لبعض المواضع التي يميلها أهل الحجاز.

(٤) انظر: الأصول٣/ ١٦٠، والتكملة ص٢٢٣، والتبصرة لمكي ص٣٧٠، والإقناع لابن الباذش ص٢٦٩، والشافية ص٣٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش٩/ ٥٥. والأمثلة على الترتيب: (عِماد، وعالِم، وسَيَّال، وشَيْبان، وناب، وباع، وخاف، وهاب، وحبلى، ورأيت عمادا).

هي مجوزة لها عند مَنْ هي في لغته، وكل موضع يحصل فيه سببُ الإمالة جاز لك الفتحُ(١).

ومِمَّا أُميلَ للكسرة قبلها: عِمَاد، وكِتاب، وشِمْلال، وسِرْبال، ودِرْهَمَان(٢)، فالكسرة في (عِماد، وكِتاب) هي التي دعت إلى الإمالة؛ لأنَّ الحرفَ الذي قبل الألف تمُالُ فتحتُهُ إلى الكسرة لأجل انكسار الأول، وكذلك (شِمْلال، وسِرْبال) تمُيلُ فتحة الحرف الذي قبل الألف لكسرة الحرف الأول، ولا يُعْتَدُّ بالحرف الساكن، فهو حاجزٌ غيرُ حصينٍ، فصار كأنه غيرُ موجودٍ(٣).

وأمَّا (دِرْهَمَانِ) فمع حكمهم على إمالة ألفها بأنها شاذة(٤)، أو قليلة(٥)، أو ضعيفة(٦)، أو ضعيفة شاذة(٧)، إلا أنَّ الذي حسَّنه كونُ الرَّاءِ ساكنةً، فلم يكن حاجزًا حصينًا، والهاء خفيَّةٌ فهي كالمعدومة لخفائها(٨)، وإنما حكموا عليها

---

(١) انظر: شرح المفصل٩/ ٥٤، وشرح الشافية٣/ ٥.

(٢) انظر: الأصول٣/ ١٦١، والتكملة ص٢٢٣.

(٣) انظر: التخمير٤/ ٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش٩/ ٥٤، وشرح الشافية٣/ ٥، ٦.

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي٤/ ٤٩٩، والمفصل ص٣٣٦، والبديع في علم العربية٢/ ٣٣٦، والارتشاف٢/ ٥١٩، وشرح الشافية للجاربردي٢/ ١٤٤.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٩/ ٥٧.

(٦) انظر: شرح التكملة٢/ ٣٠٨.

(٧) انظر: شرح الشافية للرضي٣/ ٦.

(٨) انظر: شرح المفصل٩/ ٥٧، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس٢/ ١٢٨١، وشرح الشافية للجاربردي٢/ ١٤٤.

بذلك لأمرين، بَيَّنَهُمَا العكبري، وهما: بُعْدُ الكسرة من الألف، وكونُ الألف حرفَ إعرابٍ ودليلَ معنىً[١].

واختلفوا في علة إمالتها، والذي عليه الجمهور هو وجود الكسرة في أول الكلمة[٢]، وذهب العبدي ـ فيما حكاه عنه العكبري ـ إلى أنَّ علة إمالتها هو الكسرة التي بعدها[٣]، وإلى مثل هذا ذهب الجاربردي[٤]، والنقره كار[٥].

وردَّ العكبري قول العبدي، بقوله: "وهذا فيه نظرٌ"، وبَيَّنَ وجه النَّظر بقوله: "ويدُلُّكَ على ذلك أنَّك لا تمُيلُ (رجلان) مع وجود الكسرة لمَّا لم يكن

---

(١) انظر: شرح التكملة٢/ ٣٠٨، والأول في: شرح الكتاب للسيرافي٤/ ٤٩٩.

(٢) انظر: الأصول٣/ ١٦١، والتكملة ص٢٢٣، والمقتصد في شرح التكملة٢/ ١١٤٧، والبديع٢/ ٣٣٦، وشرح المفصل ٩/ ٥٦، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس٢/ ١٢٨١.

(٣) انظر: شرح التكملة٢/ ٣٠٩.

(٤) انظر: شرح الشافية٢/ ١٤٤، والجاربردي هو: أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربُردي، فخر الدين، نزيلُ تبريز، أخذ عن البيضاوي، صنَّف: شرح الشافية، وشرح الحاوي في الفقه، وشرح الكشاف، توفي سنة٧٤٦.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي٩/ ٨، وبغية الوعاة١/ ٣٠٣.

(٥) انظر: شرح الشافية ص١٤٦، والنقره كار هو: عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، الشريف جمال الدين، كان بارعا في الأصول، والعربية، تولى التدريس بحلب، توفي سنة٧٧٦، صنَّفَ: شرح الشافية، والعباب شرح لب اللباب.

انظر ترجمته في: الدرر الكامنة٢/ ٢٨٦، وبغية الوعاة٢/ ٥٤، ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ١/ ١٧٣.

الأول مكسورا، ويدلك عليه أيضا أنَّ كسرةَ النون عارضةٌ، وليس في أسباب الإمالة ما هو كذلك"(١).

موقف العكبري: ذكر أن سبب إمالة (درهمان) هو الكسرة في أولها، -وهذا مذهب الجمهور- وحكم على إمالتها بأنها ضعيفة، وحكى قول العبدي أن سبب إمالتها هو الكسرة بعد الألف، وردَّ قوله، وبين أنَّ فيه نظرًا، ثم بيَّن وجه النظر.

وما ذهب إليه العكبري هو الذي عليه الجمهور وهو الراجح، أمَّا قول العبدي فهو مردود عليه بما ذكره العكبري، ويمكن ردُّه أيضا بأنَّه لا اعتبار لكسرة النون لزوالها بالإضافة(٢) والله أعلم.

٣٠- جمع (منجنون)

قال العكبري: "وأمَّا (منجنون) ... فالميم فيه أصل بلا خلاف، بدليل ثبوتها في جمع التكسير وهي (مناجين)، ولو كانت زائدة لحذفت ... فأمَّا المحذوفُ منها في التكسير فقال الأكثرون: تحذفُ النونُ الأولى التي بعد الجيم، فتنقلبُ الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ولا تحذفُ لكونها خامسةً حرفَ مدٍّ. (وهذا هو الوجه)، وقال العبدي: يجوزُ أن تكونَ الأخيرةُ هي المحذوفةُ، وحذفت الواو لكونها خامسةً، ولم تُعَوَّضْ التاءُ منها؛ لأن التعويض يكون

---

(١) شرح التكملة٢/ ٣٠٩.

(٢) انظر: شرح الشافية للجاربردي٢/ ١٤٤.

من حرف المدِّ إذا كان رابعا. وعلى هذا المذهب ينبغي أن يكون الجمع (مناجن)، لا (مناجين)"[١].

الدراسة:

ذكر العكبري ـ رحمه الله ـ في نصِّه السابق أن الميم في (منجنون) أصليَّةٌ، واستدلَّ على أصالتها بثبوتها في الجمع، بدليل قولهم (مناجين)، ولو كانت زائدةً لحذفت، وفي أصالة الميم قال ابن جني: "لا يجوز أن تكون الميمُ زائدةً؛ لأنَّا لا نعلمُ في الكلام (مَفْعَلولا)"[٢].

واختلف في النون الأولى على قولين، **أحدهما**: أنها أصلية ووزنها (فَعْلَلُول)، والكلمة مثل (حَنْدَقُوق)[٣] ملحقة بـ (عَضْرَفُوط)[٤]، و(قَرْطَبُوس)[٥]. **الثاني**: أنها زائدةٌ ووزنها (فَنْعَلُول)[٦].

---

(١) انظر: شرح التكملة٢/ ٣٩٢، ٣٩٣.

(٢) المنصف١/ ١٤٦، وراجع: شرح التصريف الملوكي لابن يعيش١٥٦، والممتع ص١٧٠.

(٣) الحندقوق: بقلة، أو صفة الرجل الطويل المضطرب. انظر: تهذيب اللغة٥/ ٣٠٣، والصحاح٤/ ١٤٥٦ (حدق).

(٤) العضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة، وهي: العظاءة الذكر. انظر: تهذيب اللغة٣/ ٣٦٧، والصحاح٣/ ١١٤٣ (عضرفط)، واللسان٧/ ٣٥١ (عضرفط).

(٥) القَرْطَبُوس: اسمٌ للداهية، انظر: اللسان٦/ ١٧٣ (قرطبس)، وتاج العروس١٦/ ٣٦٧(قرطبس).

(٦) انظر: الكتاب٤/ ٢٩٢، والمنصف١/ ١٤٦، وشرح التصريف للثمانيني ص٢٥٤، والمقتصد في شرح التكملة٢/ ١٢٣٣، وشرح التصريف الملوكي ص١٥٦، وشرح الشافية للرضي٢/ ٣٥٤، وشرحها للخضر اليزدي ص٣٣٩ رسالة دكتوراه.

واستدل العكبري للقول الأول بوجهين، **أحدهما**: أنها ثانيةٌ، والنونُ إذا وقعت ثانيةً ساكنةً كانت أصلا، إلا فيما دلَّ الاشتقاقُ عليه، ولا اشتقاقَ ههنا. **الثاني**: ثبوتُها في (مناجين)، ولو كانت زائدةً لحذفت(١). واستبعد القول الثاني - وهو القول بزيادتها - بوجهين، **أحدهما**: أنها ثانية. **والثاني**: أنه لم يُحْكَ في جمعها (مجانين) بحذف النون الأولى، ولو كانت زائدة لحذفت(٢).

وذكر العكبري أنها تجمع على (مناجين)، واختار هذا الوجه، وذكر أنه قول الأكثرين، فحذفوا النون الأولى التي بعد الجيم، ثم قلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ولا تحذف لكونها خامسة حرف مدٍّ، قال الثمانيني: "لمَّا أرادوا تكسيره أسقطوا النون التي بعد الجيم فبقي (مَنْجَوْنٌ)، وحصل حرفُ اللين رابعًا فكسَّروها على (مناجين)"(٣).

وجوَّز العبدي - رحمه الله - فيما حكاه عنه العكبري - أن تكون النونُ الأخيرة هي المحذوفة، ثم حذفت الواو لكونها خامسةً، ولم تُعَوَّضْ منها التاءُ؛ لأنَّ التعويض يكون من حرف المدِّ إذا كان رابعا.

وعقَّبَ العكبري بأنه ينبغي أن يكون الجمع (مناجن) لا (مناجين)(٤).

---

(١) انظر: شرح التكملة٢/ ٣٩٢.

(٢) انظر: السابق٢/ ٣٩٣.

(٣) شرح التصريف ص٢٥٤.

(٤) انظر: شرح التكملة٢/ ٣٩٣.

وقـال الثمانيني: "لـو أسـقطوا الأخيرة لأدَّى إلى إسـقاط الـواو التـي قبلهـا، والإسقاطُ الذي لا يؤدِّي إلى إسقاطٍ آخر أولى من الإسقاط الـذي يـؤدي إلى إسقاط غيره"(١).

موقــف العكــبري: حكـم بأصـالة مـيم (منجنـون) بـدليل ثبوتهـا في جمعهـا (مناجين)، واختار قول الأكثرين في أن النون الأولى أصـلية، واسـتدل لـذلك بـوجهين، واسـتبعد القـول بزيادتهـا وردَّه بـوجهين، واختـار ـ كـذلك ـ رأي الأكثـرين في أنهـا تجمـع عـلى (منـاجين)، وأن المحـذوف منهـا هـو النـون الأولى التي بعد الجيم، وردَّ على العبدي قوله بجواز أن يكون المحذوف هو النون الثانية؛ لأنه كان ينبغي جمعها على (مناجن).

ومـا اختـاره العكـبري هـو الـراجح، وهـو الأولى بـالقبول؛ لأنَّ عامـة العـرب تجمعها على (مناجين) لا (مناجن)، ولما يترتب على قول العبدي مـن أنهـم لو أسقطوا الأخيرة، لأدى إلى إسقاط الـواو التي قبلهـا ـ كـما قـال الثمانيني ـ والله أعلم.

٣١ـ علة صحة الياء في (غاية) و(راية)

قال العكبري: "إذا كانت الواوُ واليـاءُ لامَـيْنِ وسَـكَنَ مـا قـبلهما فـذلك عـلى أوجه، ... الوجه الثالث: أن تكـون الألـفُ التـي قبـل الـلام عينًـا نحـو: (غَايَـةٍ، ورَايَةٍ، ووَاوٍ) اللامُ هنا تصحُّ؛ وذلك أنَّ الألفَ منقلبةٌ عن أصلٍ هـو عَـيْنٌ، فقـد سبقت بأصالتها، وكونها عينًا، فَتَحَصَّنَ ما بعدها من التغيير ... قـال العبـدي:

---

(١) شرح التصريف ص٢٥٤.

صِحَّةُ الياء في (غَايَةٍ، ورَايَةٍ) شاذٌّ عن القياس؛ لأنَّ القياسَ أن تُقْلَبَ ألفًا نحو: (نَوَاةٍ، وحَصَاةٍ) إلا أنها لو أُبدلت هنا لتوالى إعلالان وهو شاذٌ، فاحتُمل الشُّذُوذُ في الصِّحَّة لهذا"[١].

الدراسة:

الكلام هنا عن علة تصحيح الياء في (غَايَةٍ، ورَايَةٍ)، والكلمتان مختلفٌ في أصل الألف فيهما، ولابن جني - رَحِمَهُ اللهُ - في ذلك قولان، **الأول**: أنَّ الألف منقلبةٌ عن واوٍ[٢]، وعلَّل ذلك بأمور، الأول: أنَّ الألفَ إذا وقعت عينًا فينبغي أن يحُكَمَ بأنها من الواو، حتى تقومَ دلالةٌ على كونها من الياء. **الثاني**: ظهورُ اللام ياءً، وسبيلُ اللام إذا كانت ياءً وكانت العينُ معتَلَّةً أن تكون واوًا، **الثالث**: كثرةُ باب (طَوَيْتُ، وشَوَيْتُ، ورَوَيْتُ، وحَوَيْتُ، وزَوَيْتُ) وقِلَّةُ باب (حَيَيْتُ، وعَيَيْتُ) فاشتقاقُ (غَايَةٍ) من (غَوَى يَغْوِي)، واشتقاقُ (رَايَةٍ) من (رَوَيْتُ الحديثَ)، ويجوز أن تكون من (الرِّواء) وهو الحبلُ الذي يُشَدُّ به الحِمْلُ.

واتفق معه العكبري[٣]، والشاطبي[٤] في أن أصل الألف فيهما واوٌ، قال العكبري: "الألف في (غَايَةٍ) مبدلةٌ من واوٍ ... وهي من (غَوَى يَغْوِي)،

---

(١) انظر: شرح التكملة٢/ ٥٦٨، ٥٦٩.

(٢) انظر: المنصف٢/ ١٤٠، ١٤١.

(٣) انظر: شرح التكملة٢/ ٥٦٨.

(٤) انظر: المقاصد الشافية٩/ ٢٦٨.

والألفُ في (رَايَةٍ) من الواوِ؛ لأنَّه من (رَوَى يَرْوِي)"[١]. وجعل الرضي إبدالها من الواو هو الأولى[٢]، وذهب الثمانيني إلى أنَّ الألف في راية مبدلة من واو، وفي غاية مبدلة من ياء[٣].

القول الثاني لابن جني: جواز أن تكونَ الألفُ منقلبةً عن ياءٍ، قال: "وقد يجوزُ أن تكونَ (رَايَةٌ، وطَايَةٌ، وغَايَةٌ) من الياء، بمنزلة أُخْتِهِنَّ (آيَةٌ)، واحتجَّ بقول الخليل "كأنهَّم قد تَكَلَّمُوا في (الْغَايَةِ) بـ: (غَيَّيْتُ)"، وبما حكاه أبو عمرو الشيباني من أنهم يقولون: (غَايَيْتُ إليه بالشيء)، أي: أشرتُ إليه، وبما حكاه أبو عبيدة ـ أيضا ـ من قولهم: (أَغْيَيْتُ الغَايَةَ وغَيَّيْتُهَا)"[٤].

والقولُ بأن أصل الألف ياء قال به ابن مالك[٥]، وولده بدر الدين[٦]، وأبو حيان[٧]، والمرادي[٨].

وعلى هذا فـ (غَايَةٌ) و(رَايَةٌ) أصلُهُمَا: (غَوَيَةٌ)، و(رَوَيَةٌ) أو (غَيَيَةٌ)، و(رَيَيَةٌ)، فاجتمع في الكلمة حرفا علة، وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله، فلابدَّ من

(١) شرح التكملة٢/ ٥٦٨، ٥٦٩.

(٢) انظر: شرح الشافية٣/ ١١٨.

(٣) انظر: شرح التصريف ص٥٢٢.

(٤) انظر: المنصف٢/ ١٤٣، وحكاية أبي عبيدة في: الممتع ص٣٦٨.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية٤/ ٢١٣١.

(٦) انظر: شرح الألفية ص٦٠٩.

(٧) انظر: الارتشاف١/ ٣٠٠.

(٨) انظر: توضيح المقاصد٦/ ١٦٠١.

إعلال أحدهما وتصحيح الآخر؛ لئلا يتوالى إعلالان، والأحقُّ بالإعلال هو الثاني؛ لتطرفه، مثل (الحَيَا) و(الهَوَى) مصدران لـ (حَوِيَ) إذا اسْوَدَّ، والأصل: (حَيَيٌ) لقولهم في التثنية: (حَيَيَانِ)، و(هَوَيٌ) لقولهم: هَوَيتُ من المكان، وكذلك يُفْعَلُ بكل ما جاء من هذا الباب، ومن ذلك (غَايَةٌ، ورَايَةٌ) فكان الأصل أن يقال: (غَوَاةٌ)، و(رَوَاةٌ)، أو: (غَيَاةٌ) و(رَيَاةٌ)، إلا أنهم خالفوا هذا الأصل وأعلوا العين دون اللام[1].

وهذا شاذٌّ مخالفٌ للقياس، واختُلِفَ في المسوغ لهذا الشُّذُوذِ، فيرى ابن جني أنَّ فيه ضربًا من التعويض؛ لكثرة اعتلال اللام مع صِحَّة العين إذا كانت أحد الطرفين[2].

ويرى العبدي أنَّ المُسَوِّغ لهذا الشذوذ هو عدم توالي إعلالين، فقال - فيما حكاه عنه العكبري - : "صِحَّةُ الياء في (غَايَةٍ) و(رَايَةٍ) شَاذٌّ عن القياس؛ لأنَّ القياسَ أن تُقلَبَ ألفًا، إلا أنها لو أُبْدِلَتْ هنا لتوالى إعلالان، وهو شَاذٌّ، فاحْتُمِلَ الشُّذُوذُ في الصِّحَّةِ لهذا"[3].

---

(١) انظر: شرح التصريف للثمانيني ص٥٢٢، وشرح الكافية الشافية٤/ ٢١٣٠، وشرح الألفية لابن الناظم ص٦٠٩، وتوضيح المقاصد لمرادي٦/ ١٦٠٠، والمقاصد الشافية٩/ ٢٦٣ وما بعدها.

(٢) انظر: الخصائص٢/ ٤٨٦.

(٣) انظر: شرح التكملة٢/ ٥٦٩.

وعند ابن عصفور الذي سهَّل إعلال العين دون اللام كونُ هذه الألفاظ أسماء، فلا تتصرف، فيلزم فيها من الإعلال والتغيير ما يلزم في الفعل[1].

في حين يرى العكبري، وابن مالك أنَّ كون الثانية لم تقع طرفا هو الذي سهَّل إعلال العين[2].

موقف العكبري:

رأى أنَّ اللام في (غاية) و(راية) تصحُّ؛ وذلك لأن الألفَ هنا منقلبةٌ عن أصلٍ هو عينٌ، فقد سبقت بأصالتها، وكونها عينًا، فَتَحَصَّنَ ما بعدها من التغيير، ولا يُقَدَّرُ معه حرفُ العلة (الياء) واقعًا بعد فتحة، ثم ذكر أنَّ الألفَ فيهما منقلبةٌ عن (واو)، وحكى قول العبدي بأن صِحَّةَ الياء فيهما شاذ مخالف للقياس، فكأنه متفق معه فيما ذكره، لأن القول بأنها شاذة اتفقَ عليه الجميع، ولم أقف على من قال بقياسية هاتين الكلمتين، والله أعلم.

---

(١) انظر: الممتع ص٣٦٨.

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٤٢١، وشرح الكافية الشافية٤/ ٢١٣١.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي يسر بفضله إتمام هذا البحث، وبعد فقد تيسر لي الوصول إلى بعض النتائج هذه أهمها:

١. المكانة العلمية المتميزة للعبدي والعكبري ـ رحمهما الله ـ فالعبدي من أئمة النحويين المتقدمين، نهل علمه من أئمة عصره، أبي عمرو الزاهد، والسيرافي، والرماني، والفارسي، ولازم أبا علي وأخذ عنه جل ما عنده، والعكبري شيخ زمانه وفرد أوانه، إمام في كل علم، حاز قصب السبق في العربية.

٢. اشتمل البحث على دراسة إحدى وثلاثين مسألة، تبايَنَ فيها موقف العكبري من العبدي، فقد وافقه صراحة في خمس مسائل[1]، وردَّ رأيه صراحة في إحدى عشرة مسألة[2] وباقي المسائل ذكر رأيه فيها ولم يعلق عليه.

٣. هذا العدد من المسائل التي اشتمل عليها البحث يظهر لنا تأثر العكبري بشرح العبدي.

٤. تَبَايُن موقف العكبري من العبدي يدل على نزاهته، وأنه لم يكن متعمدا لتعقب العبدي، فقد وافقه في بعض المسائل، وذكر رأيه استئناسا في بعضها.

---

(١) المسألة (٦، ٤، ١٣، ٢٥، ٢٧)

(٢) المسألة (١، ٥، ٨، ١٠، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٣٠).

٥. كتاب التكملة كتاب يختص بالصرف، إلا أن العكبري عرض في شرحه قضايا نحوية[١]، وقد اشتمل البحث على خمس مسائل نحوية خالف العكبري العبديَّ في ثلاثة منها[٢]، ووافقه في اثنتين[٣].

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها، سائلا الله عز وجل أن ينفع بهذا البحث، وأن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاهم إلى يوم الدين .

---

(١) انظر على سبيل المثال الجزء الأول من شرح التكملة الصفحات: ٤٨٣، ٤٩٦، ٥٩٣، ٥٩٤، والجزء الثاني الصفحات: ١٢٥، ١٣١، ١٣٦، ١٤٩، ١٦٢، ١٩١، ٢٦١، ٤٠٥ وغير ذلك، وقد جمعت هذه المسائل، وسأفردها ببحث قريبا إن شاء الله.

(٢) انظر: المسألة رقم (١، ٥، ٢٣)

(٣) المسألة (٤، ١٣).

فهرس المصادر والمراجع

أولا الرسائل العلمية:

١ــ شرح التكملة للعكبري، ت د/ فوزية بنت دقل العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢ـ شرح التكملة للعكبري، ت د/ حورية بنت مفرِّج بن سَعْدي الجهني ، جامعة أم القرى.

ثانيا: المطبوعات:

١ـ ائتلاف النصرة للزبيدي، تحقيق/ طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .

٢ـ أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق/ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، بدون.

٣ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / رجب عثمان محمد ، الخانجي ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٤ـ أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٥ـ أسرار العربية للأنباري تحقيق/ فخر صالح قدارة دار الجيل ١٤١٥ هـ .

٦ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين تأليف/ عبد الباقي اليماني، تحقيق د/ عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٧ـ الاشتقاق لابن دريد، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٨ـ أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم، شرح وتعليق/ محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الثالثة، ملتزم الطبع/ عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة.
٩ـ إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح وتحقيق/ أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف مصر.
١٠ـ الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط١٤٠٨٣هـ.
١١ـ الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب، تحقيق د/ عزة حسن، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٩٦٣م .
١٢ـ إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ، حققه د / عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ، ط الأولى ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م.
١٣ـ إعراب القرآن للنحاس ، حققه د / زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ط الثالثة ، ١٤٠٩ هـ.
الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
١٤ـ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ.
١٥ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي، تحقيق/ مصطفى السقا، و د/ حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية ١٩٩٦ م.

١٦ـأمالي ابن الحاجب، تحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، دار عمار.

١٧ـ أمالي ابن الشجري ت د / محمود الطناحي ، الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ١٩٩٢ م.

١٨ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقِفطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة.

١٩ـ الأنساب للسمعاني، تحقيق الشيخ/ عبد الرحمن يحيى المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيمية القاهرة.

٢٠ـ الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ت / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت.

٢١ـ أوضح المسالك لابن هشام ، ت / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت.

٢٣ـ الأيام والليالي والشهور للفراء، تحقيق/ إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثاني ١٤٠٠هـ.

٢٤ـ إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨ هـ.

٢٥ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ت / حسن شاذلي فرهود ،ط الأولى ١٩٦٩ م.

٢٦ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد .

٢٧ـ الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، ط/ الثالثة١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٢٨ـ البحر المحيط لأبي حيان ، ت الشيخ / خالد أحمد عبد الموجود ، و الشيخ / علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣ م.

٢٩ـ البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق د/ فتحي أحمد عليّ الدين، د/ صالح حسين العايد، مطبوعات جامعة أم القرى، ط الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٠ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، ت د / عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط الأولى ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦ م.

٣١ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٣٢ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي، تحقيق/ محمد المصري، دار سعد الدين ط الأولى١٤٢٤ .

٣٣ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م.

٣٤ـ البيان في شرح اللمع للكوفي تحقيق د/ علاء الدين حموية، دار عمار .

٣٥ـ البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب

٣٦ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، طبعة الكويت٢٠٠٨هـ.

٣٧ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير للذهبي، تحقيق د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٣٨ـ تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام) للبغدادي، تحقيق د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٣٩. تاريخ جرجان للسهمي، ط الأولى، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ١٣٦٩هـ، ١٩٥٠م.

٤٠. التبصرة والتذكرة للصيمري ، ت / فتحي أحمد مصطفى ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م.

٤١. التبصرة في القراءات السبع لمكي، تحقيق د/ محمد غوث الندوي، الدار السلفية ، ١٤٠٢ هـ .

٤٢. التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، ت / علي محمد البيجاوي ، عيسى البابي الحلبي.

٤٣ـ تحصيل عين الذهب للأعلم ، ت د / زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٤٤. تحفة المودود في المقصور والممدود لابن مالك، مطبوع ضمن كتاب الإعلام بمثلث الكلام، المطبعة الجمالية بمصر، للخانجي.

٤٥. التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون، تحقيق/ أيمن رشدي سويد، ط الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

٤٦. تذكرة النحاة لأبي حيان ، ت د / عفيفي عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، الأولى ، ١٤٠٦ هـ.

٤٧ـ التـذييل والتكميـل لأبي حيـان ، ت د / حـسن هنـداوي ، دار القلـم ، الأولى ، ١٤١٨ هـ.
٤٨ـ تـصحيح الفـصيح و شرحـه لابـن درسـتويه، تحقيـق/ محمـد بـدوي المختون، رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للـشؤون الإسـلامية، وزارة الوقاف القاهرة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٤٩ ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر.
٥٠ـ التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيـق د/ عـوض حمـد القوزي، ط الأولى ١٤١٢ه.
٥١ـ التعليقة على المقرب لابن النحاس، تحقيق د/ جميل عبد الله عويـضة، ٢٠٠٤ م.
٥٢ـ التفسير البسيط للواحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، جامعـة الإمـام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي،١٤٣٠هـ.
٥٣ـ التكملـة (الجـزء الثـاني مـن الإيـضاح) لأبي عـلي الفـارسي، تحقيـق د/ حسن شاذلي فرهود، ط الأولى١٤٠١.
٥٤ـ التكملـة والـذيل والـصلة للزبيـدي، ط الأولى، الهيئـة العامـة لـشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
٥٥ـ التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، حققـه/ أحمـد نـاجي القبـسي، خديجـة الحـديثي، أحمـد مطلـوب، مطبعـة العـاني بغـداد ، الطبعـة الأولى، ١٣٨١ هـ ، ١٩٦٢ م.

٥٦ـ تمهيد القواعد لناظر الجيش ، ت د / علي فاخر ، دار السلام ، ط الأولى ٢٠٠٧ م.
٥٧ـ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، ت/ حسن محمد هنداوي، ط الأولى ١٤٣٠هـ الكويت.
٥٨ـ تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق/ عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
٥٩ـ توجيه اللمع لابن الخباز، ت أ.د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام، ط الثانية ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٦٠ـ توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، ت د / عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
٦١ـ جمهرة النسب للكلبي، ت د/ ناجي حسن، ط الأولى ١٤٠٧ه ، ١٩٨٦م، عالم الكتب.
٦٢ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ت د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط الثالثة ١٣٩٩هـ.
٦٣ ـ الحجة للقراء السبعة لأبي علي ، ت / بدر الدين قهوجي ، دار المأمون ، الأولى ١٤٠٧ هـ.
٦٤ ـ خزانة الأدب للبغدادي تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٩م.
٦٥ ـ الخصائص لابن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية.

٦٦ ـ الدر المصون للسمين الحلبي ، ت د / أحمد الخراط ، دار القلم ، الأولى ١٤٠٧ هـ.

٦٧ـ ديوان ابن أحمر الباهلي (شعر عمرو بن أحمر) جمع د/ حسين عطوان، مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون.

٦٨ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكري، ت/ محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، ط الثانية.

٦٩ـ ديوان أبي النجم العجلي، جمع د/ محمد أديب جمران، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٢٧هـ.

٧٠ـ ديوان أبي الهندي، صنعة/ عبد الله الجبوري، مكتبة الأندلس بغداد، ١٩٧٠م.

٧١ـ ديوان الأدب للفارابي، ت د/ أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية.

٧٢ـ ديوان الأعشى تعليق د/ محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز .

٧٣ ـ ديوان امرئ القيس ، ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة.

٧٤ ـ ديوان جران العود النميري. رواية السكري، دار الكتب المصرية العامة بالقاهرة، ط الأولى، ١٣٥٠هـ.

٧٥ـ ديوان جرير ، دار صادر بيروت.

٧٦ـ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ت د/ وليد عرفات، دار صادر بيروت، ٢٠٠٦م.

٧٧ـ ديوان الحماسة لأبي تمام، الشيخ/ محمد عبد القادر الرافعي، مطبعة التوفيق مصر، ١٣٢٢هـ.
٧٨ـ ديوان حميد بن ثور الهلالي، جمع د/ محمد شفيق البيطار، ط الأولى١٤٣١هـ دار الكتب الوطنية أبو ظبي.
٧٩ـ ديوان ذي الرمة حققه د/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، ١٩٨٢ م.
٨٠ـ ديوان علقمة الفحل، السيد أحمد صقر، ط الأولى ١٣٥٣هـ، ١٩٣٥م، المكتبة المحمودية بالقاهرة.
٨١ـ ديوان الفرزدق، شرح/ علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٨٢ـ ديوان القطامي، ت د/ إبراهيم السامرائي، د/ أحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، ط الأولى ١٩٦٠م.
٨٣ـ ديوان الكميت، جمع د/ محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت ط الأولى ٢٠٠٠م.
٨٤ـ ديوان المثقب العبدي، حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية معهد المخطوطات، ١٣٩١هـ.
٨٥ـ ديوان النابغة الذبياني، مطبعة الهلال بالفجالة، ١٩١١م.
٨٦ـ ديوان الهذليين، نسخة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.

٨٧ـ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي، ت د/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان.
٨٨ ـ السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ت د / شوقي ضيف ، دار المعارف مصر.
٨٩ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني ، ت د / حسن هنداوي ، دار القلم ، الثانية ١٩٩٣ م.
٩٠ ـ سير أعلام النبلاء للذهبي، إشراف/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الحادية عشرة، ١٤١٧هـ.
٩١ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ت/ محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ،١٩٨٦م.
٩٢ـ شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي، ت د/ فخر الدين قباوه، ط الثانية ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٩٣ـ شرح الأشعار الستة الجاهلية للبطليوسي، ت/ ناصيف سليمان عواد، بيروت ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م. .
٩٤ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الفكر.
٩٥ـ شرح الألفية لابن الناظم، ت/ محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢٠هـ.
٩٥ـ شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق د/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي ١٤٠٥ هـ .

٩٦ ـ شرح التسهيل لابن مالك ت د / عبد الرحمن السيد ود محمد بدوي المختون ، مكتبة هجر ١٤١٠هـ.
٩٧ـ شرح التسهيل للمرادي، ت/ محمد عبد النبي محمد عبيد، مكتبة الإيمان بالمنصورة ط الأولى ٢٠٠٦هـ.
٩٨ـ شرح التصريف للثمانيني، ت د/ إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد بالرياض ط الأولى ١٤١٩هـ.
٩٩ـ شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ت د/ سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
١٠٠ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ت د / صاحب أبي جناح ، العراق ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
١٠١ـ شرح حماسة أبي تمام للأعلم ، ت د / علي المفضل حمُّودان ، دار الفكر ، الأولى ١٤١٣ هـ.
١٠٢ ـ شرح الحماسة للتبريزي ، كتب حواشيه / غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، الأولى ٢٠٠٠ م.
١٠٣ـ شرح الحماسة للمرزوقي، نشره/ أحمد أمين، و عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت ١٤١١ هـ .
١٠٤ـ شرح الحماسة لأبي القاسم الفارسي، ت د/ محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، ط الأولى بدون.

١٠٥. شرح شافية ابن الحاجب للرضي، ت/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٠٦. شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تحقيق د/ عبيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية القاهرة ، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م .

١٠٧. شرح الفصيح للزمخشري، ت د/ إبراهيم عبد الله الغامدي، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

١٠٨ . شرح الكافية للرضي ، ت / يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، الثانية ١٩٩٦ م.

١٠٩ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د / عبد المنعم هريدي ، دار المأمون ، الأولى ١٤٠٢ هـ.

١١٠. شرح كتاب سيبويه لابن خروف، ت/ خليفة محمد بدوي، ط الأولى ١٤٢٥هـ، ١٩٩٥م.

١١١ . شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ت / أحمد حسن مهدلي ، دار الكتب العلمية ، الأولى ٢٠٠٨ م.

١١٢. شرح اللمع للأصفهاني، ت د/ إبراهيم محمد أبو عباة، عمادة البحث العلمي جامعة الإمام١٤٤١هـ.

١١٣ . شرح اللمع لابن برهان تحقيق د/ فائز فارس، الطبعة الأولى الكويت ١٤٠٤ هـ .

١١٤ ـ شرح اللمع لابن الدهان (الغرة) تحقيق د/ فريد عبد العزيز الزامل ، دار التدمرية ١٤٣٢ هـ .

١١٥ ـ شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبي.

١١٦ـ شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي، ت د/ عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى ١٩٩٠م.

١١٧ـ شرح المفضليات للأنباري، ت/ كارلوس يعقوب لايل، كلية أكسفورد، ١٩٢٠م.

١١٨ ـ شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، ت د/ جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة، الرياض، ط الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م..

١١٩ـ شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ت د/ فخر الدين قباوه، المكتبة العربية بحلب، ط الأولى ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

١٢١ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تحقيق/ فؤاد عبد الباقي دار العروبة .

١٢٢ـ الصحاح للجوهري، ت/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط الثالثة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٢٣ـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي، ت/ محسن سالم العميري، جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ.

١٢٤ ـ ضرائر الشعر لابن عصفور ، وضع حواشيه/ خليل عمران المنصور، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .

١٢٥ـ ضرورة الشعر للسيرافي، ت د/ رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، ط الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٢٦ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، دار الجيل بيروت.

١٢٧ـ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ت/ محمود الطناحي، عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية.

١٢٨ـ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ت د/ الحافظ عبد العليم خان، ط الأولى ١٣٩٨هـ، ١٩٨٧م.

١٢٩ـ غاية النهاية لابن الجزري، المحقق/ برجشتراسر، دار الكتب العلمية، ط الأولى ٢٠٠٦م.

١٣٠ـ الغريب المصنف لابن سلام، ت د/ صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء، ط الأولى ١٤٢٦هـ.

١٣١ـ الفسر شرح ابن جني على ديوان المتنبي، ت د/ رضا رجب، دار الينابيع، ط الأولى ٢٠٠٤م.

١٣٢ـ الفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن هشام اللخمي، ت/ أحمد عبد الغفور عطار، مكتبة الحياة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٣٣ ـ الكامل للمبرد تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية .

١٣٤ ـ الكتاب لسيبويه ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار الجيل ، الأولى ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

١٣٥ـ كتاب الأزمنة والأمكنة للمرزوقي، ضبطه/ خليل المنصور، دار الكتب العلمية ط الأولى ١٤١٧هـ .
١٣٦ـ كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب، ت د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ط الثانية ١٤٠٥هـ.
١٣٧ـ كتاب الأفعال للسرقسطي، ت د/ حسين محمد محمد شرف، المطابع الأميرية ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
١٣٨ـ كتاب الأفعال لابن القوطية، ت/ علي فوده، مكتبة الخانجي، ط الثانية ١٩٩٣م.
١٣٩ـ كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري، ت/ مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط الأولى ١٩٨٠م.
١٤٠ـ كتاب جمهرة اللغة لابن دريد، ط الأولى ١٣٤٤هـ، دائرة المعارف بحيدر آباد.
١٤١ ـ كتاب الشعر للفارسي ، ت د محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، الأولى ١٤٠٨ هـ.
١٤٢ـ كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي، ت د/ محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ط الثالثة ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤م.
١٤٣ـ الكشاف للزمخشري تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .

١٤٤ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، ت / غازي مختار ، و : عبد الإله نبهان ، دار الفكر الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١٤٥ـ لحن العوام للزبيدي، ت د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط الثانية ١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠م.

١٤٦ـ لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت.

١٤٧ـ ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري، ت/ عطية رزق، بيروت ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

١٤٨ـ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، ت/ هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية١٩٧١ .

١٤٩ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة، د/ فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي .

١٥٠ـ مجالس ثعلب ، ت / عبد السلام هارون ، دار المعارف ، الرابعة ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

١٥١ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ، ت / علي النجدي ناصف ، د/ عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م.

١٥٢ـ المحرر الوجيز لابن عطية ، ت / عبد السلام محمد دار الكتب العلمية ، الأولى ، ١٤١٣ هـ.

١٥٣ـ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ت د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ط الأولى ١٤٢١هـ

١٥٤ـ المحيط في اللغة لابن عباد، ت/ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، ط الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
١٥٥ـ مختار تذكرة أبي علي الفارسي لابن جني، تحقيق د/ حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ، ٢٠١٠ م.
١٥٦ـ المخصص لابن سيده، مكتب التحقيق دار إحياء التراث العربي، ط الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
١٥٧ـ المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري، ت/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
١٥٨ـ المذكر والمؤنث للتستري، ت د/ أحمد عبد المجيد هريدي، الخانجي، ط الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
١٥٩ـ المذكر والمؤنث لأبي حاتم، ت د/ حاتم صالح الضامن، مركز جمعة الماجد، ط الأولى ١٤١٨، ١٩٩٧.
١٦٠ـ المذكر والمؤنث لابن جني، ت د/ طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، ط الأولى ١٤٠٥، ١٩٨٥.
١٦١ـ المذكر والمؤنث للفراء، ت د/ رمضان عبد التواب، دار التراث، بدون.
١٦٢ـ المذكر والمؤنث للمبرد، ت د/ رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، دار الكتب ١٩٧٠م.
١٦٣ـ المسائل البغداديات لأبي علي، ت/ صلاح الدين عبد الله، مطبعة العاني بغداد.

١٦٤ـ المسائل الحلبيات لأبي علي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
١٦٥ـ المساعد لابن عقيل ، ت د / محمد كامل بركات ، دار المدني ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.
١٦٦ـ مشكل إعراب القرآن لمكي ، ت د / حاتم الضامن ، دار البشائر ، الأولى ١٤٢٤ هـ.
١٦٧ـ المشوف المعلم للعكبري، ت/ ياسين محمد السواس، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
١٦٨ ـ معاني القرآن للأخفش ، ت د / هدى محمود قراعة ، الخانجي ، الأولى ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٠ م.
١٦٩ ـ معاني القراءات للأزهري ، ت / عيد درويش ، عوض القوزي ، دار المعارف ، الأولى ١٤١٤هـ.
١٧٠ ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ت د / عبد الجليل شلبي ، دار الحديث ، الثانية ، ١٩٩٧ م.
١٧١ ـ معاني القرآن للفراء ، ت / أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، عالم الكتب ، الثالثة.
١٧٢ـ معجم الأدباء لياقوت، ت د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى ١٩٩٣م.
١٧٣ـ معجم البلدان للحموي، دار صادر بيروت، ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م.
١٧٤ـ معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ت/ عبد السلام هارون، دار الفكر.

١٧٥ المفصل في علم العربية للزمخشري ، الخانجي ، الأولى ، ١٣٢٣ هـ.
١٧٦ـ المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، جامعة أم القرى ، تحقيق نخبة من الأساتذة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.
١٧٧ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، تحقيق د/ علي محمد فاخر وزميليه، دار السلام الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ ، ٢٠١٠ م .
١٧٨ـ المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ، ت د/ كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد العراق ١٩٨٢ م.
١٧٩ـ المقتضب للمبرد ، ت / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م.
١٨٠ـ المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م.
١٨١ـ المقصور والممدود لابن السكيت، ت د/ محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، ط الأولى١٤٠٥، ١٩٨٥.
١٨٢ـ المقصور والممدود للفراء، ت/ ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط الثانية١٤٠٨، ١٩٨٨م.
١٨٣ـ المقصور والممدود للقالي، وقفية الأمين غازي للفكر القرآني. بدون.
١٨٤ـ المقصور والممدود لابن ولاد، د/ بأول برونل، بدون.
١٨٥ـ الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، ت/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ط الأولى ١٩٩٦م.

١٨٦ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي، ت/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ١٤١٥.

١٨٧ـ المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، ت/ إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية.

١٨٨ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري، ت د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط الثالثة ١٤٠٥هـ.

١٨٩ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ، ت / رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.

١٩٠ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ١٩٨١ م.

١٩١ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، ١٤١٣ هـ .

١٩٢ـ الوافي بالوفيات للصفدي، ت/ أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط الأولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

١٩٣ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، ت د/ إحسان عباس، دار صادر، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

فهرس الموضوعات